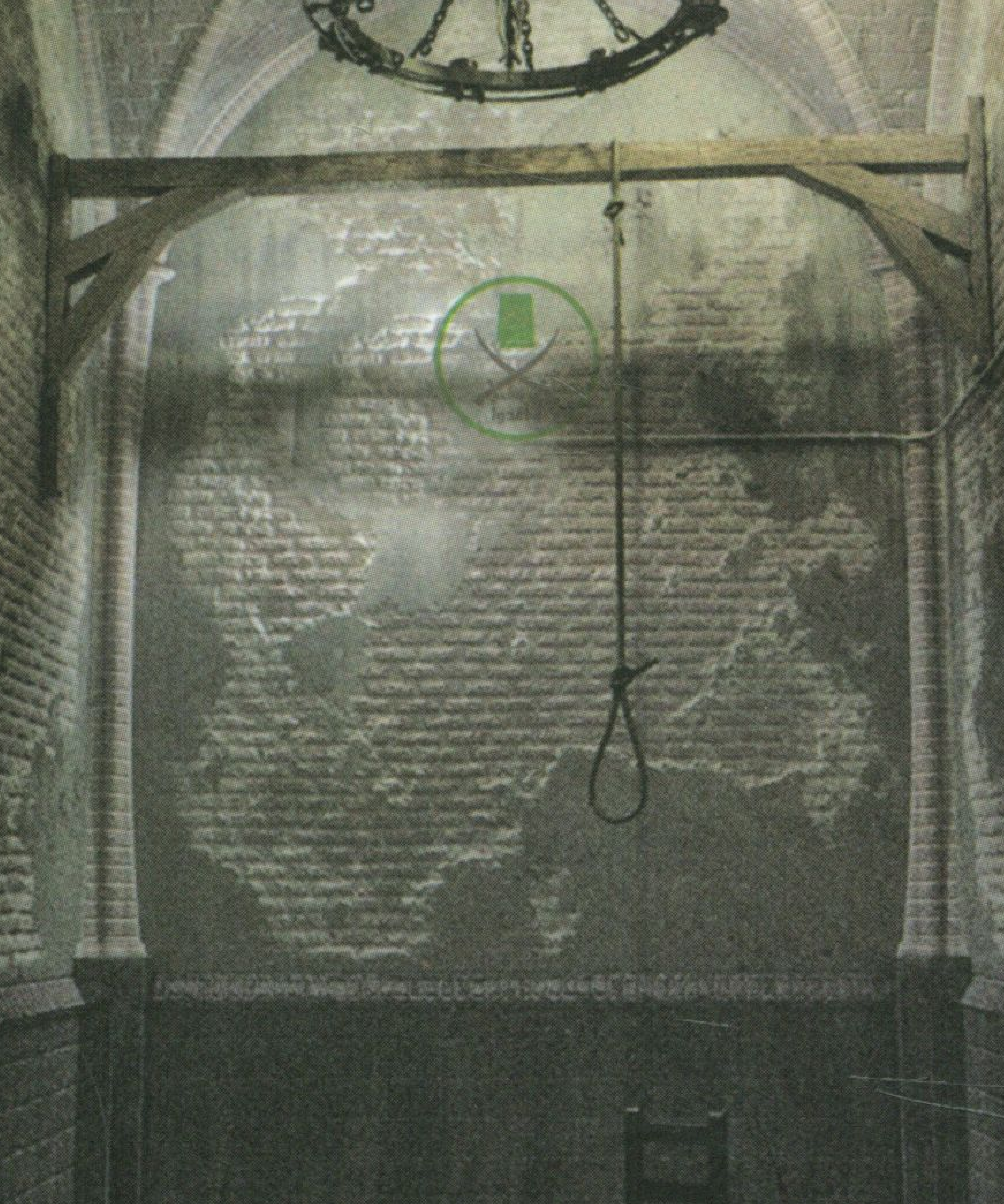
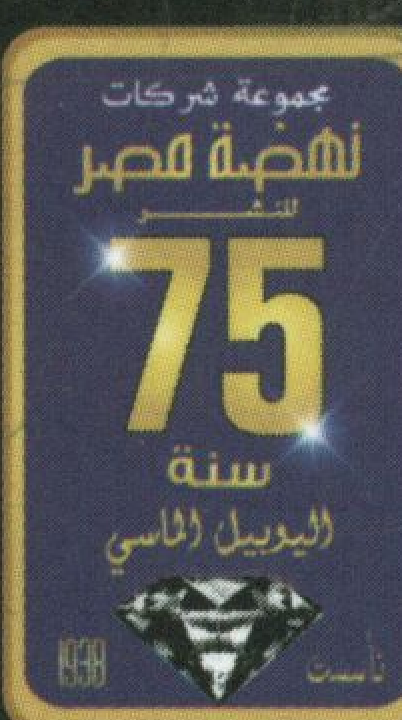
الطبعة الثانية

انتحار الإخوان

انطفاء الفكرة وسقوط الأخلاق وتصدع التنظيم





د. عمار علي حسن

انتحار الإخوان

انطفاء الفكرة وسقوط الأخلاق وتصدع التنظيم

تأليف

د. عمار علي حسن



العنوان:

انتحـــار الإخـــوان

انطفاء الفكرة وسقوط الأخلاق وتصدع التنظيم

تأليف:

د. عمـار علـي حسـن

إشراف عام:

داليا محمد إبراهيم

الترقيم الدولي: 978-977-14-2853-5
رقـم الإيــداع: 13648 / 2013
الطبعة الثانيـة: أكتوبــر 2013

تليفـون: 33466434 - 33472864 02
فاكــس: 33462576 02
خدمة العملاء: 16766
Website: www.nahdetmisr.com
E-mail: publishing@nahdetmisr.com



أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة 1938

21 شارع أحمد عرابي -
المهندسين - الجيزة

استهلال

ينتحر الإخوان حين يقفون تائهين في منتصف المسافات، بين الوعد والوعيد، فلا هم بشروا بخير، ولا هم أنذروا من شر، ولا هم رفعوا ما حملوا، ولا تركوا غيرهم يرفع عنهم، ولا يرفع معهم، والحمل ثقيل وشديد الوطأة، وهم تحته يئنون وينزفون ويترنحون، لكنهم ينكرون ويكابرون ويجاهرون بكل سوء في وجه كل من يصارحهم بما هم عليه من زراية وهوان.

ينتحر الإخوان حين يجد الناس هذه الهوة السحيقة بين ما يقولون وما يفعلون، بين ابتساماتهم التي كانوا يوزعونها على قارعة الطريق لكل من هب ودب قبل الثورة، وهذا التجهم الذي سكن وجوههم بعد أن جلسوا مكان جلادهم، وبين صوتهم الهامس المفعم بورع مصطنع حين كانوا على شفا الزنازين، وهذا الصراخ الزاعق في آذان كل من يهمس مختلفًا معهم، أو حتى ناصحًا لهم.

وينتحر الإخوان حين تبدأ المخيلة الشعبية في تقويض أسطورتهم، لتحط من قدرهم بعد أن رفعتهم، وتقوم بتجريسهم سريعًا بعد أن سترت عوراتهم طويلًا، فها هي النكات تنهمر على رءوسهم من كل حَدَب وصَوْب،

وهـا هـي الحكايات تروى عـن الفجيعة فيهم والاشـمئزاز منهـم، وها هي الأمثلة تُضرب عنهم، وها هي الصور والأشـكال الفنية ترسم لتعريهم، وها هي الأشعار والأزجال تلاحقهم، وكل هذا يتجمع في مجرى واحد يجهز على كل الصـور الإيجابية التي صنعها لهم المصريون مـن قبل، حيث نظروا إليهم عـلى أنهـم ضحايا وتعاطفـوا معهم، واليـوم يتابعون كيف تحولـت الضحية إلى جلاد، ويسـيرون بعناية تثير العجب فوق خطى من سـبقوهـم في الفسـاد والاستبداد، وهـم سادرون بجلود سميكة.

وينتحـر الإخـوان حـين يتصرفـون وكأنهم «طائفـة» ذات عـرق مختلف أو مذهـب دينـي أو حتـى دين مغايـر، فيتكلمون عـن رسـالتهم وطريقهم ويَدَّعـون أن لهم يدًا فوق أيدي النـاس، ومكانة أعلى من منازلهم، ويزعمون أن مـا يقولونه مقدس، وما يفعلونه تجب طاعتـه، حتى لو كان مجافيًا للدين، ومنافيًا للعقل ومضرًّا بالوطن، ومعتديًا على مصالح الشعب.

وينتحر الإخوان حين يبيعون للناس الوهـم، قائلين لهم: نحمل الخير لكم، ولدينا مشروع «النهضة» فيسـارع الملايين إلى انتخابهم فلا يجدون إلا حصاد الهشـيم. لا خير ولا نهضة، إنما تكبر واسـتعلاء وإفلاس وغياب رؤية وظلم وانحياز فج إلى الأهل والعشـيرة، فالأهـم مـن الوظائف والمواقع والمناصب والمنافع كله لهم وإن قلت كفاءتهم وانعدمت خبرتهم، في تحايل بغيض على ما يجري، وتمدد مريب في أروقة الدولة وأجهزتها كالخلايا السرطانية.

وينتحـر الإخوان حين يعتقدون أن بوسـعهم أن يعيدوا عقارب السـاعة إلى الـوراء، ويظنـون أن المصريين يمكن أن يقبلـوا الضيم، أو يطول صبرهم

من جديد على الظلم، أو ينسوا دماء الشهداء، أو يلعقوا مرارة الخديعة وينصرفوا صامتين إلى تحصيل أقواتهم القليلة، أو ينفكوا عن المطالبة بتحقيق كل ما قامت الثورة من أجله، أو يتنازلوا عن الإيمان بأنها ثورة وليست فرصة تاريخية لوصول الجماعة الكسيحة إلى كراسي الحكم على أعناق الجميع.

وينتحر الإخوان حين يميلون إلى القلة المحتكرة على حساب القاعدة العريضة من الناس، ناسين «العدالة الاجتماعية» وإن آمنوا بها فهي في نظرهم مجرد «صدقات» يتبعها مَنٌّ وأذى، وليست حقوقًا لا يمكن تأجيلها، وينتحرون لأنهم لا يعرفون طريقًا اقتصاديًا إلا «الرأسمالية المتوضئة» التي تؤمن بتعظيم الربح، وَفْقَ هوى التجار والسماسرة، والوقوع في الفساد الاقتصادي المغلف بتسابيحَ وأدعيةٍ وأذكارٍ حتى ينطليَ ما يذهبون إليه على أي ضعيف العقل مرتجف الإيمان.

وينتحر الإخوان حين يتجاهلون مطالب شباب الثورة ومواقفه، بعد أن صعدوا على أكتافه، ثم أداروا له ظهورهم، وراحوا ينكلون به، متناسين أنه لولا الطليعة الثورية الشجاعة التي أطلقت ماردَ الشعب من قمقمه لظلوا هم يروضون الوقت خلف الأسوار في عتمة الزنازين منتظرين مجرد إشارة من إصبع نظام مبارك ليعقدوا معه الصفقات المهينة، حتى يبقى تنظيمهم المتيبس على قيد الحياة.

وينتحر الإخوان حين يعودون إلى الدم، بعد طول حديث عن التغير والتطهر والتسامح والسلم، ليثبت للجميع أن الوداعة لم تكن طبعًا إنما تَطَبُّعٌ، جراء الويلات التي وقعت لهم حين رفعوا السلاح وألقوا القنابل،

فهاهـم يهـددون بأنهار مـن الدم حتـى يحافظوا بـأي ثمن على السـلطة التي حازوها بالخديعة و«عصر الليمون»، وهاهم يجرحون ويسـحلون ويعذبون وينكلون بغيرهم ما اسـتطاعوا إلى ذلك سـبيلًا، فإن قاومهم الناس تمسكنوا وراحوا يذرفون الدموع ويستجلبون الشفقة بأي طريق.

وينتحـر الإخـوان حـين يستسـلمون لهواجسـهم المرضية ووساوسـهم القهريـة، فيظنـون - وهـم في الحكم - أن هنـاك من يقيد أيديهم، ويشـكون وبيدهم القرار في أن الكل يتآمر عليهم ويقوض سلطانهم، وأن الجميع ليس لهـم نصيـب كافٍ من العقـل والدين كـي يفهموهـم ويناصروهـم ويتعذبوا بأيديهـم وهم صامتون، ويجوعوا بفعل سياسـات الإخوان وتصرفاتهم دون أنـين، ويرضـوا بالجماعة حتى وإن اسـتمروا في سـكنى القبـور، وعليهم ألا يطلبـوا شـيئًا في الدنيا بل ينتظروا الثواب في الآخـرة؛ لأنهم وقفوا إلى جانب «الجماعة المقدسة» و«الرجال الربانيين»!!!

وينتحر الإخوان مع إصرارهم على أن يمدوا ذراع الكذب على اتساعها، بـلا ورع ولا رويـة، ويحققـوا هـذا بالمراوغـة والمخاتلـة والجـدل العقيـم، متصوريـن أننا في حرب، وأن «الحرب خُدْعة»، هكذا يتصورون منافسـيهم في الساحة السياسية، وعلى هذا النحو ينظرون إلى المجتمع العام الذي هو في نظر المجموعة القطبية المتحكمة في رقبة الجماعة بحال لا يختلف عما كان عليه مشركو مكة وقت نزول الوحي وانطلاق رسالة الإسلام.

وينتحـر الإخوان حين يؤمـن الناس بالتجربة أن الإخواني المسـتكين هو الإخـواني المهزوم والمأزوم، فعندها أذن بأفولهم حتى وهم يمدون أرجلهم فوق كراسي الحكم.

وينتحر الإخوان حين يمدون أيديهم خارج حدود الوطن طالبين العون والمدد من أتباعهم في بلدان أخرى على المصريين، معتقدين أن الولاء هو لما يسمونه «دولة الفكرة» والإخلاص فقط لما تركه لهم مؤسسهم وهو مجرد بعض نصائح وإرشادات عامة تجاوز الزمن أغلبها، ولم تجد من بينهم من يطورها أو يغيرها حتى تصبح صالحة للتعامل معها الآن، وتنبني على «الوطنية» كأساس، وليس على أوهام لم يعد لها وجود في العالم المعاصر.

وينتحر الإخوان حين يظنون أن مصر الكبيرة العريقة يمكن أن تدخل طيعة خانعة في عباءة جماعتهم الضيقة المهترئة الخشنة الرخيصة، فلا الجماعة لديها من سعة الفكر وعمق التصور ومرونة التصرف ما يجعل بوسعها أن تستوعب كل هذا الزخم الشعبي والقيم والثقافات والتقاليد المتوارثة والطبقات الحضارية المتتابعة والمطالب المتنوعة للمصريين، ولا مصر بوسعها أن تتصاغر وتتضاءل لتدخل طيعة في عباءة أو فم أضيق من ثَقب إبرة، يخفق في أن يرد عن الإخوان هذا السيل العرم من أفعال وأقوال تقوضهم وتصيب تنظيمهم من أطرافه وفي قلبه.

فالإخوان يعرفون عن «عَبْس» و«ذبيان» أكثر مما يعرفون عن «تحتمس» و«أحمس» ويحفظون تاريخ «ثعلبة» و«بلتعة» لكنهم لا يفقهون شيئًا عن «إخناتون» الذي نادى بالتوحيد، ولا «متون الأهرام» التي حوت نصائح عميقة وعظات خالدة تشبه «الوصايا العشر»، ولذا ليس بوسع الجماعة ولا بمكنتها أن تدرك طبيعة البلد الذي قدر لها أن تنشأ فيه، وتتمدد في أعطافه، حتى تصل إلى أعلى هرم للسلطة به. وهذا الجهل بمصر وقيمتها ليس ابن هذه الأيام لكنه صاحب ميلاد الإخوان، إذ كان مؤسس الجماعة

يفاضـل بين عــدة دول ليطلق في أي منها دعوته، واحتار في البداية بين اليمن ومـصر، لكنـه اختار الأخـيرة، لعوامل تخـص الأمن والحسـابات المصلحية الضيقـة أكثـر مما تخص اسـتيعابه لقيمـة البلـد ومكانته. وهكذا اسـتمر نظر الجماعـة إلى الوطـن، حتى وجدنا مرشـدهم مهدي عاكف يقـول ذات يوم: «طز في مصر» ويعترف بأنه لا يجد أي غضاضة في أن يحكم بلدنا شخص من ماليزيا أو غيرها من البلدان الإسـلامية. ووجدنا شـباب الإخوان يهرولون نحـو رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان في أول زيارة لمصر بعد الثورة ليستعيدوا معه أيـام «الإمبراطورية العثمانية» التي اسـتنزفت مصر ونزحتها وأخـذت كل مفيـد فيهـا ولم تعطها شـيئًا، لا علم ولا حريـة ولا حتى حماية للشـعب المصري الذي تركته يرسـف من جديد تحت حكم المماليك، وكلاء وأعوانًا لآل عثمان.

وينتحـر الإخوان حين يلقون بكل أوراق اللعبة في يد الولايات المتحدة، متناسـين المثل المـصري العبقري الذي كانوا يرددونه هـم أنفسـهم أيام حكـم مبـارك «المتغطـي بالأمريـكان عريـان»، وراهنـين إرادة بلدنـا واسـتقلال قـراره لصالح توجهات واشـنطن ومصالحها، ليتحولوا بالنسـبة لها إلى «كنز استراتيجي بديل» بعد رحيل «كنز مبارك»، ويتصرفوا وكأن كل شيء سيصبح طـوع بنانهم وَوَفْقَ مشـيئتهم مـا دام «الكفيل الأمريكـي» راضيًا عنهم، ولا ينشغلون بسخط المصريين ولا غضبهم، ولا تقريعهم للجماعة ونعتها بخيانة الثورة وافتقاد الكفاءة في إدارة الدولةِ؛ لأن غاية ما يشغلهم هو رضى أمريكا التي ساعدتهم على الوصول إلى الحكـم، متناسين أن من انتخبهم هو الشعب المصري، وساعين إلى تغيير قواعد اللعبة وشروط الانتخاب والاختيار وكل

العناصر التي تؤثر فيه حتى يصبح رأي الشعب وتوجهه فيما بعد غير ذي جدوى. وهي الطريقة نفسها التي كان يفكر بها مبارك ويتصرف حتى وقع في شر أعماله.

وينتحر الإخوان حين يهتمون بالخارج عمومًا، فيخاطبونه ويراسلونه شارحين له ما يجري لهم، وواقفين ليبكوا على أعتابه، خالقين أمامه «مظلومية جديدة» أغلبها مصطنع وأكثرها تمثيل في تمثيل، دون أن يكلفوا أنفسهم عناء الوقوف أمام الشعب المصري ليستعرضوا أمامه هو، مصدر السلطات ومنشئ الإرادة، كل شيء، ويعتذروا له هو عن كل ما بدر منهم من أفعال سيئة من قتل وسحل وتعذيب وتعويق لمسيرة الثورة.

وينتحر الإخوان حين يرى الناس هذا التناقض الرهيب في موقفهم من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ما بين «خيبر خيبر يا يهود .. جيش محمد سوف يعود» قبل الثورة إلى رسالة محمد مرسي الحميمة لنظيره شيمون بيريز بعد أن وصلوا إلى الحكم التي يقول له فيها «صديقي العزيز جدًّا». ومن كلام قادتهم عن «الصهيونية» على مدى ثمانين سنة إلى دفاع عصام العريان عن «حق العودة» لليهود إلى مصر، وهو يعلم أنهم لن يعودوا لكنهم سيستخدمون قوله هذا في طلب تعويضات رهيبة من مصر، لا يشغل الإخوان كيف ندفعها، إنما ما يشغلهم أن ترضى عنهم تل أبيب وتقول لحلفائها في واشنطن: اتركوهم في الحكم وساعدوهم فهم لنا ورهن إشارتنا.

والمسألة هنا لا تقف عند حدود إسرائيل، ولا «القضية الفلسطينية» بوصفها قضية العرب المركزية، إنما هو مجرد مثال صارخ على إمكانية حدوث

انقلاب تام في السياسـة الخارجية لجماعة الإخوان، لاسيما أن من يدير دفتها، ليس من وصل إلى الرئاسة، ويعتبرونه مجرد رئيس شعبة من شعب الجماعة، إنما مكتب الإرشـاد كله، الذي يتحكم في مقاليد الأمور، ومعه العناصر النشطة في «التنظيم الدولي» للجماعة، والذين أحاط بعضهم بمرسي، وأسـندت إليه مهام خارجية أكبر من طاقته وخبرته، وأبعد من أنف جماعته.

وينتحر الإخوان حين يتوهمون أن بوسـعهم أن يتمادوا طويلًا في «خداع» العالم مثلما خدعوا المصريين، ويستدرجوا الكل في مشارق الأرض ومغاربها إلى فخ التعاطف معهم والإشفاق عليهم والذهاب إلى أقصى حد في تأييدهم والاعتقاد في أنهم طرف صادق الوعد، موثوق العهد، يظهر ما يبطن، ويقول ما ينوي فعله، ومأمون على أن يكون طرفًا طبيعيًّا في السياسـات والعلاقات الدوليـة الراهنـة. فهـا هـي كفيلتهـم أمريـكا، تكتشـف سريعًـا أن للجماعة وجهـين، وها هي ألمانيا التي كثيرًا ما قالت «لنمنحهم فرصة» تسـتعيد تجربة هتلر وترميها عليهم وتخشى أن يكونوا أيضًا ممن يتسلقون سلم الديمقراطية ثـم يرمونـه خلفهم حتى لا يصعد عليـه غيرهم، وها هو رئيـس الهند يقولها صراحةً لمرسي حين زار نيودلهي: «الديمقراطية لا تمارس لمرة واحدة».

■■■

كل هـذه المعاني يحاول هذا الكتاب أن يناقشـها، منطلقًا من فكرة مفادها أن مـا فيـه الإخوان من ارتفـاع الآن هو «صعود إلى الهاوية» وليسـت «لحظة التمكـين» كـما يظنـون، ويقدم أدلـة وبراهين عـلى ذلك من خـلال مقالات معمقة ودراسـات تتناول مظاهر السـقوط الأخلاقي للجماعة، ولماذا يفشل

الإخوان في إدارة الدولة ومدى تغير الصورة النمطية لهم في المخيلة الشعبية من الإيجابية إلى السلبية وتأثير ذلك على مستقبلهم، وعلاقة الإخوان بالجيش وسيناريوهات تطورها قبل الثورة وبعدها، وحجم الخلاف مع شباب الثورة، وكيف تم الخروج على المشروع الثوري، والتعامل مع ما جرى باعتباره فرصة للجماعة وليست ثورة للشعب.

ويتناول علاقة الإخوان بالسلفيين والجماعة الإسلامية والسلفية الجهادية، وكيف ينظر الإخوان إلى أنفسهم كطائفة اجتماعية ودينية، وذلك من خلال تحليل مناهج التثقيف والتربية داخل الجماعة، والأناشيد التي ترددها. ونمط العائلة الأيديولوجية الإخوانية التي لا مثيل لها في المجتمعات الإنسانية، وما تنتجه من علاقات مصاهرة سياسية، وما تتركه من بصمة على الشخصية الإخوانية.

ومظاهر عودة التنظيم الخاص وتجدد العنف الإخواني ومحاولة بناء أطر بديلة للدولة بما في ذلك جهاز مخابرات خاص، والتناقض الصارخ بين ورشة الجماعة ومعرضها، فالأخير يضم الوجوه الباسمة التي يصدرونها للإعلام وهم قلة، بينما الأول هم الرجال المتجهمون والمتزمتون المتحكمون في صناعة القرار، وكذلك الميل إلى «التنظيم الدولي» للجماعة على حساب «الوطنية»، والسعي الزائف الغارق في الوهم نحو ما يسمى بـ«أستاذية العالم».

كما يتناول الكتاب التوجه الاقتصادي للجماعة، الذي يرتكز على نمط تجاري ريعي أسميته «الرأسمالية المتوضئة»، ويجيب أيضًا عن تساؤل حول أسباب موت الخيال عند الجماعة الإخوانية، حيث يؤثر نهج السمع والطاعة

عـلى القدرات الإبداعية للأفـراد، وكذلك حول ظاهـرة «المتأخونون» وهم أولئك الذين التحقوا بالجماعة بعد حيازتها السلطة بحثًا عن منافعَ شخصية، مثلما كان يحدث مع الحزب الوطني الديمقراطي المنحل وأمانة سياساته.

وأخـيرًا يعرج الكتـاب على طرح بدائل فكرية وحركيـة منها: الحاجة إلى التصوف، ومشروع الإحياء الإسلامي، وتعزيز المسار المدني، وسبل مواجهة التطرف الديني.

الفصل الأول

عيــوب ذاتيــة

العائلة الأيديولوجية

عـرف التاريـخ أُسرًا حاكمـة، بعضها عاش قرونًا مـن الزمن متربعةً على العرش، مثل أسرة «البوربون» في فرنسا، وآل مديتشي في إيطاليا. وعرف أيضًا أُسرًا اسـتطاعت أن تنجب الأنجال والأحفـاد الذين يتمكنون من الوصول إلى سـدة الحكم حتـى في النظم الجمهوريـة الديمقراطية، مثـل أسرة «نهرو» في الهنـد، و«بوتو» في باكسـتان، و«بوش» في الولايـات المتحدة. وهناك أسر حاكمـة في بلدان عربية عدة، مثـل المملكتين المغربية والأردنية، ودول مجلس التعاون الخليجي. وعرفت المجتمعات البشرية عائلات وأسرًا حافظت على نفوذها من الجاه والثروة سـنين طويلة. وتُنبئنا بعض الدراسـات الاجتماعية أن العائلات تسـتمر قوية، في الغالب الأعم، نحو قرن ونصف، ثم تتراجع، لتفسح الطريق أمام غيرها.

كل هـذه كانـت أسرًا «بيولوجيـة» بالمعنـى الواضـح الـذي نجـد تحليله وتفسـيره في المساحة المشتركة بين علوم الأحياء والاجتماع والطب والهندسة الوراثية، بشـكل لا لبس فيه، لكن ما تفعله «جماعة الإخوان» هو أنها حولت التنظيـم الأيديولوجي إلى كيان بيولوجي بمـرور الوقت، وذلك وَفْقَ قاعدة «الإخـواني يجـب أن يتـزوج إخوانيـة»، فتداخل لديهـا السـياسي بالطبيعي،

واستخدم كل منهما في خدمة الآخر، وَفْقَ ظاهرة نادرة في التاريخ الإنساني. فتزاوج أفراد الأسرة المالكة في البلد الواحد أو نظيراتها عبر الأقطار - هو مسألة حدثت بقوة في التاريخ من منطلق البحث عن سند وعزوة وتعزيز للجاه والنفوذ والثروات، لكن أن تقوم شريحة سياسية واجتماعية في بلد واحد بتضييق الزواج من خارجها وفرضه من داخلها، ليس بحثًا عما تعتقد أو تتوهم أنه الأفضل تربويًّا فحسب، إنما لدعم المشروع السياسي وتبديد الهواجس الأمنية - لهو مسار متفرد وغريب في آنٍ.

وعلاقة القرابة والمصاهرة تلعب دورًا في الحراك الاجتماعي في أي مجتمعات بشرية بدرجة ما، وربما تصبح في بعض الأحيان طريقًا لتولي المناصب والمواقع القيادية، لكن بالقطع ليس بالإفراط الذي عليه الإخوان، وقد يرجع ذلك إلى أنهم جميعًا متشابكون في «نَسَب» لا يكاد ينتهي، ولذا نجد أن تأثير هذه العلاقة على توليهم المناصب مضاعف ومغلظ قياسًا إلى غيرهم، لاسيما بعد انحيازهم إلى «أصحاب الثقة» من بين «الأهل والعشيرة» على حساب «أهل الخبرة» في سياق ما يعتقدون أنه «فرصة التمكين» من ناحية، ونظرًا لهواجسهم المرضية حيال «الأغيار» أو «المختلفين» معهم فكريًّا أو سياسيًّا من ناحية أخرى.

وربما لهذا نجد اصطلاح «الأسرة الإخوانية» قائمًا كمرحلة من تنظيمها الإداري أو هيكلها السياسي جنبًا إلى جنب مع «الوحدة الاجتماعية» التي ينتظم فيها أب إخواني وأم إخوانية مع أولادهما. وكل منهما يتداخل مع الآخر في كثير من المفاصل، ولنا أن نعرف في هذا المقام أن بعض قيادات الشُّعَب والمناطق يتدخلون لحل المشكلات بين الأزواج وزوجاتهم، وهذه المهمة أسندت ذات يوم إلى الدكتور محمد مرسي في مسقط رأسه بمحافظة الشرقية.

والأسرة أو «الخلية» هي اللبنة الأولى والأساسية في تنظيم الإخوان، وتأتي بعدها «الشُّعْـبة» ثم «المنطقة» فـ«المكتب الإداري» و«مجلس الشورى العام» وبعـده «مكتب الإرشـاد» ثم «المرشـد». وتتكون الأسرة على هذه الشـاكلة من خمسـة إلى سـبعة أفراد، يقف على رأسـهم واحد منهم يلقب بـ«النقيب»، يقـود اجتماعًا أسـبوعيًّا لمن هم دونـه في الترتيب من أفـراد الأسرة، يتدارس معهم مناهج مقررة في تفسـير القرآن الكريم لاسـيما «الظلال» لسـيد قطب، والأحاديث المنسـوبة إلى الرسـول عليه الصلاة والسـلام، ورسـائل الشـيخ حسـن البنا، وبعض الكتب المقررة لصفوف الجماعة، علاوة على اسـتعراض الأحداث السياسـية وموقف قادة الجماعـة منها، والمهام المطلوبة من القواعد في هذا الشأن.

ومـن هنا يتخالط لـدى الإخوان ما ترتبه مدرسـتان مـن ضمن مدارس أو نظريـات واقترابـات علميـة عدة في تفسـير سـيكولوجية الجماعات وهما «الحتميـة البيولوجيـة» و«الحتميـة الثقافيـة»، حيث تـرى الأولى أن الجينات تلعب دورًا مهمًّا في تحديد شـخصية الجماعة وتعيين سلوكها بانتقال الصفات الوراثيـة عبر الأجيال عـن طريق الأحماض النووية. وقد اسـتخدمت بعض المذاهب السياسـية اليمينيـة المتطرفة هذه النظرية في تجديد شـبابها، واتخذت منهـا عقيدة لها تفسر وتبرر من خلال مقولاتها وتصوراتها وكل ما يبدر عنها من سياسـات وما تتخذه من قرارات، وتعزى الفروق في السلطة والثروة إلى فـروق في القدرات الوراثية للأفراد والجماعـات العرقية، وهذا أمر لا يمكن تغييره، ومن ثم لا بد من التسـليم بحتميته والتعامل معه باعتباره أمرًا واقعًا لا مفر منه:

أما الثانية فتدحض هذا تمامًا وتؤكد أن الأفراد مجرد مرايا للظروف الاجتماعية التي يعيشونها، والمصادر الثقافية التي يتعرضون لها، وأن الخبرات الحسية التي يمر بها الإنسان، من استجابات وثواب وعقاب تؤثر فيه، وهو يولد صفحة بيضاء، وتبدأ البيئة في كتابة ما تريد عليها، عن طريق الذين يقتربون منه ويؤثرون فيه مباشرة مثل الوالدين والمدرسين وجماعات الرفاق... إلخ.

وقد شمل كتاب ستيفن روز «علم الأحياء والأيديولوجيا والطبيعة البشرية» مزيدًا من التحليل والتفصيل حول هاتين النظريتين اللتين لا يبدو أن أيًّا منهما تتسم بصلاحية أو صواب مطلق، بل إن تضافرهما أو تكاملهما يمكن أن يقربنا أكثر من تفسير سلوك الأفراد والجماعات، وهذا ما يمكن أن نستخدمه في محاولة الاقتراب النسبي من تحليل الأسرة الإخوانية، رغم أنها لا تنتمي إلى عرق محدد، لكن الزواج المتبادل والمصاهرة المغلقة قد تجعلها بمرور الوقت مهيأة لإنجاب إخوان جدد حملوا الصفات الوراثية للوالدين، لكن هذا لا يدل طيلة الوقت على أن الأبناء قد تطبعوا بما عليه الآباء، بدليل أن بعض المنحدرين من صلب قيادات إخوانية تمردوا على الجماعة. ولا أعتقد أن ذلك يمكن أن يؤدي، مهما طال الزمن، إلى التعامل مع الأسرة الإخوانية، وكأنها جماعة عرقية، أو ينطبق عليها ما ينطبق على مثل هذه الجماعة من سمات وراثية، وإن كانت السمات الاجتماعية لأتباع العرق الواحد القاطنين في منطقة جغرافية واحدة يمكن أن تتشابه في جوانب منها مع ما يتم داخل جماعة الإخوان وتنظيمها.

فهناك أدلة دامغة على قيام الجماعة بـ«تنميط» أعضائها، بما يجعلهم وكأنهم،

في نظرتهم إلى الذات والمجتمع، شـخص واحد مكرر مئات الآلاف، وذلك عبر مناهج تعليمية داخلية مناسـبة لمسـتويات محب ومؤيد ومنتسب وعامل ولمختلف الأعمار، يتم تدريسها بانتظام، وهي قابلة للاستبعاد والإضافة وفق الظـروف، وهي تتدرج حسـب موقـع الفرد داخل الجماعـة، فالنقباء يتلقون دورات خاصـة حتـى يتمكنوا من الوعظ في أفراد «الخلية» وإرشـادهم، وما يعطى لـ«إخوان الصف» وهم الأعضاء العاملون يختلف عما يعطى لـ«الربط العـام» وهم المتعاطفون مع الجماعة، و«الربط الخاص» وهم من على وشـك الانضـمام إليها، وهذا كله يعطي هؤلاء قدرة ما على مخاطبة «الانتشـار» وهو الفضـاء الاجتماعي الأوسـع الذي تسـتهدف الجماعة التجنيد منه أو كسـب تعاطفه أو تحييده على قدر المستطاع.

كـما تحرص جماعة الإخـوان عـلى دمج العضـو العامـل بهـا في «الأسرة الإخوانية الممتدة» من خلال علاقة المصاهرة تارة ومصادر كسب الرزق تارة أخرى، علاوة على برامج التثقيف الأحادية التي تستقر في ذهنه وتربطه أكثر، معرفيًّـا ووجدانيًّـا، بـ«إخوانه». ونظرًا لشـعور الجماعة الدائـم بالخطر الذي يتهددهـا فقـد عملت بصرامة عـلى أن تلف حبالًا غليظة عـلى أيٍّ ممن ينتمي إليها، ويحوز أسرارها ويعرف طرائق عيشـها وتحركاتها، حتى لا ينفلت عنها ويعطي ما عرفه أو حصله لمن تطلق عليهم أعداءها.

ولهذا تحمل مكاتب الجماعة في مختلف أنحاء البلاد قوائم بشـباب وفتيات من المقبلين على سن الزواج، وترشح بعضهم لبعضهن، من منطلق إدراكها أن الأفضـل أن يتزوج الإخواني إخوانية، حرصًا على أسرار التنظيم، وعلى جَلَدِ الزوجة حين يغادرها زوجها إلى السـجن، ويترك لها مسـئولية تربية الأولاد،

وحفظ عرضه، ورد غيبته، وإن لم يكن له مصدر رزق ثابت فالجماعة تتكفل بأسرته تلك.

وقد كشف القيادي الإخواني صبحي صالح عن هذا ذات مرة حين اعتبر أن زواج الإخواني من خارج الإخوان يؤخر نصر الجماعة، قائلاً: «كل هذه الأخطاء في التربية تؤخر النصر، ورب العزة رب قوانين، إن تنصروا الله ينصركم»، ثم وصل به الأمر إلى توظيف الآية القرآنية ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾ في غير موضعها، راسماً بذلك ملامح عنصرية طافحة، وشعورًا زائفًا بأن الإخوان أرقى من غيرهم.

وكثير من الأعضاء الذين فكروا في الإقدام على الخروج عن الجماعة استخدمت أسرهم في الضغط عليهم، الزوج على زوجته، والزوجة على زوجها، والأم والأب على الأبناء وهكذا. وقد أفلحت هذه الطريقة في إجبار البعض على أن يستمر ضمن صفوف الجماعة، وأن يكبت مشاعره ويخفي تذمره حتى لا يهدم أسرته أو يظهر بمظهر من يعصي أهله الأقربين.

واستمعت ذات يوم إلى رجل إخواني في أواسط الأربعينيات من عمره، ضاق ذرعًا بمواقف الجماعة وتخبطها، ورأى انجراح صورتها في مخيلة الناس جراء فشلها في إدارة البلاد، فآلمه ذلك، وأضنته تلك الهوة الواسعة بين ما سمعه من قادته وما رآهم يفعلونه أمامه وأمام الناس أجمعين، فراح يكتب تعليقات على مواقع التواصل الاجتماعي بشبكة الإنترنت فيها نقد لآراء الإخوان وتصرفاتهم، فجاءه تنبيه صارم من قادته المباشرين بأن يكف عن هذا، وحين تجاهلهم وواصل ما يفعله، فوجئ بزوجته تهدده بطلب الطلاق،

وأمـه تـصرخ في وجهه: «إن لم تسـمع وتطع فلا أنت ابنـي ولا أنا أعرفك»، ولأنـه لا يريـد أن «يخرب بيته» حسبما قال لي، امتثـل وصمت على مضض، لكنه استبدل بالكتابة في العالم الافتراضي تبيان عوار الإخوان وتهافتهم لكل من يسأله عنهم في أي مكان يذهب إليه.

ومن يصر على موقفه ويغادر الجماعة مستعدًّا أن يتحمل أي غرم، لا يلبث الإخـوان أن يلاحقـوه بـضراوة، فيطلقوا عليه الشـائعات مـن قبيل «جندته مباحـث أمن الدولـة» أو «فتنته زينـة الحياة الدنيا» و«ضعـف إيمانه وتراخى عزمـه» ويتـم هذا بشـكل منظم ويهدف ليس فقط إلى تشـويه المنسـحب من صفـوف الجماعة، بل أيضًا ردع غيره، ممن تراودهم أنفسـهم أن يحذوا حذوه أو يقتفوا أثره.

والثابـت أن الإخوان يمكن أن يتعاملوا مـع من ينتقدهم بل يجلدهم من خارج الجماعة، لكنهم يقاطعون من كان بينهم وخرج عنهـم، مهما يكن حجم تضحياتـه مـن أجل الجماعـة، ومهما يكن طـول أمد انتمائه إليهـا، ومهما يكن الأثـر الـذي تركه أو البصمة التي طبعها على مسـارها، وبعض هؤلاء يقضي بقيـة حياته منكسـرًا، يرنو إلى الجماعة من بعيد، أو يعيـش على ذكرياته معها، لأنـه لم يعرف غيرها، وبعضهـم يمعن في التحدى والمواجهة إلى درجة فضح كل شيء من دون وجل ولا هوادة.

وتوظيـف الأسرة الاجتماعيـة لصالـح التنظيم خلق تماسـكًا إجباريًّا في صفـوف الجماعة لكنه لم يقِ بعض أفرادها من الصراع الداخلي بين ما يفرضه الدين وما تطلبه الجماعة، وبين ما يراعيه الضمير وما يأمر به التنظيم. ومن ثَمَّ

يمكن لهذه الرابطة الإكراهية الأشـبه بالزواج الأرثوذكسي، أن تخلق نفوسًـا خائرة، وتصنع أناسًا لا يدافعون عن فكر أو نهج أو اعتقاد راسخ في عقولهم وقلوبهـم بـل ينافحون عن مصالحهـم المادية أو يجنبون أنفسـهم كيد الجماعة ونكد الأهل.

وفي تاريخ الإخوان كثيرًا ما تمرد أبناء على آبائهم، حين استيقظوا على هوة بين القـول والفعل داخل الأسرة الاجتماعية أو تعرضوا لمصادرَ أخرى لنهل الثقافـة والمعرفة، أو مروا بتجارب حياتية مختلفة. وهناك شـهادة دالة ومهمة في هذا الشـأن للشـاب أدهم جمـال الذي تعرض لاعتـداء وحشي على أيدي الإخـوان خلال المظاهـرة التي تم تنظيمها أمام مقر مكتب الإرشـاد بالمقطم في 17 مارس 2013، حيث قال: «من ضمن الذين تم اعتقالهم معي صبيان أحدهمـا يدعى ماجـد والآخر أشرف، عرفت منهما أنهـما ينتميان إلى أسرتين إخوانيتـين، لكنهما خرجا من مـكان لتلقي الدروس الخصوصية بالقرب من مقـر الإخـوان وانضما إلى المتظاهرين وشـاركا في قـذف المعتدين بالأحجار. والأول رفـض أبـوه اسـتلامه من الشرطة حتـى يعاقبه على ما فعـل، والثاني رفضت أمه أن تعطيه الطعام الذي أحضرته إليه في مقر احتجازه بقسم شرطة المقطم، حين وجدته مصرًّا على السخرية من الإخوان وانتقاد أفعالهم».

وممـا لا شـك فيه أن هـذا النمط الاجتماعـي والإداري كان مـن العوامل المهمة التي سـاعدت على اسـتمرار «تنظيم الإخوان» متماسـكًا وقللت من قـدرة منافسـيه أو أجهـزة الأمن عـلى اختراقه، لكنـه في الوقت نفسـه يحمل بـذور تصدع التنظيم وضعفه؛ لأنـه يقوم على أمرين متناقضين هما «العبودية الطوعيـة» و«الإكراه المـادي والمعنوي»، فهناك من يعبـد «التنظيم» أو يطيعه

بشـكل أعمى، وهناك من ملأ قلبه التذمر لكنه لا يسـتطيع أن يجهر بما يعتمل في صـدره، خوفًـا من أن تسـتخدم «العائلـة الاجتماعيـة والأيديولوجية» في الضغـط عليـه ومواجهته ولو بشـكل سـافر. في الحالتين هنـاك خلل نفسي، وزلـل أخلاقـي، وخطل اجتماعي، كان مسـكوتًا عنـه قبل ثـورة يناير وأيام ملاحقـة الإخـوان، لكنه لـن يظل حبيـس النفوس بعد وصولهـم إلى الحكم وثبوت فشلهم الذريع في إدارة الدولة ودخولهم في صراع مع الكل من أجل مصلحتهم وطريقهم الذي يزعمون أنه مقدس.

الرأسمالية المتوضئة

فـارق كبـير بـين النـص الإسـلامى والممارسـة الحياتيـة، بـين الإسـلام والمسـلمين، وبالتبعيـة بـين ما تخطـه جماعة الإخوان عـلى الورق مـن تعاليمَ ووصايـا وأفكارٍ وتصوراتٍ وبين السـلوك العملى الـذى يتماهى مع التقاليد السـائدة تارة، والبحث عـن المنفعة أو المصلحة طـوراً، علاوة على الظروف الحياتيـة التي تضغـط على أعصاب قيـادات «الجماعة» وتجعلهـم يذهبون في أحيـان كثيرة صـوب دروب بعيدة عما يحملونه في رءوسـهم مـن تصور عن «مجتمع مثالي» يقوم على العقيدة الصافية والأخلاق الحميدة، وينزع إلى إقامة المشروع الذى بشَّر به مؤسـس الجماعة الشـيخ حسـن البنا، والذي يخرج عنه الإخوان حاليًّا بشكل فاضح وواضح.

هـذا الفصـام انعكس على الرؤيـة الاقتصاديـة للجماعة بعدمـا أوصلت أحد قادتها إلى سُـدة الرئاسـة في مصر، وكذلك على العلاقات البينية أو البنية الداخلية للإخوان، التي تعاني تفاوتًا طبقيًّا، تذكيه حالة التريف التي تعززت في العقـود الأخـيرة وغـيرت إلى حد ما مـن تركيبـة جماعة لم تفارقها سـماتها «المدنية» لسنوات طويلة، في المنشأ والمسار.

وتتم إحالة كل هذا إلى سند ديني وسط تأويل مفرط للنص أو اتكاء على الظروف التي تجعل «الضرورات تبيح المحظورات»، والتي قادت في الحقيقة إلى تركز «ثروة الإخوان» التي جمعوها من تبرعات أعضائهم العاملين وهبات الموسرين في الخليج وأرباح مشروعاتهم في مناطقَ مختلفةٍ من العالم في أيدي قلة، وظفتها في شراء الولاءات وتوجيه دفة الجماعة لتبتعد بمرور الوقت عن طريق حسن البنا وتنزلق إلى طريق سيد قطب، رغم أن قادة الجماعة الأقدمين تبرءوا منه، وقالوا إنه لا يمثل جماعتهم أبدًا.

نعم نادى سيد قطب بتوفير حد الكفاية وكتب من أجل هذا كتابه الأثير «العدالة الاجتماعية في الإسلام»، لكن ذلك كان في مرحلته الثانية التي لم يلبث أن فارقها وتنصل مما ألفه خلالها تمامًا، ورغم أنه كتب «معركة الإسلام والرأسمالية» فإن قضيته لم تكن مواجهة الرأسمالية الاستعمارية المتوحشة برؤية تنزع إلى الانتصار للطبقات الفقيرة بقدر ما كانت تواجه رأسمالية الغرب برأسمالية تتكئ على النصوص الإسلامية، إما بتأويل مغرض للقرآن الكريم أو بانتقاء لأحاديث نبوية أو التقاط لمواقف من سير الأقدمين.

أما حسن البنا، ورغم تأكيده على الملكية الخاصة، فإن رؤيته الاقتصادية انطوت على ثلاثة مطالب أساسية، تبدو مصر في حاجة ماسة إليها في الوقت الراهن، وهي: استقلال النقد واعتماده على رصيد ثابت من موارد الأمة ومخزونها لا من البنوك الدولية، وحماية الجمهور من عسف الشركات المحتكرة وإلزامها حدودها، بما يؤدي إلى الحصول على كل منفعة ممكنة للناس، وتنظيم الضرائب الاجتماعية على أساس النظام التصاعدي بحسب

المال لا بحسب الربح، وأولها الزكاة، ومحاربة الكنز وحبس الأموال عن التداول، والاستعانة بها في المشروعات الاقتصادية وكذلك الخيرية، وأخيرًا تحسين حال الموظفين الصغار برفع رواتبهم وعلاواتهم وتقليل رواتب الموظفين الكبار.

كان البنا في تلك الأيام يقود مجموعة من صغار الموظفين والحرفيين، الذين كوّنوا النواة الأولى لجماعة الإخوان؛ ولذا كان ملتفتًا إلى رقة حالهم، وراغبًا في تحسين أحوالهم. لكن بمرور الزمن راحت الجماعة تجذب قطاعات من «البرجوازية الصغيرة» وتتمسك بشروط صارمة لمن ينضم إليها، منها ضرورة أن يكون له عمل يتكسب منه، ثم انفتح باب واسع لتراكم رأسمالي جاد، من التبرعات والهبات والاستثمارات، وباتت الجماعة مصدرًا لخلق طبقة من رجال الأعمال، منحتهم الجماعة فرصة لتدوير أموالها في تكتم بعيدًا عن ملاحقة ومطاردة الأنظمة الحاكمة التي كانت تستهدف الإخوان.

انتهت دراسة استقصائية معمقة أعدها باحثون في مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية تحت إشراف الخبير الاقتصادى الكبير عبدالخالق فاروق، إلى خلاصات غاية في العمق حول سمات «الرأسمالية الإخوانية»، منها أن بعض الإخوان يمتلكون «إمبراطوريات مالية صغيرة» لا يقل رأس مال الواحدة منها عن خمسمائة مليون جنيه، إلى جانب إمبراطوريات أكبر في الخارج يبلغ رأسمالها مليارات الدولارات. وينكر الإخوان هذا بالطبع، ويسربون أحيانًا أرقامًا متواضعة عن حجم ثروات بعض رجال أعمالهم في مصر مثل خيرت الشاطر وحسن مالك.

وأغلـب هـذه القـدرات الرأسـمالية الإخوانيـة غـير تنموية؛ لأنهـا تقوم بالأساس على التجارة التي يقول عنها كبار رأسماليي الإخوان دومًا الحديث المنسـوب إلى الرسول الكريم ﷺ: «تسعة أعشار الرزق في التجارة» من دون مراعـاة السـياق الـذى قيل فيه هـذا القول، حيـث لم يكن هناك مـورد رزق أمام عرب شـبه الجزيرة سـوى البيع والشراء في موسـم الحج، وليس بالطبع الزراعـة والصناعـة. وفي هذا عدم إمعـان للنظر أو التدبـر في القرآن الكريم الذى يقدم نموذجًا للنبي يوسـف، عليه السلام الذى أنقذ مصر من المجاعة بزراعة القمح، وليس باستيراده من الخارج كما يجري الآن.

وينـصرف جـزء كبير أيضًـا من هـذه الأنشـطة إلى التوزيـع والخدمات، وليـس بالقطع إلى اسـتصلاح الأرض وفلاحتها، وتشـييد المصانع، وتعزيز اقتصاديـات المعرفـة. وقد كان الإخوان في مصر معذوريـن في توجههم هذا قبـل ثـورة يناير، نظرًا لأوضاعهـم الأمنية التي لم تمكنهم مـن إظهار قدرتهم الرأسـمالية في أنشـطة اقتصادية كبيرة وراسـخة وظاهرة، لكن لا يبدو، حتى الآن، مـا يـدل عـلى أنهم سـيغيرون هـذا التوجـه، ويجلبـون رءوس أموالهم المستقرة في الخارج ويستثمرونها في الداخل.

ومن هذه السـمات أيضًـا أن بعض رجال أعمال الإخـوان شركاء لبعض نظرائهـم ممـن ينتمـون إلى نظـام حسـني مبـارك. وهـذه الشراكـة قامت في الغالب الأعم على «محلل» أو «شريك وسـيط» من خارج مصر، لا سـيما من بلـدان دول مجلـس التعاون الخليجي. ويسـعى رجال أعـمال الإخوان حاليًا إلى اخـتراق مؤسسـات الدولـة بسرعة هائلـة، فمن بينهم اثنان في التشـكيل الـوزاري، وبعضهم يحيط برئيس الدولة ويداوم في قصر الرئاسـة أو يقع من

بين المستشـارين السريين للرئيس، وبعضهم مستشارون لوزراء، وهو النهج ذاته الذى سلكه نظام مبارك.

حول رجال الأعمال الكبار في جماعة الإخوان هناك طبقة تالية من التجار الصغار الذين أفادهم المسكون بأموال «الجماعة» من خلال إقامة مشروعات صغيرة ومتوسـطة لهـم، على هيئة متاجـر ومطاعم وورش، في سـبيل تدوير رأس المـال الذى يفقـد قيمته أو قوتـه الشرائية بمرور الوقت نظـرًا لارتفاع معـدل التضخـم، وكذلك جلـب المنفعـة لقطاعات أعرض مـن «الجماعة»، التـي تحولت بمرور الوقت إلى كيان اجتماعى له قوام خاص، عليه أن يواجه التضييق عليه بتصريف أموره داخليًا، جنبًا إلى جنب مع امتلاك الأموال التي تخـدم الأدوات والآليات التي تنتهجها «الجماعة» في سـعيها الدائم والدائب نحو التمكن من المجتمع والدولة.

تُعد أموال الإخوان جزءًا أصيلًا وأساسيًا من أدوات ربط الفرد بالجماعة، ومسـاعدة «الأسرة الإخوانيـة» في امتـلاك القـدرة على المواجهة المسـتمرة، لا سـيما في سـنوات التضييـق. فمنها كان يتـم دفع النفقات الشـهرية للأسر التي تم اعتقال عائلها، ومنها تسـاعد الجماعة بعض المنتمين إليها في رحلات تعليمهم أو مواجهة ظروف صحية صعبة، ومنها أيضًا تقوم الجماعة بدورها في تطبيـب عوز المجتمـع، من خلال الاهتمام بمسـاعدة الأيتام والفقراء عبر الصدقـات الدائمـة أو الموسـمية المتقطعة، وهي قوة اجتماعيـة كثيرًا ما تمكن الإخوان من حشـدها للتصويـت لصالح مرشـحيهم في مختلف الانتخابات التي خاضوها، وقد ظهر الأمر بجلاء عقب الثورة، حين قام الإخوان بتوزيع سلع تموينية على الفقراء في بعض المدن مقابل الحصول على أصواتهم.

ولم يقتصر الأمر على هذا الحد بل إن الإخوان استغلوا شبكة النفع العام التـي قامـت بها بعـض الجمعيات السـلفية الدعوية، وفي مقدمتهـا «الجمعية الشرعية للعاملين بالكتاب والسنة» في التمدد والتوغل داخل أوردة المجتمع عبر تقديم الخدمات، لا سـيما في ظل انحسـار قدرة الدولة تدريجيًّا على فعل هذا. وفضلاً عن رغبة الإخوان في الاسـتفادة من آلاف الفروع التي تمتلكها هـذه الجمعية فإنهم كانوا مضطرين إلى أن يسـلكوا هذا السـبيل للتعمية على الأجهـزة الأمنيـة التي تتعقب أنشـطتهم، بوصفها وسـائل للتجنيد والتعبئة والحشد.

وما يسـتخدمه الإخوان مـن أموال في هـذه العملية هو النزر اليسـير مما يملكـون، لأن أغلـب أموالهـم في الخـارج، وهي تقـدر بعـشرات المليارات مـن الـدولارات وَفْقَ حسـابات تقريبية، مـا يعني أن الجزء الأكـبر من طاقة الجماعـة الاقتصادية منصرف إلى «التجارة» وفق أحدث وأقسـى الأسـاليب التي تنتهجها النظم الرأسـمالية. وربما خلق هذا الوضع تصورًا راسـخا لدى الإخـوان لا يسـتطيعون مفارقتـه حتى بعد أن وصلوا إلى قمة هرم السـلطة. وهـو تعزيـز «الملكيـة الخاصة» والاقتصـار على تقديـم الصدقـات للفقراء، وليـس الإيـمان بأن لهم حقوقًا أصيلة وأساسـية في المال العـام، يجب أن توفر لهم حد الكفاية.

وقد حاولت الجماعة أن تعالج الآثار النفسية لهذه المعضلة داخل صفوفها، دون أن تكون معنية بالبحث عن علاج أو حل للمجتمع العريض الذى يقع خـارج الإخـوان، وهو الأكبر عـددًا وعدة في حقيقة الأمـر. فالجماعة تحاول أن تفصـل بـين «الشُّـعَـب» التي تقيمهـا في الأحياء الفقـيرة ونظيرتها المقامة

في الأحيـاء الثرية، حتى لا تخلق «حقدًا طبقيًّـا» بين أعضائها، من الممكن أن يعجل بتفجر صراع اجتماعي داخلي، سـيؤثر من دون شـك على استقرارها، وقدرتهـا على التماسـك، أو يظهر لـدى الإخواني رقيق الحـال مدى الهوة بين القول والفعل داخل الجماعة العجوز.

أيام المحنة كان ينظر إلى الإخواني المتقدم في مراتب الجماعة باعتباره الأكثر اسـتعدادًا للتضحية، نظرًا لأن النظام كان يسـتهدف الكبار في سـبيل تعويق تقـدم الإخوان إلى الأمام في الحياة السياسـية والاجتماعية. ولذا كان ينظر إلى مـا لدى هؤلاء من إمكانيات مادية بوصفه تعويضًا عن الثمن الذى يدفعونه من حريتهم وحياة أسرهم. لكن بعد وصول الإخوان إلى السلطة سيختلف الأمـر تمامًـا، إذ إن هذا التقدم سـيمنح صاحبه مزايـا دون أن تقع على عاتقه أيـة أعبـاء أو يدفع أي ثمـن. ومن ثم سـيحدث تزاحـم حـول المنافع بمرور الوقت، لاسيما بين القيادات العليا للجماعة، وهي حالة تجري الآن في الخفاء وفي صمت أو بأنين مكتوم، لن يلبث أن يعلو ويصير صراخًا.

وهـذه الأوضاع الطبقية المختلـة، تلقى إنكارًا على المسـتوى النظري من جماعـة تزعم دومًا أن مثل هذه المسـألة لا تعنيهـا، وأن العلاقات بين أفرادها قائمـة على التـواد والاحـترام والأخوة؛ متكئـة في تبريرها هـذا إلى نصوص قرآنيـة ونبويـة أو ما خلفه مؤسسـها حسـن البنا مـن تعاليـمَ ووصايا، لكن الواقع يتجاوز هذا الكلام اللطيف البراق، لتجد شخصيات كبرى في الجماعة تنظر إلى ما لدى إخوانهم من إمكانيات مادية، وتشـكو من التمييز الحاصل، وتعـزوه إلى رضا مَـنْ بيده أموال الجماعـة عن البعض وغضبـه على آخرين، عـلاوة على شراء الولاءات، وهي مسـألة من المرجح أن تزداد في السـنوات

المقبلـة مع تنافس قادة الجماعة على المناصـب والنفوذ داخل الدولة، وكذلك عـلى إدارة الثروة، بطريق رأسـمالي بحت يجعـل النجاح قرينًـا بتعظيم الربح لا بالاسـتجابة لحـد الكفايـة، أو التصرف وفـق القاعدة الذهبيـة التي تقول «المال مال الله».

وينعكـس هـذا التمييـز الطبقـي عـلى قسـم الأخـوات، إذ إن زوجـات أصحـاب المال داخل الجماعـة لهن وضع خاص، يتعـزز إن كان الزوج أيضًا لـه مكانة متقدمـة في هيراركية الجماعـة، كأن يكون عضوًا بمكتب الإرشـاد أو مجلس الشورى.

وفي الحقيقـة فـإن تجربـة الإخـوان الاقتصاديـة لـن تعدو أن تكـون مجرد تجميل الرأسـمالية الغربية بمسـاحيق فقهية، سـيطلق عليهـا زورًا وبهتانًا أنها الرؤية الاقتصادية للإسـلام، من زاوية «الاستمتاع بزينة الدنيا» و«التحدث بالنعمـة» و«حـق التملـك الخـاص» ليبقى للفقـراء مجرد صدقات وليسـت حقوقًـا، دون اعتنـاء بـضرورة توافر حـد الكفايـة أولاً، لأن «الفقـر كاد أن يكـون كفـرًا» ولأن «ليس منا من بات شـبعانَ وجاره جائـع وهو يعلم» كما يقول الرسـول الكريم ﷺ وسيمضي الإخوان في سياسات اقتصادية مطابقة لتلـك التي كان ينتهجها نظـام مبارك، حيث تمييز القلة المحتكرة، وتشـجيع الاقتصاد الترفي، والاقتراض من المؤسسات الدولية.

الاغتيال الثاني لحسن البنا

قرأت أعمال الشيخ حسن البنا أيام دراستي الجامعية في النصف الثانى من ثمانينيات القرن المنصرم. وقرأت كذلك أعمال سيد قطب في مراحله الثلاث، ناقدًا وشاعرًا، ثم مفكرًا إسلاميًّا منحازًا إلى العدل الاجتماعي وجماليات النص القرآنى، وأخيرًا حانقًا ناقمًا على كل شيء، يرى الدنيا من ثقب إبرة، أو من كوة الزنزانة التي استقر فيها قبل أن يذهبوا به إلى المشنقة. تذكر الأدباء لقطب مرحلته الأولى بامتنان، وقالوا عنه إنه «أول من قدم نجيب محفوظ»، وتذكر المعتدلون مرحلته الوسطى وقالوا إن كتابه «العدالة الاجتماعية في الإسلام» سفر لا يبارى، ونسي المتزمتون هاتين المرحلتين واحتفوا بمرحلته الأخيرة وأشاعوا عنه أنه قال في آخر أيامه: لا أريد أن ينسب إلي مما كتبت سوى «معالم في الطريق» و«في ظلال القرآن».

في أيام مطالعتي لكتب البنا، الذى اغتيل في فبراير من عام 1949، كان على رأس الجماعة رجل رائع رائق معتدل هو عمر التلمساني، وكنا نسمع عنه كل خير ونقدره، حتى لو لم نتبع خطاه. ورحنا نسمع ونشاهد ما جرى للجماعة بعد رحيله من الانتقال مجددًا من «الدعاة» إلى «القضاة»، ونسيان التربية التي تروم تسامي الأخلاق وامتلاء الأرواح لحساب السياسة النازعة

إلى المكر والدهاء والكذب والخديعة. ورغم أنني وجدت منذ البداية في البنا «منظمًـا» عبقريًّا وليس «منظرًا» كبيرًا، فإن حديثه عن الإصلاح الاجتماعي والأخلاقـي المتدرج كان يلفت انتباهي، بقـدر التفاتي إلى إمكانياته المبهرة في بناء شـبكة اجتماعية متماسـكة تقوم عـلى أكتاف تنظيم صـارم. وعرفت لماذا رفـض الإخوان في البداية أفكار سـيد قطـب، وكانوا يقولـون: ليس منا. إذ إنهم ببسـاطة ضاهوها بما تركه لهم مؤسـس الجماعة، فوجدوا الشـقة واسعة بين من يسـعى إلى التغيير الهادئ الذي يقوم على «الحكمة والموعظة الحسـنة» في الغالـب الأعم، وبين من يفكر في حرق المراحل والقفز على السـلطة دون أن يكـون المجتمع قد تهيأ بعد للفكرة التي يحملها في رأسـه وتؤرقه ويكرس عمره ليراها متجسدة في الواقع المعيش.

ومـع الأيـام صـار التنظيم هـو «البقـرة المقدسـة» وتقـدم «التنظيميون» المحتفـون بتجربـة أسـلافهم في «التنظيـم الخـاص» حتى أمسـكوا بتلابيب الجماعـة وتحكموا في أموالهـا وهياكلهـا ومنهجها، وبدوا أتباعًا لسـيد قطب أكثر من كونهم مريدين لحسـن البنا، وراحوا يتخلصون تدريجيًّا ممن يخالفهم الرأي والنهج داخل الجماعة.

ولـذا لم يجـدوا غضاضـة في القفـز إلى الكـراسي الكـبرى، دون أن يعتنوا بالإجابة عن ثلاثة أسئلة: هل المجتمع تهيأ تمامًا لقبول ما لديهم ولذا سيدافع عنـه ويتمسـك به إلى الأبد كما كان يحلـم البنا؟ وهل يمكـن أن يؤثر أداؤهـم سـلبًا عـلى صورة الجماعـة التي أكسـبتها تعاطف كثيرين أيـام حكم مبارك؟ وهـل يمكن أن يتراجع مسـتوى التدين في مـصر عمومًا حين يرى الناس أن من ظنوا أنهم «رجال الله» أو «بتوع ربنا» مثلما يقال على ألسـنة العوام هم في

السياسة شأنهم شأن من كان الإخوان ينعتونهم بالابتعاد عن شرع الله؟ وأن «الإسلام هو الحل» ليس سوى لافتة؟

حصاد الفترة التي ترأس فيها مرسي البلاد هو أن الإخوان لا يختلفون في أدائهم عمن لعنوهم، فها نحن نرى اقتراضًا من صندوق النقد الدولي، وتقديم أهل الثقة على أهل الخبرة، والكيد للخصوم عبر إطلاق الشائعات وتسليط الكتائب الإلكترونية، وعدم الوفاء بالوعود والعهود، وممارسة الخداع على طريقة «ميكافيللي» أو «الآداب السلطانية» والسعي لإرضاء الولايات المتحدة، وإبقاء مصر تابعة للغرب، واحتضان بعض رموز نظام مبارك وتوزيرهم، والانحياز إلى القلة المحتكرة على حساب الكثرة التي تعاني شظف العيش. ووسط كل هذا ينكشف الإخوان أخلاقيًا أمام الناس، بعد أن يتجلى لهم الفارق الرهيب بين ما يقال وما يتم فعله.

إن الذين صوتوا للإخوان في الانتخابات التشريعية لم يصوتوا لمشروعهم وأفكارهم إنما اعتقدوا أنهم «مجموعة سياسية» يمكن الاعتماد عليها وبوسعها أن تساعد مصر في الخروج من مرحلة الإرباك التي أعقبت الثورة، وأغلب من صوتوا لمرسي في انتخابات الرئاسة فعلوا هذا ليس حبًا فيه ولا في الأفكار التي يحملها برأسه، إنما نكاية في العسكر، وخوفًا من عودة نظام مبارك، وإلا لما تبنى مسئولو الدعاية في الإخوان أنفسهم شعار «اعصر على نفسك ليمونة واختار مرسي». وهذا معناه أن النبتة التي غرسها «البنا» وسعى إلى أن تكون شجرة فارعة وارفة الظلال لم تستوِ على ساقها بعد، إنما استطالت بفعل عوامل طارئة، لتصير هشة في وجه الريح، أو تبقى مثل الثمار التي تنتفخ وربما حين تمتص أنواعًا معينة من السماد، فتصبح غير مستساغة الطعم.

وبالطبـع فالزمـرة التي تتحكم في جماعة الإخـوان حاليًّا حرة في أن تغتال حسن البنا مرة ثانية بسن قلم سيد قطب، وهـم مكلفون ومسئولون وفق هذا الاختيار، أما ما نخشـى منه حقًّا فهو أن يدفع المجتمع المصري كله ثمن هذه التجربة، وهو ما لا نتمناه أبدًا، وسنتصدى له من دون شك.

■■■

إن السـقوط الأخلاقي يسبق السـقوط السياسي، هكذا قالت كل تجارب الحياة وسننها، لكنها لا تعمى الأبصار؛ إنما القلوب التي في الصدور .....

أتخيل لو عاد الشـيخ حسن البنا إلى الحياة فإنه سينظر في عين من يتربعون في غرور وزهو اليوم على عرش الجماعة التي كافح ومات في سبيل تأسيسها، ثم يقول لهم:

- ضيعتموني.

ثـم يغادرهم وبعضهم يعيد جملتـه القديمة التي أطلقهـا في وجه التنظيـم الخاص الدموي الذي انحرف بالدعوة عن مسارها الصحيح:

- «ليسوا إخوانًا وليسوا مسلمين»

في ظـل انشـغال الإخوان بالإجابة عن سـؤالهم الملـح والقاطع والغارق في الأنانية والانتهازية: متى نهيمن على كل مفاصل الدولة؟ ينشـغل كثيرون بالرد على سـؤال أشـد وقعًـا ووطأة مفاده: هـل يخرج الإخوان مـن التاريخ ليولـوا وجوههـم شـطر معطيـات حقيقيـة عـلى الأرض تقـول بـلا مواربة إن «الجماعـة» عـلى محـك تاريخي، وإن اسـتمرار تماسـكها وتواصـل نفوذها

وحضورها السياسي والاجتماعي الطاغي والمتحكم لم يعد قضية موضع تسليم، وإن الآتي غير الآني وما ذهب؟

ذات جمعة من جمع الثورة وقف سلفيون في ميدان التحرير ليهتفوا ضد الإخوان ويتهموهم بجني مكاسب على حساب الثوار، واستخدام دماء الشهداء والمصابين أوراقًا للتفاوض مع العسكر. واليوم بعضهم يصطفون معهم ضد فزاعة يستخدمها الإخوان لاصطيادهم مؤقتًا وهي «العلمانيون» فإن أوصلوهم إلى مرادهم سيتخلصون منهم في أول طريق. فتاريخ الإخوان يقول بصراحة إنهم يبدءون عقب تمكنهم مباشرة بأكل حلفائهم، وهذا ما يعلمه رجل مثل الشيخ ياسر برهامي، حسب ما تنم عن ذلك كثير من تصريحاته وأحاديثه.

وحالة التململ وعدم الاقتناع بوضع شباب الجماعة في وجه الناس تزداد رغم التعليمات والبيانات التي تصدر إلى «الصف الإخواني»، والهوة مع أنصار أبو الفتوح تتسع، والحيرة التي تسكن نفوس شباب الجماعة يستعر أوارها، والشكوك أخذت تساور بعض القيادات في أن رحلتهم الطويلة قد بلغت «التمكن المريح» بعد عقود عجاف من «التمسكن»، مثلما اعتقدوا بعيد الانتخابات البرلمانية والرئاسية. فمشروعهم بدا للناس مفلسًا، وقدرتهم على مواجهة مشكلات الواقع ضعيفة، وخبرتهم في إدارة الدولة ضئيلة، وخصومهم في ازدياد، واليوم ليس أمامهم من سبيل سوى «التغلب»، وهذه بداية الخسران المبين.

إنه الغرور الذي يدفع أصحابه الثمن في النهاية، فتصوب السهام إلى

أجسادهم من كل صوب، ويذهبون غير مأسوف عليهم، بعد أن كان مؤسس الجماعـة يراهن عـلى أن حب الناس لهم هو الذي سـيدفعهم إلى القيادة، وأن جميعهم سـيقبِّلون يد المرشد أو يبجلونه، بدلًا من أن يتهكموا عليه وعلى كل من حوله.

لقد التقيت بعض شباب الإخوان من محافظة المنوفية وقت أن كان مكتب الإرشـاد قد أمرهم بالاحتشـاد أمام دار القضاء العالي لتأييد قرار سـيصدره مـرسي، وسـألتهم عن القرار، فأجابـوا: لا نعلم. فقلت لهم: هل سـتؤيدون أمـرًا لا تعلمونـه؟! فقالوا: بالطبـع لا. وضحك أحدهم وقـال: نحن نبذل جهدًا خارقًا في سـبيل أن نوفر لأسرنا لقمة عيش، فماذا لو كان قرار الرئيس برفع الأسـعار، فهل نؤيد شـيئًا أو أمرًا ضد مصالحنا الشخصية؟! ولم ينفذوا أمر مكتب الإرشـاد، وانصرفـوا إلى بلادهم. وعقب أحداث الاتحادية خرج أكثر من مائتي شاب من الجماعة.

وكنـت على مدى السـنة الفائتة أتلقى مكالمات رجل من أسـيوط، يدافع عـن الإخـوان، ويقـول لي: «كنا ننصت إليـك قبل الثورة حـين كنت تهاجم نظام مبارك، وتطالب بشرعية سياسـية لنا، وترفض تحويل قادتنا إلى المحاكم العسـكرية، فلماذا تغـيرت؟» فأضحك وأقول له: «أنـا لم أتغير. كنت أواجه سـلطة فسـدت سياسـيًّا وإداريًّا وماليًّا، والآن أواجه سـلطة فسدت سياسيًّا وإداريًّـا، والتغيير بالنسـبة لي هو أن أترك موقعـي ككاتب من واجبه أن ينقد حتى يرتقي مجتمعه إلى الأفضل، وأسـعى إلى إرضاء السـلطة بحثًا عن مغنم شـخصي». بعد أحداث الاتحادية فوجئت به يقول لي: «أعتذر لك، سـأجيء إلى القاهرة وأمزق بطاقة عضوية حزب الحرية والعدالة أمامك».

صديقي على صفحتي بموقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك» محمد الدويك، من منشية القناطر، كتب عبارة دالة لافتة يقول فيها نصًّا: «يجب أن ندرك نحن كإخوان أننا خلال الفترة الماضية ومع الاندفاع نحو المعترك السياسي بالآليات الجديدة العلنية والمفتوحة التي فرضتها الثورة اكتشفنا أننا بالممارسة خالفنا بعض القيم التي يفرضها علينا منهج الإخوان المسلمين وحدثت فجوة في مناطق محددة بين ما كنا نتدارسه ونتربى عليه - وأننا افتراضيًّا إذا حدث كذا يجب أن نكون هكذا أو يجب أن نفعل كذا عندما يجيء الموقف كذا - وبين ما فعلناه عندما تعرضنا لهذه المواقف وتلك الظروف، وأنه ربما تهاوت لدينا بعض الثوابت، وأن مبدأ السياسة النظيفة هو مبدأ نسبي بمعنى أننا لم نستطع أن نطبقه بنسبة 100٪، وخلاصة القول أننا في حاجة إلى مقارنة بين ممارساتنا العامة «السياسية وغيرها» في كل شيء تعرضنا له منذ الثورة وحتى الآن وبين ما كان من المفترض أن نتصف به ونكون عليه ممارساتنا وَفْقًا لمنهجنا وثوابتنا، وبعد ذلك نصوغ منهجًا تربويًّا يتربى عليه الإخوان حتى نستفيد ونتعلم من أخطائنا».

لقد سبق أن كتبت كثيرًا قبل الثورة وبعدها عن «رهان على شباب الإخوان» وأقصد بالطبع، بعضهم وليس كلهم، علاوة على رجال منهم يعيشون صدمة أخلاقية الآن؛ لأنهم يجدون فجوة هائلة بين ما قيل لهم وحلموا به وظنوا أنهم سيفعلونه حين يحصلون على السلطة وبين ما يحدث الآن، وكثير من هؤلاء ضحايا اختطاف «جماعة الإخوان» نفسها من قادة «التنظيم الخاص» ورواسب «التفكير القطبي» الذي صرخ في وجهه المرشد الأسبق المستشار حسن الهضيبي في كتابه «دعاة لا قضاة» واضطر

المرشـد المؤسـس الشيخ حسـن البنا أن يصفهم بأنهم «ليسـوا إخوانًا وليسوا مسلمين».

على مدى شـهور كان الإخوان يحشـدون أتباعهم من مختلف المحافظات إلى ميـدان التحريـر، وكنـت أتحدث معهـم، فأجد أن بعض هـؤلاء يظن أن قـادة التنظيـم «أولياء الله الصالحين»، وكنت أبتسـم لهم وأقـول: لو تعرفون ما أعـرف لعذرتموني على نقدي لهم، وكان النقاش ينتهي بمحبة لكن بمرور الأيام عرف بعضهم، فامتعض، وعرف آخرون لكنهم تواطئوا.

وقبـل الثـورة كان الإخـواني يتحـدث معك بفخر عـن انتمائه السـياسي مدركًا أنك تراه مناضلًا أو ضحية أو مشروع شهيد. اليوم يأتيك الشباب في التحرير أو يعلقون على ما تكتب بصفحات التواصل الاجتماعي على شـبكة الإنترنت بادئين كلامهم: «أنا لست إخوانيًا ولكن ...». وإذا اعترف أحدهم لك بانتمائه للجماعة يقر معك بسهولة أن القيادات تخطئ وأن المخاوف تزداد حيال المسـتقبل المنظور والبعيد، ولا يثق أيٌّ منهم بأن الشـومة التي يمسكها في يـده حتـى يمنع الغاضبين مـن حرق مقرات الجماعة يمكـن أن يحملها إلى الأبد، لاسيما بعد أن اختارت القيادة المتغطرسة طريق المواجهة.

لقد أخطأ رموز «النظام الخاص» وأتباع التفكير «القطبي» ممن يمسـكون برقبة الإخوان حاليًا في تقدير الموقف، فتوهموا أن المصريين صوتوا لـ«مشروع الجماعة» وأن لحظة تحصيل الحكم نهائيًا وأبدًا قد جاءت، وأن العسكر الذين لا خـبرة سياسـية لهـم، والقوى المدنيـة المبعثـرة المتناحرة، لم يسـتطع أيهما أن يوقف تقدم «الجماعة»، فجاهروا في الداخل بالاستغناء والاستعلاء وأرسلوا

إلى الخارج وفودًا لطمأنة العالم حيال نظام حكمهم الذي بات على الأبواب، وقدموا التنازلات على حساب مصلحة مصر مثلما جرى في «هدنة غزة». ولم يكن شيء من هذا صحيحًا، فالمدنيون فاعلون رغم تشرذمهم، والعسكر لم يخرجوا تمامًا من الساحة بل احتفظوا بكل شيء، وكل ما جرى لهم هو أنهم عادوا إلى موقعهم في 24 يناير 2011 مع استبدال مرسي بمبارك، وجاء على رأسهم رجال ليسوا فارغي الرأس، يداهنهم الرئيس ويطمئنهم على حالهم ومالهم، وشبكات النظام القديم لم تتفكك، لأن الإخوان المتعجلين إلى خطف الثورة والسلطة منحتهم هذه الثورة من حيث لا يدرون قبلة الحياة، بل تحالفت معهم مثلما نرى كذلك في وزارة هشام قنديل التي تزخر بثمانية من أعضاء أمانة سياسات جمال مبارك.

إن الجماعات والتنظيمات الدينية، لاسيما التي تنخرط في غمار السياسة، تولد وتشب عن الطوق وتحوز شبابًا ناضرًا، ثم لا تلبث أن تهرم وتبيد، أو تنزوي بعد حضور طاغ. فهذه من السنن، الاجتماعية الراسخة، وإلا ما وجد الدكتور عبد المنعم الحفني ما يملأ به مجلدًا ضخمًا عن «الفرق الإسلامية»، التي طاول بعضها السحاب وملأ الأسماع والأبصار ثم صار أثرًا بعد عين، وحكاية تروى وذكريات يتم استدعاؤها للاعتبار أو التندر.

التمكين بديلًا للتوريث

يوم 25 يناير 2011 سقط مخطط «توريث» الحكم تحت أقدام الغاضبين، لكــن الموجــة الأولى مــن المســار الثــوري وقعت في فــخ مخطط آخــر، لا يقل ضراوة ولا فداحة، عن سابقه، ألا وهو «التمكين» الذي يعني بالنسبة لجماعة الإخوان نهاية لمرحلة «الصبر» والوصول إلى العتبة التي تقع الدولة برمتها في قبضتهم، فيصادرون كل ما فيها لحســاب فكرتهــم التي لم تعد صالحة لإدارة دولة عصرية متمكنة. ولو كان هذا «التمكين» هو «مشروع وطني» متماسكًـا وواضح المعالم وقائمًا على توظيف كل الطاقة الكامنة للدولة وجميع الكفاءات في شتى التخصصات دون النظر إلى الاتجاه السياسي أو الإطار الأيديولوجي ما كانت هناك مشـكلة، لكنـه مجرد حلم عابر لتنظيم يصر عـلى إدارة الدولة بطريقـة سرية، ويوظف كل إمكاناتها لخدمـة فصيل واحد، بما يضع مصر في مهب الريح من جديد.

لقـد اعتقـد الإخـوان أن وقـت التمكـين قد أزف حـين جلسـوا ليرتبوا أوراقهم عقب تنحي مبارك عن السلطة على النحو التالي:

1 ـ هـذه المـرة الأولى منـذ ثورة يوليـو 1952 التـي يكون فيها قـادة الجيش

بلا خبرة في السياسة؛ لأن مبارك كان حريصًا على إبعادهم عنها في إطار التمهيد لتوريث نجله الحكم. وهي المرة الأولى التي يُهاجم فيها «المجلس العسكري» بهذه الضراوة من قطاع شعبي عريض، ويهتف الشباب بسقوطه ورحيله، وينفتح الباب أمام تداول المعلومات عن الجيش وأوضاعه ومشاريعه وارتباطاته. وبالتالي فإن هذا المجلس الجريح المتعثر الباحث عن «خروج آمن» بدا هو الطرف الطيع السهل الذي يمكن استعماله جسرًا للوصول إلى السلطة، وهي فرصة قد لا تتكرر أمام الإخوان.

2 ـ جهاز الشرطة أصيب بجرح غائر، ودفع ثمن خطايا نظام مبارك، وأخطاء انحرافه عن مهمته في خدمة الشعب بحفظ أمن المجتمع إلى خدمة السلطة. وهذا الجهاز - لاسيما مباحث أمن الدولة - الذي لديه معلومات كاملة عن تنظيم الإخوان، ويلاحقهم ويطاردهم ويواجههم إن دعت الضرورة، لكنه أمام الضربات المتتالية التي تعرض لها، لم يعد بمقدوره أن يفعل ما كان ينفذه في الماضي، وبدا ضعفه واستكانته وقلة حيلته فرصة ذهبية أيضًا، كي يعوض الإخوان ما حرموا منه في ظل يقظة الأجهزة الأمنية، ويتقدموا خطوات في سبيل حيازة السلطة.

3 ـ القوى الحزبية لا تزال على ضعفها القديم رغم قيام الثورة، بعد أن قبعت طويلًا في حضن السلطة، وارتضت بالفتات المتاح، وقيام أحزاب جديدة بعد الثورة لم يوسع كثيرًا من قاعدة المنضوين تحت لواء الأحزاب، ولم يَقِ الحياة الحزبية من الضعف والتشرذم والاستسلام لثقافة الماضي. وهذا الطرف ليس بوسعه أن يطرح بديلًا متماسكاً في زمن سريع،

وليس بمكنته أن يبني شبكات اجتماعية راسخة بجهد يسير، لا سيما مع ضيـق ذات اليد، ولهذا رأى الإخوان أن تلك هي اللحظة التي يخطفون فيها ما يريدون قبل أن تستفيق الأحزاب وتلتحم بالجماهير.

4 ـ قوى ثورية مبعثرة بعد «ثورة شـعبية» لم يكن لها قائد، سـواء كان شخصًا أو تنظيمًا، أغلب المشـاركين فيها اعتقـدوا أن مهمتهم قد انتهت بمجرد تخلي مبارك عن السـلطة وعـادوا إلى بيوتهم، وكثير منهـم اطمأن إلى أن المجلس العسـكري سـيتصرف كشريـك حقيقي في الثورة ويسـعى إلى تحقيـق أهدافهـا. وزاد من طمع الإخـوان أن الطليعة الثورية نفسـها لم تكـن متحدة ولا حتى متماسـكة، وملتفة حول مسـار أو طريقة واحدة للعمل والتقدم إلى الأمام.

5 ـ جماهير غفيرة كانت قبل انتخابات الرئاسة لا تزال متعاطفة مع الإخوان، وترى ضرورة أن يمنحوا فرصة كاملة ليقدموا مشروعهم ويطبقوه، ربما يكون فيه «الخير لمصر» ويكون «الإسـلام هـو الحل» كما نادى الإخوان منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي حين خاضوا أول انتخابات برلمانية بالتنسيق مع حزب الوفد.

6 ـ أطـراف خارجية، لاسـيما الولايات المتحدة الأمريكيـة، تريد طرفًا يملأ الفـراغ الذي تركه مبـارك ومجموعته ويكون «كنزًا اسـتراتيجيًّا» بديلًا. وقد اطمأن الإخوان، عبر وسـطاء، إلى أن واشنطن ليس لديها مانع من أن يتقدمـوا لانتخابات الرئاسـة، ولعبت قطر وتركيـا دورًا مهمًّا في هذا الشأن.

وبين خطة «التوريث» ومخطط «التمكين» نقاط عديدة للتلاقي والتطابق أحيانًا، رغم اختلاف الأطراف والعناصر الفاعلة في كل منهما، ورغم تغير السياق الاجتماعي والسياسي، يمكن ذكرها في النقاط الآتية:

1 ـ اعتقد من سعوا إلى «التوريث» ومن يحاولون «التمكين» الآن، أن هذين المسارين يشكلان غاية في حد ذاتها، الأول كان حلم أسرة توهمت أنها امتلكت مصر، والثاني وهم جماعة تحلم بأن تتخذ من بلدنا محطة انطلاق نحو خرافة اسمها «أستاذية العالم»، لاسيما أن من كانوا ينادون بها لا يملكون أدنى سبيل إليها. وهذان المسعيان ليس لهما أي علاقة بما يريده المصريون، سواء ما طلبوه من نظام مبارك، أو ما تصوروا أن الإخوان سيفعلونه حين يصلون إلى الحكم.

2 ـ سخر الطرفان الساعيان إلى التوريث والتمكين على حد سواء كل إمكانات الدولة لخدمتهما، فتوقف جريان كل شيء انتظارًا لهما، أو جرى كل شيء نحوهما، وكأن مشروع الدولة ومستقبله انحبس في هذا الدرب، بينما اختفت كل الدروب، وماتت كل البدائل.

3 ـ كل من حاولوا «التوريث» أو من يحاولون «التمكين» توهموا أن انتصارهما أمر حتمي، وأن كل الأمور قد ترتبت بما يجعل الوصول إليهما تحصيل حاصل، وصاحب هذا التقليل من قوة وهمة ومصداقية كل المعارضين لهما، فهم في نظر الطرفين «شرذمة قليلون» و«قلة حاقدة»، لكن الشعب مع الوريث والمُمَكَّن.

4 ـ كلتا العمليتين قامت على أكتاف «زمر» من «أهل الثقة» كانوا يمثلون

«أمانـة السياسـات» في حـال «التوريث» و«مكتب الإرشـاد» ومن معه مـن «الأهل والعشـيرة في حال «التمكـين»، بينما تم إهمـال كل من يقع خارج هاتين الدائرتين، رغم أن الانحياز في المسـار الأول كان لاختيار سـياسي مسـتبد، وفي الثاني هو لفكرة جماعة تتصور أن لها رسـالة دينية، رغم خروجها الواضح الفاضح حتى عن الخط الذي رسـمه مؤسسها. وفي سبيل هذا تنفذ الجماعة ما يسمى بـ«الأخونة»، حيث تسعى إلى زرع عناصرها في مؤسسـات الدولة كافة، وتغيير المجـال العام بالقدر الذي يتناسـب مع مصالحها، ويضمن اسـتمرارها في الحكم أطول فترة ممكنة دون اعتبار للإنجاز والكفاءة والشرعية.

5 ـ كل من العمليتين سعى القائمون عليهما إلى استرضاء الخارج بأي طريقة، ففي التوريث كان مبارك يعتقد أن رأي واشـنطن في مدى إمكانية تولي ابنـه الحكـم هـو الأهـم، وأن رأي وموقـف الشـعب المـصري لا ينفع ولا يـضر. وفي التمكـين يصعـر الإخـوان خدودهـم للأمريـكان، ويتصرفون وكأن فوزهم في الانتخابات الرئاسية قد أعطاهم صَكًّا على بياض يفعلون به ما يشـاءون، ويصادرون بشتى الطرق على إمكانية أن يتغـير هذا الرأي، كحق للشـعب مصـدر السـلطات وصاحب الإرادة الأصيلة.

6 ـ كل مـن المسـارين تلطـخ وجهيهما انتهازية شـديدة، على مسـتوى أفكار وتصرفـات القائمين عليهما، فكل ما يهم هـؤلاء هو صيد الهدف بغض النظر عن الثمن الفادح الذي تدفعه مصر.

7 ـ كلاهما مشروع طفيلي غير أصيل، فالتوريث لم يكن قائمًا على شيء أصيل، وإنما أراد الوريث أن يحصد ثمار الاستبداد والفساد الذي شاع في عهد أبيه، ويقف فوق أكتاف المؤسسات المتهالكة التي أوجدها، وفي مطلعها «الحزب الوطني الديمقراطي» المنحل. أما التمكين فلم يطلق أصحابه الثورة، إنما شاركوا فيها متأخرين، وتفاوضوا على الميادين مع أركان سلطة مبارك قبل رحيله، ثم خانوها وحرفوها عن مسارها، وتسلقوا أيضًا على أكتاف الثوار، فلما اعتلوها راحوا يضغطون عليها بالأقدام متمنين لها التلاشي، حتى يقبضوا على زمام كل شيء.

■■■

ذهب التوريث وصاحبه، لكن بقي أصحاب التمكين ليواصلوا محاولاتهم إلى حين. وأول محاولة بل أكبرها وأفدحها هي ما جرى بالنسبة للدستور الذي انفردوا بوضعه، ومعهم بعض أتباعهم من السلفيين الذين استخدموهم مرحليًا تحت لافتة «الانتصار للشريعة».

فما تم عرضه على المصريين من «مشروع دستور» كي يقولوا له «لا» أو «نعم» ليس دستورًا بالمعنى المتعارف عليه في تاريخ الأمم بل هو ترجمة قانونية ركيكة لخطة التمكين التي حلمت بها جماعة الإخوان عقودًا طويلة ثم وضعت في تسعينيات القرن المنصرم تصورًا إجرائيًا لها، وظلت سنوات تحلم بتحققها عبر التدرج البطيء والحذر إلى أن جاء شباب مصر وأزاحوا نظام مبارك ففتحوا الباب واسعًا أمام الجماعة المترقبة في انتهازية مفضوحة لتنفذ خطتها بعد أن هدهدت العسكريين قليلًا، ثم ها هي تُحيدهم بمنحهم

صلاحيـات ومزايـا أكبر في «مشروع الدسـتور» بعد أن أقـام الإخوان الدنيا ولم يقعدوهـا ضـد «وثيقـة السـلمي» لأنهـا سـتجعل الجيـش دولـة داخـل الدولة، وعرفنا بعد الاسـتفتاء على الدسـتور أن اعتراضهم لم يكن مبدئيًا إنما لأنهـم أرادوا هم أن يمـرروا هذا الأمر للعسـكريين في محاولة للتقرب منهم والتـودد إليهم إلى حين، وفق سياسـتهم المعهودة المتراوحة بين «التمسـكن» و«التمكن».

إن الدستور هذا الذي أصروا على أن يستأثروا به، أو يخطفوه بليل – يبدو في ظاهره «وثيقة» لتنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينيـة في بلدنـا، لكـن من يمعن النظـر في بعض مـواده، أو في بنيته الكلية – والدسـاتير تُقْرَأُ كوحدة واحدة – يدرك أنه دسـتور وضع لترتيب السلطة لصالح جماعة الإخوان إلى أن تتمكن تمامًا من تنفيذ مخططها القديم بالسيطرة التامـة على الدولة المصرية، كي تصبح في نهاية المطاف مجرَد «وحدة دولية» في مشروع لإمبراطورية متخيلة أو مسـتعارة مـن القرون الفائتة تمتد من غانا في غرب إفريقيا إلى وادي فرغانة في آسيا الوسطى، بل تتعدى هذا إلى «أستاذية العالم» كما سبقت الإشارة.

فالدسـتور هَنْدَسَ الانتخابات التشريعيـة المقبلة على مقاس الإخوان من خلال تغيير قواعد اللعبة في التوزع بين النظامين الفردي والقائمة مع تعديل عدد أعضاء المحكمة الدسـتورية العليا وإعطاء الرئيس حق تعيينهم. ورتب لمجلس الشورى «المحصن» والذي لم ينتخبه سوى أقل من ٧٪ من المصريين حق التشريع إلى أن يأتي مجلس النواب، ثم يشاركه هذا الحق مستقبلا، وأعطى الرئيس حق حل البرلمان فإن أتى على غير هوى جماعته فلن يفعل سوى اتخاذ

قرار بعد منتصف الليل ثم يظهر بعد عصر اليوم التالي ليخطب في الناس عن الظروف القاهرة والأسباب الحتمية التي دفعته إلى اتخاذ هذا القرار.

وناهيك عن أن الدستور يفتح نافذة أمام الإخوان لتغيير «لون العلم» و«النشيد» و«شعارات الدولة» فإنه يفتح بابًا وسيعًا للقضاء على الكثير من مكتسبات الدولة الحديثة التي بدأت مع محمد علي، عبر إقحام الدولة بل والمجتمع في رعاية «الفضيلة والأخلاق» وبعد أن كانت هذه المسألة منوطة بمؤسسات يحددها القانون، مثل المساجد والكنائس والمدارس والجمعيات الدعوية الأهلية، بات من الممكن لأي مجموعة أو تنظيم أو حتى فرد أن يمارس «الحسبة» على الآخرين، مطمئنًّا إلى أن الدستور يحميه. وتدريجيًّا سيقوم الإخوان أنفسهم، وليس غيرهم، بهذا الأمر.

وكثير من مواد الدستور أحالت إلى «القانون»، ومن ثم فإن اعتماده على هذا النحو أعطى الرئيس - والذي ظل يمتلك حق التشريع مدة معينة - فرصة إصدار ما شاء من قوانين، وجاء مجلس الشورى ليكمل المشوار، ويواصل رحلة ترتيب أحوالنا ومعاشنا على مقاس الأفكار التي تدور في رأس قادة الجماعة، والتي هي في أغلبها الأعم مستندة إلى ميراث سيد قطب الذي يعزز الاستبداد الديني والدنيوي والتكفير ويرمي المختلفين معه في الرأي بالجاهلية، ويتيح لتابعيه أن ينعزلوا شعوريًّا عن غيرهم، ويتعالوا عليهم. وبان هذا في قوانين «الصكوك» و«تنظيم التظاهر» و«الجمعيات الأهلية» و«استخدام الشعارات الدينية في الانتخابات» وغيرها.

إن ما قيل عن الأخونة، بوضع كوادر الإخوان في المناصب العليا

بالدولـة، رغم ضعف إمكاناتهم وعدم اسـتحقاقهم وغيـاب جدارتهم، هو مجـرد فرع من فـروع مشروع التمكين؛ هذا الذي يرمي إلى نشر أفكار الجماعة وترسـيخها عبر المؤسسـات التعليمية والدينية والثقافية، ربـما عنوة كما فعل الفاطميون في القرون الوسـطى من خلال نشر المذهب الشـيعي، وذلك من الناحيـة الشـكلية بالطبع وليس من ناحيـة المضمون، أو ما حـاول أن يفعله الرومـان بمذهبهـم ضـد المسـيحيين المصريـين في الزمـن القديـم، وقاوموه بـضراوة في عصر الاستشـهاد، وذلك أيضًا على سـبيل المضاهـاة الإجرائية. ولا غـرو في ذلـك، فمن يحلـل كتابـات الإخـوان وتصريحاتهـم وتعاليمهم وأناشيدهم وطقوسـهم ورموزهم وشعاراتهم - يتبين له أنهم يرون أنفسهم أنهـم «طائفة»، تختلف عن بقية المسـلمين. ولم يكن صبحي صالح يسـخر أو يمـزح حين قال «بناتنـا الأرقى»، وهو ما تم شرحه بالتفصيل في موضع آخر من هذا الكتاب.

وفي الدسـتور عـشرات المـواد التـي تمهد إلى هذا السـبيل، ومـا يتعارض معـه الآن، قد يتم تغييره إن تمكن الإخوان مـن أغلبية البرلمان القادم، ويبدو أنهـم خططـوا لهذا عبر قانون انتخاب فصلوه على مقاسـهم، فأوقف القضاء الانتخابات لعيب في الإجراءات وقع فيه الدكتور مرسي، فاضطروا إلى إعادته مرة أخرى إلى المحكمة الدستورية العليا. وما يجب أن نأخذه في الاعتبار هنا أن الإخوان سيسـعون بكل قوة إلى أن يكون تداول السـلطة عملية شـكلية، بمعنى أن تتم داخل الجماعة وليس خارجها، فيذهب رئيس إخواني انقضت مدتـه ليـأتي غيره، سـواء بالتلاعب في قواعد المنافسـة أو تزييـف إرادة الأمة أو أي إجراءات استثنائية.

إن كل هـذا كان يفرض على المواطنين أن يفكروا طويلا أمام مشروع هذا الدسـتور، بحيث إذا أراد أي منهم أن يسـاهم في اختطاف الدولة فليصوت بـ«نعـم» وليكـذب على نفسـه ويصـدق السـخافات التي تربط بـين الموافقة ودوران عجلة الإنتاج وتحقيق الاسـتقرار، فالدسـتور وضع أرضية عريضة للتنـازع وليـس للتصالـح مع الذيـن أرادوا أن يقـوا الدولـة شر الاختطاف فقالوا بملء إرادتهم: لا.

لا لدستور... يذل الفقراء وهم الأغلبية الساحقة في بلادي.

لا لدسـتور... يصنع فرعونًا جديدًا، شـخصًا كان أو جماعة، وقد سئمنا من الفراعين.

لا لدستور... يضيق الحريات ويهضم الكثير من الحقوق.

لا لدستور... صُنع بطريقة مريبة ليلًا ورغم أنف الجميع.

لا لدسـتور... ترجمـة قانونيـة ركيكـة لخطة تمكـين جماعة الإخـوان التي لا مشروعية قانونية لها.

لا لدستور... يفتح الباب تدريجيًّا أمام تقسيم مصر.

لا لدستور... ولد بينما يتم التلاعب بالقضاء وإهانة أصحاب العدالة.

لا لدسـتور... ولـد في انتهاك صـارخ للقانون بعد تعيـين 23 عضوًا من الجمعية التأسيسـية في مناصبَ تنفيذية، مما يفقدهـم الحياد، ويجعل المناصب التي حازوها وكأنها رشاوى مقنعة.

لا لدستور... لم ينظر قط إلى مبادئ الثورة ومطالبها في العدل الاجتماعي

والحرية والكرامة والعيش المشـترك، بقدر ما نظر إلى مصالح جماعة الإخوان وحلفائها المؤقتين:

لا لدستور... يستهين بالفلاحين العرقانين والعمال الشقيانين.

لا لدستور... يعطـي إسرائيل ذريعة كي تطالبنا باسـترداد أموال اليهود المزعومة.

لا لدستور... انفرد به من يرهنون المصلحة الوطنية لخدمة الأمريكان.

لا لدستور... يعطـي تيـار «طز في مصر» أن يغير لنا لون العلم والنشـيد والرموز.

لا لدستور... ينتظرون إقراره بأي ثمن ليمسكوا برقبة الدولة.

لا لدستور... يفصِّل الانتخابات على مقاس الإخوان.

لا لدستور... يقوي مجلس الشورى ويوسع صلاحياته وهو الذي طالب الثوار بإلغائه، ولم ينتخبه سوى 7٪ من المصريين.

لا لدستور... يفتح علينا باب الجحيم بقوانين مؤجلة قد تجعل كثيرًا من المصريين الودعاء الطيبين يأكلون أوراق الشجر.

لكل هذا قال هؤلاء بملء الفم وبأعلى صوت: لا ثم لا لدسـتور وضعته جماعة غير قانونية ولا يصلح لتأسيس بنيان دولة عظيمة.

لكـن النتيجة أن 68٪ ممن لهم حق التصويت قاطعوا الانتخابات وذهب أقـل مـن الثلث، وافـق أقل مـن ثلثيهم على الدسـتور، في عمليـة لم تخل من التزييف والخداع، فأصبح دسـتور «تمكين الإخـوان» هو مجرد مدماك جديد في رحلة البناء على الرمل التي ستنتهي بالبكاء على الأطلال.

فقد خاض المصريون غمار «الاستفتاء» على «مشروع الدستور» منقسمين على أنفسهم بطريقة حادة لم يألفوها طيلة تاريخهم المديد، بما يضع بلدهم العريق المتماسك على باب «الاحتراب الأهلي» مع غياب رجال الدولة القادرين على إدارة الأزمة باقتدار ونجاعة، ومع بروز التناقض الجارح بين أولويات المجتمع في اللحظة الراهنة وبين الحلم الزائف الذي تحمله جماعة الإخوان على أكتافها منذ ثمانين سنة، وتعتبر أن الوقت قد حان لتحقيقه.

ورغم أن الدعاية السياسية دفعت الإخوان إلى تسويق الاستقرار في ركاب الموافقة على تمرير مشروع الدستور، فإن الواقع لم يَشِ بهذا على الإطلاق، بل أسس للنقيض. فالدستور لم يخرج إلى الحياة من باب التوافق، بما يجعله قاعدة صلبة لتنظيم المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والدينية في المجتمع المصري، ووضع معايير واضحة المعالم للتنافس الحزبي والتداول السلمي للسلطة، ويضمن حقوق الناس ويصون حرياتهم الشخصية، ويرتب المعاش على سنن العدل والاستقامة. بل على النقيض من هذا ولد الدستور في أتون الاحتقان والتباغض والتلاسن والإحن السياسية العميقة والقاسية.

وتواجد كثير مما يزيد من هوة الثقة بين المعارضة والسلطة، وهي معضلة تحول دون استعادة الهدوء والاستقرار الذي سَوَّقَ الإخوان مشروع الدستور على أساسه. ومن ثم بقي أي حديث عن «حوار وطني» بعد تمرير الدستور أمرًا غير ذي جدوى لاسيما، في نظر المعارضين، ما لم يتم تحديد جدول أعمال هذا الحوار وأهدافه وأطرافه، وتكون النية صافية خالصة إلى أن نتائجه ستأخذ طريقها إلى التطبيق. وقد كان مثل هذا الإجراء فرصة سانحة أمام السلطة

لترميـم الـشروخ في الدسـتور الجديد، والتصالـح مع النصف الآخـر تقريبًا الـذي رفضه، وهي مسـألة لا تمس صلاحية الدسـتور للعيش والاسـتمرار فحسـب بل تمس أيضًا شرعية نظام الحكم، لكن الإخوان كعادتهم نسوا كل شيء إلا الإخلاص لما يعتقدون أنه التمكين.

وكان من المفترض أن يكون هذا الدستور فرصة سانحة لاستعادة اللحمة الوطنيـة، حـال التوافق عليه شـكلًا ومضمونًـا، لكن من أسـف لم يتم هذا، وها هو يتحول من مزية إلى عيب ومن مدماك قوي صلب للعمل الوطني إلى أكوام من حجر قد يمد الفرقاء أيديهم إليها ويقذف بعضهم البعض، وتسيل دماء من جديد، وكل هذا لأن الإخوان لا يرون سوى «التمكين».

وكـما كان السـاعون إلى التوريث يتبعون كل الحيل في سـبيل الحفاظ على نظام مبارك مسـتمرًا على قيد الحياة إلى أن يتسلم نجله الحكم، جاء الساعون إلى التمكين ليسـيروا على خطاهم. وهنا، في هذا المقام، سـأضرب لكم مثلًا واحدًا أتخذه برهانًا على ما أقول:

هل تتذكرون كل الحكايات التي كانت تُروى بلا انقطاع أيام حكم الرئيس المخلوع عن «ترزية القوانين»؟ أعتقد أنها مسـتقرة في رءوسـكم ونفوسـكم كالكوابيـس المفزعـة، وأعتقـد أن الضحك منها وعليها لا تـزال آثاره عالقة على شـفاهكم التي قددهـا الوجع والانتظار الطويل للعـدل والكفاية. لكن ما نسـيتموه، يـا بني وطني الطيبـين الشرفاء، أن مثل هـؤلاء لا يموتون أبدًا ما دام الاسـتبداد والفساد مستمرًا، يتوالد كالأميبا ويتناسل كالبق، وإن تغير الرداء والكلام والشـعارات والأوهام. ذهب مبـارك، وبقيت أفعاله، وترك

لنا ضحاياه يحاولون أن يكونوا جلادينا، وكان أول سوط في يدهم الآن هو «الدستور».

بدأ «الترزية» الجدد عملهم من أول لحظة، فاللجنة المصغرة التي عدلت مواد في دستور 71 حددها العسكر، وفق خطة طريق مبارك، سرعان ما انتهت من عملها، وقال كبيرها: وضعنا إنشاء الجمعية التأسيسية للدستور في يد البرلمان، لأنه سيأتي متوازنًا، فهو يعلم أن الأغلبية البرلمانية لا يمكنها أن تنفرد بصناعة الدستور. فلما تهندس قانون الانتخاب بما جعل النتائج تخل بهذا التوازن صمت مدة، ثم عاد ينتقد على استحياء الثمار المُرة التي غرس بذرتها، دون أن يعتذر صراحة.

وصوت الناس في استفتاء 19 مارس أو في «غزوة الصناديق» على مادة تقضي بأن يجتمع الأعضاء المنتخبون من مجلسي الشعب والشورى لـ «اختيار» الجمعية التأسيسية، والتي تم تغييرها في الإعلان الدستوري إلى «انتخاب»، وكان هذا أول تزييف لإرادة الناس، لأن الأولى تعني الاقتراع وهذا ما تم، أما الثانية فتعني انتقاء الأصلح والأفضل، وهو ما لم يتم، وعرف كبيرهم الفرق فخرج يقول إن هذه كتلك، وإنه عاد إلى معجم «لسان العرب» ليستفتيه، وهو يعلم أن اللغة كائن حي، تتغير بتغير الزمان والمكان، بدليل أن «الشاطر» في عصر المماليك هو «اللص» والآن هو «التلميذ النجيب»، أو نائب مرشد الإخوان الذي يهندس الدستور بأطراف أصابعه وشفتيه، دون أن يغادر مكانه.

تكونت الجمعية الأولى على طريقة حصص الإملاء؛ إذ كتبت القائمة في

«مكتب الإرشاد» وذهبت إلى «البرلمان» بغرفتيه، لينقلها في ورقة الانتخاب، فلما انحلت، عادوا إلى تشكيلها بصيغة أخرى، راعوا فيها أن يحوزوا الأغلبية الميكانيكية، بحيث إن قام اختلاف أو نشب خلاف حول الصياغات المتعددة لمواد الدستور التي صاغتها اللجان، يمكنهم أن يمرروا ما يريدون.

وهاهــم بعض أعضاء الجمعية قد سـجلوا شـهادتهم قائلـين: كلما اتفقنا عـلى شيء وظننــا أننا قــد انتهينا منه، نفاجــأ بعودة النص القديــم من جديد، وهناك نصوص تأتي بغتة لا نعرف من أين أتت؟ وأحد هؤلاء قال لي: مكتب الإرشــاد يرســل لي أبوابًا متتابعة على مدد متباعدة من الدســتور لآخذ رأيي فيها، وهذا جعلني أتصور أن لديهم دستورًا كاملًا صاغوه هم على مهل وبما يحقــق مصالحهم الخاصة وســيظهر في الوقت المناســب. وكلا الأمرين يقول بوضوح: كان أغلب من في الجمعية مســيرين، سواء بحكم التزامهم بأحلام جماعتهم، أو استسلامهم لوعود ما بعد الدستور.

ألا تذكرنا هذه الطريقة بتلك التي كانت تتم في عهد المخلوع؟ وألم يلعب مرسي دور صفوت الشريف في إدارة حوار وطني مع المعارضة لإيهام الشعب بأن ما سـيصدر من تعديلات دسـتورية أو تشريعـات قانونية قد نوقش وتم الاتفاق عليه؟

وانتظـر بعـض الطيبيـن أن يتدخـل مرسي ويفـي بوعده بإنتاج «دســتور متوافـق عليه»، لكنهم فوجئوا بأنه يدعو الشـعب للاسـتفتاء على الدســتور المسـلوق ضمـن خطـاب، ويدعي أن الدسـتور قد قام حوله حـوار ودارت مناقشات جادة وعميقة مع الأطياف الوطنية كافة، رغم أنه يعرف ويفهم أن

«أهله وعشيرته» قد جهزوا كل شيء، فحولوا الدستور إلى مادة «استعمالية» لتصفية الحسابات مع الخصوم، وتنفيذ خطة التمكين، التي حلموا بها طويلًا وجاءتهم بغتة، من حيث لا يدرون، ليس بصنع أيديهم، إنما على أيدي وأكتاف شعبنا الغلبان، وَوَفْقَ مشيئة المستعمر الأمريكي، ومندوبته السامية في مصر، الذي هندس مصالحه في الفترة المقبلة على مقاس الإخوان، فهندسوا هم الدستور على مقاسهم، ولا يعدم من يروم استبدادًا واستئثارًا وكذبًا مقنعًا من أن يجد ترزية، فهم جاهزون وفي خدمة كل سلطان غشوم.

وفي سبيل التمكين تنتهك الجماعة الدستور الذي وضعته، فمرسي خرج على الدستور والقانون عدة مرات، وسكت عن انتهاكه مثلها، وحين قلده بعض الناس، عاد ليطالبهم بـ«احترام القانون»ويحذرهم من «خرقه».

■■■

ويأخذ مشروع التمكين سبيلين: الأول هو تكوين الإخوان مؤسسات أو مسارات بديلة لتلك التي تكون بحوزة الدولة بحكم الدستور والقانون والتقاليد المتبعة وترتيب الأوضاع في ركاب الدول الوطنية الحديثة، والثاني هو استغلال إمكانات الدولة ومؤسساتها القائمة لخدمة مصالح وأهداف جماعة الإخوان، ومع هذا يخلق الإخوان «ديكورًا» للتمويه على الشعب بأنهم يتعاونون مع القوى الوطنية كافة، وهذا ليس صحيحًا على الإطلاق بدليل ما حدث مع مستشاري الرئيس ومساعديه.

وسأقدم نموذجين صارخين على هذين المسارين؛ الأول يتعلق بإنشاء الجماعة جهاز مخابرات خاصًا. وسأبدأ هنا بالعبارة التي قالها محمد مرسي

ذات يوم: «لدينا تسجيلات كثيرة سجلها الشعب لمن وقف مع الثورة، ومن وقف ضدها، ومن بكى على المجرم السابق». وقد انهالت التعليقات غاضبة، وفي ركابها ثارت الأسئلة وحلت الحيرة، وانعقدت ألسنة من الدهشة إزاء من جاء بانتخابات ديمقراطية فراح يهدد الفاسدين بإخراج «تسجيلات» تفضحهم، بدلًا من أن يشحذ همته نحو «عدالة انتقالية» تقتص للشهداء وتعيد الأموال المنهوبة، أو نحو ترتيب ما يؤدي إلى جمع أدلة دامغة تقدم للقضاء فيعيد محاكمة القتلة واللصوص. لكن أحدًا لم يسأل نفسه، أو هكذا أظن، من أين لمرسي بهذه التسجيلات؟

بالطبع فإن مرسي لم يكن يتحدث هنا عما في يد عوام المصريين وغيرهم من معلومات مصورة ومسجلة يبثونها على شبكات التواصل الاجتماعي بمختلف ألوانها، ولا ما في يد أجهزة الأمن الرسمية (الأمن الوطني - المخابرات العامة - المخابرات الحربية) أو الأجهزة الرقابية والشرطية بمعرفة النيابة العامة، فالرجل قال «سجلها الشعب»، فأي شعب كان يقصد؟ هل الشعب المصري برمته؟ أم الشعب الأقرب إليه: أهله وعشيرته؟ أو بمعنى أدق إخوانه الذين انضم إليهم ويحمل بين عينيه وفي رأسه وعلى كتفيه مشروعهم ويمضي حائرًا بين أولوياتهم وأولويات البلد الذي يحكمه، واحتياجات الشعب الذي رفعه إلى الكرسي الكبير؟

كان مرسي يتحدث، على الأرجح، عما لدى جماعة الإخوان من تسجيلات، لكن من أين لهم بها؟ وهل هذا المسلك جديد عليها ساروا فيه بعد الثورة أم مشوا فيه من قبلها بكثير؟ .. في الحقيقة فإن الإخوان لديهم ما يستطيع من خلاله وبه أن يقول مرسي ما قاله، متوعدًا ومهددًا، بغض النظر عن مدى

قانونيـة ودسـتورية ما نطـق به. فالجماعة لديهـا أدواتها ووسـائلها الخاصة في معرفـة دقائق الأمـور، وتمكنت على مدى عقود من الزمن من إحداث تراكم في هذا الاتجاه، يجعل منها ممتلكة جهاز استخبارات مُوازيًا للأجهزة الرسمية التي تمتلكها الدولة.

فحيال الملاحقات والمطـاردات، وإزاء المخاوف الهواجس، وفي مواجهة التسـاؤلات والاسـتفهامات التي كانت تنهمر على رءوسـهـم، أقاموا وحدة لجمـع المعلومـات عـبر أعضائهـم المنتشريـن في كل مـكان، حيـث يكتبون التقاريـر المفصلـة، ويرسـلونها إلى قادتهـم المباشريـن، ويرسـلونها بدورهم إلى قادتهـم، فتصل إلى مكتب الإرشـاد. هكذا يسـتطلعون الآراء، ويعرفون سـلوكيات ضبـاط الأمـن، ومواقـف وجهـاء الريـف ومسـموعي الكلمة في الأحيـاء والمناطـق، وأعضـاء المجالس الشـعبية المحليـة، واتجاهات كبار الموظفين المتحكمين في الجهاز البيروقراطي في كل مدينة. فكل هؤلاء يمكن الاستفادة منهم، أو تجنب شرورهم، والأمر يتوقف على ما يريده الإخوان.

وبـذا يكون لدى هذه الوحدة معلومات، مسـجلة ومصورة ومحررة عن بعـض الشـخصيات النافذة في الدولة، لاسـيما مجتمع المـال والأعمال، يلوح مرسي باسـتخدامها، وقد يوظفها في الضغط على أعصابهم، من أجل دفعهم إلى الاستجابة لدعوته إلى التوبة على طريقته، وهو تطهير أموالهم بوضعها في حساب لدى البنك المركزي حسبما قال هو.

عـلاوة على هـذا - بل أهم بكثير - هو ما قيل عن اسـتيراد الرجل النافذ في الجماعـة المهنـدس خـيرت الشـاطر أجهزة تنصـت بعـشرات الملايين من

الـدولارات ووضعهـا في أحـد طوابق مقـر الجماعة بالمقطم، للتجسـس على منافـسي مـرسي في الانتخابـات الرئاسـية ورؤسـاء الأحزاب وقـادة الجيش والمخابـرات العامـة وكبار ضباط الأمن والنشـطاء السياسـيين. وقد نشرت أخبار عديدة عن تمكن أجهزة الأمن من اكتشـاف هذا، وقيامها بالاسـتيلاء على هذه الأجهزة وحرق الطابق، بعد أن دبرت عملية اقتحام نظيفة له، تحت غطاء أن المقتحمين من شباب الثورة.

لكـن السـؤال الذي يثار هنا: إذا كان مرسي يقصـد بدقة ما قاله، والمعنى في بطنـه وعلينا التحليل والتأويل، فكيف يمكن له أن يسـتعين بوسـائل من خارج جهاز الدولة عبر خطة الشـاطر أو غيرها في أمور تمس عصب الدولة وأمنهـا ووظيفتها؟ لاسـيما أن جماعة الإخـوان لم توفق أوضاعهـا القانونية، وتحايلـت على الجماعة بجمعية ليسـت بديـلاً عنها، بينما أقسـم مرسي ثلاث مـرات على احترام الدسـتور والقانـون ورعاية مصالح الشـعب؟ والإجابة بكل بساطة: إنها الرغبة في التمكين التي أعمت الجماعة عن أن تتصرف وفق القواعد والتقاليد المرعية في إدارة الدولة، لاسيما أنها تشك في كل المؤسسات البيروقراطية والأمنية والخدمية وتتهمها بالتآمر على الجماعة.

أمـا النموذج الثاني فأضرب عليه مثلا فرعيًّـا أيضًا يتعلق بكيفية توظيف الإخـوان مؤسسـات الدولـة وإمكاناتهـا الماديـة، أو المـال العـام، في خدمـة جماعتهم، وأقدم شيئًا محددًا في هذا الشأن:

ففـي صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك» حكى الباحث السياسي الصديق رضا هلال واقعة لافتة ومؤلمة قائلاً: «الزمان: يوما الجمعة

والسبت الفائتان، الساعة العاشرة صباحًا. المكان: مدينة الشيخ زايد - منطقة الشباب - كشك خبز الشباب، بجوار سنترال 2 . الواقعة: ذهبت إلى كشك الخبز لأشتري بجنيه واحد. موظفة كشك الخبز منتقبة، ولا بأس في ذلك، وَوَفْقًا لكلامها فإن المواعيد الرسمية لتوزيع الخبز تبدأ في الثامنة صباحًا وتنتهي في الثالثة عصرًا، ولمرة واحدة في اليوم لكل مواطن ولك أن تتصور، وَفْقًا لكلامها أيضًا، أن (عربية العيش) وصلت في هذين اليومين الساعة السابعة صباحًا وتم توزيع الخبز على الأحباب من الإخوان، هكذا قالت وأكدت أن الخبز يتم صرفه فقط لمسئولين في الجماعة، فيعطون إخوانهم أولًا، ويصل الخبز حتى بيوتهم، ثم نصحتني بأن أحضر المرة المقبلة ومعي تأشيرة من مدير الوحدة الحزبية للحرية والعدالة كي يتسنى لي الحصول على الخبز، علمًا بأن هذا المدير هو السيد عبد السلام بشندي، عضو مجلس الشعب المنحل عن الحزب المذكور، وفي كل هذا البأس كله».

هكذا حكى صديقنا، وهو رجل على أبواب مناقشة أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة، وله العديد من الكتب والدراسات في هذا المجال، ثم علق على ما جرى له قائلًا: «التآمر على هذا البلد يتم على يد الإخوان الأحباب، فما بالك بما سيتم في انتخابات مجلس الشعب القادمة؟ ماذا سيفعلون بنا؟ ، وهل شكل الرشوة الانتخابية المقبلة سيكون رغيف الخبز؟ ... الله يرحم أيام ما قبل الإخوان وأشقائهم من السلفيين».

وقد اتصلت بالصديق رضا الذي لم يُعَادِ الإخوان في أي يوم من الأيام، لأستوثق مما كتبه، فأكد لي صدق هذه الواقعة، بل قال إن هذا يتكرر مع

أكشـاك أخـرى لتوزيع الخبز؛ إذ يحـضر مندوب من الإخوان ويتسـلم الخبز الوارد إلى الكشك، و«يوزعه بمعرفته» على حد تعبير بعض العاملين في تلك الأكشـاك التي ما إن يصل إليها الخبز حتى يختفي، والمعنى في بطن الإخوان. بـل نقـل لي رضا ما يجـري في بعض قـرى الدلتا، وهو ما تصلنـي أخباره من الصعيد أيضًا، بخصوص توزيع البوتاجاز، والذي يتطابق تمامًا مع ما يجري بشأن الخبز.

هكذا وقع ما كنت أتحسبه وأحذر منه، وكتبت عنه كثيرًا، من أن الإخوان سيستغلون إمكانيات الدولة وجهازها الإداري والخدمي من أجل مصالحهم السياسـية المبـاشرة، على غرار ما كان يفعل الحزب الوطنـي المنحل، بل أبعد كثيرًا وأعمق مما كان يفعل. وسـيظن المواطن البسيط أن الإخوان يقدمون له هـذا كخدمـة أو صدقة أو أعطيـة، وعليه أن يدفع المقابـل بالتصويت لهم في الانتخابـات، مـن دون أن يدرك أن هذا حقه في المال العام، وأن من الواجب أن يذهـب إليـه مباشرة مـن دون وسـاطة ولا مـنٍّ ولا أذى ولا اسـتغلال أو ابتزاز من أي أحد كان.

عند هذا الحد كيف يمكن أن نتحدث عن تكافؤ الفرص في أي انتخابات؟ فالمـال العام والتنظيم والإدارة المحلية وربما الأجهزة الأمنية سـتدور لصالح الإخـوان، وربما هـذه هي العجلة الحقيقيـة التي تحدثوا عـن دورانها بمجرد إقرار الدسـتور الذي خطفـوه بليل، حتى يدفعوا رجالهم للسـيطرة على كل مفاصـل الدولة، حتى أكشـاك توزيع الخبز والبوتاجـاز، ولا عزاء للأخلاق أو المنافسة الشريفة، ولا حتى تعاليم السماء.

أما أعلى تجسيد للديكور الذي استعمله الإخوان للتمويه على ما قاموا به فكان في المستشارين الذين عينهم مرسي، قلائد زينة، وراحوا ينسحبون تباعًا بعد أن وجدوا أنهم بلا دور حقيقي.

ففي مبنى بمنشية البكري كان يجلس مستشارو مرسي ليروضوا أوقات فراغهم. يتثاءبون طويلا، ويقرءون الصحف الراقدة فوق مكاتبهم ثم ينصرفون صامتين، لاسيما بعد أن وجدوا أن ما يكتبونه من آراء لا تصل إلى مرسي، ولا تنعكس في خطاباته ولا قراراته، وبعد أن وجدوا أنهم الشماعة التي تعلق عليها الرئاسة كل إخفاقاتها، أو تحيل إليها كل أزماتها مثلما يحدث حاليًّا في قضية النائب العام.

لكن: هل حقًّا لا يستشير مرسي أحدًا؟ وهل لا ينصت إلا إلى صوته هو، ولا يدرك إلا ما يدور في رأسه هو؟ أم أن له مستشارين آخرين، غير أولئك الذين وضعهم رتوشًا ملونة في عيون المصريين، راسمًا بهم صورة مزيفة عن «الشراكة الوطنية المزعومة»؟

قبل الإجابة لنعد قليلًا إلى الوراء، لنستمع إلى أحد المستشارين المنسحبين وهو الدكتور سيف عبد الفتاح وهو يقول: «لا نجلس مع الدكتور مرسي، ونتصل به من خلال وسطاء، وقد كانت لدي معلومات مهمة أيام الاشتباك أمام السفارة الأمريكية، وكنت أود أن أوصلها إليه، لكنني لم أتمكن». ثم نستمع إلى محمد عصمت سيف الدولة وهو يقول: «نحن مستشارون عند الشعب المصري» أو إلى أيمن الصياد وهو يقول: «من السابق لأوانه أن نقول إن هناك مؤسسة رئاسية لمجرد تعييننا مستشارين للدكتور مرسي».

لكن هذه الاعترافات لم تمنع الرأي العام من أن يفهم جيدًا أن هؤلاء منسيون في الأفراح ومدعوون في أتراح مرسي وجماعته، ويجب ألا تمنعهم هم شخصيا من أن يتساءلوا: إذا كنا مستشارين على الورق، فمن يا ترى هم المستشارون الحقيقيون أو السريون للرجل الذي تعتبره الجماعة مسئول شعبة الرئاسة بها؟

فذات يوم ذهب شخص إلى الجهاز المركزي للمحاسبات ليستطلع آراء الموظفين هناك حول أسماء متداولة سيتم اختيار رئيسهم من بينها، وحين سألوه: من أنت؟ أجابهم: مستشار الرئيس. فنظروا إليه متعجبين وقالوا: لكن اسمك ليس من بين الأسماء التي أعلنها المتحدث باسم الرئاسة كمستشارين ومساعدين. قهقه في أسماعهم جميعًا وقال: هؤلاء «ديكور» أما أنا فمن بين المستشارين الحقيقيين الذين لا يعرفهم الإعلام، ولم تُعلن أسماؤهم، ولا داعي لإعلانها. وعاد بعد أيام ليقول لهم: الأسماء التي رشحتموها لتولي رئاسة الجهاز لم تلق موافقة الرئيس، وقد حدد بالفعل اسم من سيتولى المسئولية، وهو رجل قانون. وبعد أيام صدر قرار بتعيين المستشار هشام جنينة في هذا المنصب. أمثال هذا الرجل كثيرون، وفي تخصصات عدة، وهم يقفون على ما يبدو في المساحة الواصلة بين مرسي وجماعة الإخوان.

■■■

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو: هل ينجح الإخوان في بلوغ التمكين الذي يتحدثون عنه، ويعتقدون أنه ذروة سنام رحلتهم ودعوتهم وأفكارهم ونزالهم السياسي الطويل، أم يخيب مسعاهم وينهار من تحت أقدامهم كل شيء؟

والإجابـة التي تـأتي للوهلـة الأولى، أن خطة التمكين تتهـاوى، وكل ما حققـه الإخـوان فيها هو مجرد بنـاء على الرمـل، فقد اعتمدوا على «السـلطة الرسـمية» بينـما راحت إمكاناتهم الاجتماعيـة التي ركنوا إليهـا طويلًا تنهار بسرعة عجيبة.

فالدسـتور الذي قصـد من تمريره تعزيـز شرعيتهم، أضـاف عليها أعباء جديـدة، لاسـيما مـع اتهـام المعارضـة للسـلطة بالتلاعـب في كل الجوانـب الإجرائيـة لعمليـة الاسـتفتاء. وما حاكته أيـدي الترزية وسـادتهم هو ثوب مهترئ لن يُدفئ بردانًا، ولن يسـتر عورة، ولن يقيهم من ريح، ستهب حتمًا لتجرف أمامها من لم يتعلموا من درس التاريخ القريب.

فليـس بوسـعهم أن ينكروا تراجع شـعبيتهم من واقع القـراءة الفاحصة والدقيقـة لنتائـج الانتخابـات والاسـتفتاءات. ففـي الاسـتفتاء الأول على التعديـلات الدسـتورية التـي وضعتهـا لجنـة شـكلها المجلس العسـكري، حـاز «التيار الإسـلامي» تأييـد 77.2٪ لموقفه الداعـي إلى التصويت بنعم، وهاهـي تتراجع الآن بشـكل واضـح لتزيد قليلًا عـن النصف، مع افتراض «نزاهـة» الاسـتفتاء، أمـا إن اعتمدنـا روايـة المعارضـة فسـيكون الرافضون لموقف الإخوان والسـلفيين والجماعة الإسـلامية من مشروع الدسـتور أكبر من الموافقين لهم أو الراضين عن مسـلكهم. وبينما حصل هذا التيار على أكثر من خمسة عشر مليون صوت في انتخابات مجلس الشعب الفائتة، تدنى الرقم إلى نحو الثلث في انتخابات مجلس الشورى، وهو الرقم الذي حازه الدكتور محمد مرسي في الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة.

فليس بوسع من في الحكم أن ينكروا فيما بينهم على الأقل أن شرعيتهم على المحك، لاسيما في ظل تواصل المظاهرات في الشارع التي تطالب بـ«إسقاط النظام» وتقول لمرسي «ارحل» وهي مسألة إن لم يكن عليها إجماع داخل صفوف المعارضة، فهناك من يرى خطر الإطاحة برئيس منتخب ولا يريد منه سوى أن يُرَشِّد قراره ويتوخى العدل ويتصرف كرئيس لكل المصريين. لكن هذا الصوت الحريص على عدم هدم الشرعية خوفًا من الفوضى أو الانقلاب العسكري يضيع وسط هدير غاضب يهتف بسقوط مرسي سواء بفعل الدم المسفوك أو الانفراد التام بالحكم أو التفريط في مصلحة الشعب. وفي أمهل الأوقات يدعو البعض إلى الصبر حتى تحين الانتخابات الرئاسية المقبلة للتخلص من مرسي بوصفه رأس حربة المشروع الإخواني، فإذا أزيح فإن كل خطة التمكين ستترنح وتسقط.

وإزاحة الإخوان بالانتخابات ليست مستحيلة، شريطة أن تتسم بالنزاهة والسلامة، بَدْءًا من إعداد الجداول الانتخابية وانتهاء بإعلان النتائج، على أن توضع القواعد التي تضمن تكافؤ الفرص بين المتنافسين. وربما وجد كثيرون في انتخابات الاتحادات الطلابية التي جرت في شهر مارس من عام 2013 وفاز في أغلبها التيار المدني، مؤشرًا جيدًا على نزيف شعبية الإخوان، وإمكانية هزيمتهم بالصندوق الذي يختزلون الديمقراطية فيه.

وبالطبع فإن المجتمع الطلابي يختلف عن المجتمع العام في درجة الوعي ومستوى التجانس ومدى الشعور بالكفاية، لكن ما فعله طلاب جامعات مصر في هذه الانتخابات أمر يستحق النظر، ويقدم للقوى السياسية في الساحة العامة عبرة وعظة، وقد يلهمها بخريطة الطريق، إن اختارت الدخول في الانتخابات التشريعية المقبلة.

وهنـاك مؤشرات مهمة منحتها لنا الانتخابـات الطلابية التي ينتصر فيها أتباع الحركات السياسـية المعارضة، ليبرالية ويسارية وإسلامية غير إخوانية، يمكن ذكرها على النحو التالي:

1 - درجـة الوعـي: فكلـما زادت المعرفة بالشـأن العـام، أو تعـززت الثقافة السياسـية، انحسر المؤيـدون للتيارات الدينية عامـةً والإخوان خاصةً، فمـع الواعـين من الصعـب أن تحقـق الدعايـة والادعاءات المتمسـحة بالإسلام نتائج كبيرة، لاسيما بعد أن اكتشـف الجميع الهوة السحيقة بين القـول والفعل، أو بين الخطاب والممارسـة عند الإخـوان، وكيف صار الديـن لديهم مجـرد أداة للتعبئة الاجتماعية والحشـد وجذب الأصوات وليس جوهر عملية اجتماعية مغايرة للسائد والمتاح. ومما يدعو للأسف أن شـعبية الإخـوان تتراجـع بـين المتعلمـين عـلى خلاف مـن خطابهم المتمسح بعقيدة ومعاملات «أمة اقرأ».

وهـذا معناه أن قوى المعارضة لو بذلـت جهدًا عريضًا وعميقًا في تعزيز الوعـي السـياسي عنـد طبقـات المجتمع المـصري وَفْقَ خطة مدروسـة تعتمـد على علاقات «الوجه للوجـه» فإنها قد تحصد نتائج مبهرة في كل الانتخابات المقبلة، محليةً أو برلمانيةً أو رئاسيةً.

2 - مسـتوى التجانـس: فطـلاب التيـارات المدنيـة والمسـتقلون خاضـوا الانتخابات وَفْقَ قوائم محددة ومتجانسـة، فحرمـوا نظراءَهم الإخوان مـن جني ثمار توحدهـم المنظم والصـارم، والذي كانـوا يربحون به في المـاضي اعتـمادًا عـلى أن منافسـيهم متشرذمـون يناطح بعضهـم بعضًا،

فتتشـتت أصـوات أنصارهـم بينـما تذهـب أصـوات أنصـار الإخوان إلى أسـماء مرشـحيهم فقط، ولـذا ربحوا رغـم أنهم أقلية في الأوسـاط الطلابية. وهذا يعطي درسًـا بليغًا للقوى السياسية المعارضة التي كثيرًا ما كانت تخوض غمار الانتخابات وهي منقسـمة فتستفيد من تناحرها القلة ذات التنظيم الحديدي.

3 - الجيل الجديد: فنسبة مناصري الإخوان في صفوف الأجيال الجديدة من اليافعين والشـباب أقـل منها في الأجيال الأكبر سـنًّا، ورغم أن الجماعة نشـطت عقـب وصولهـا إلى السـلطة في تجنيـد مزيـدٍ من الأعضـاء فإن إخفاقها في إدارة الدولة قد أثر سلبًا على صورتها، وبالتالي على قدرتها في تحقيق هذا الهدف. وهذا الوضع يعطي أملاً عريضًا للقوى المدنية، نظرًا لأن التركيبـة السـكانية لمصر يغلـب عليها الطابع الشـبابي، الأمر الذي جعـل عدد من لهم حـق التصويت في الانتخابات يصـل إلى 52 مليونًا تقريبًا في الاسـتفتاء على الدسـتور خلال شـهر يناير الماضي بعد أن كان 46.5 مليـون فقط في الاسـتفتاء على التعديلات الدسـتورية في مارس 2011. وهذا معناه أن نسبة الشباب في الحجم الكلي للمصوتين ستزيد بمرور السنين، ليتقدم جيل ليس للإخوان نصيب كبير فيه قياسًا على ما كان في المـاضي. وهذه فرصـة جيدة على المعارضة أن تنتهزها، وتبدأ من الآن في بناء شبكات اجتماعية حقيقية لجذب الأجيال الجديدة.

4 - مقـدار النزاهة: فالانتخابات الطلابية، شـأنها شـأن انتخابات النقابات والأندية، تتسـم بالنزاهة مقارنـة بالتشريعية أو حتى الرئاسـية، فابتداءً تتضاءل قدرة المرشحين على تزييف وعي الناخبين أو التلاعب بعقولهم

وشراء أصواتهم بثمن زهيد، كما تتوافر شروط السلامة من حيث دقة جداول الناخبين وحياد المشرفين على عمليات التصويت والفرز أو تحييدهم، ووجود رقابة صارمةٍ من المرشحين وأنصارهم على سير العملية الانتخابية. وهذا يعطي درسًا بليغًا لقوى المعارضة ويفرض عليها أن تناضل في سبيل تحقيق هذا القدر من النزاهة في الانتخابات العامة، بَدْءًا من تنقية الجداول الانتخابية حتى عملية الفرز، وقبل كل هذا تكافؤ الفرص بين المتنافسين.

5 - ملء الفراغ: فقبل الثورة كانت الانتخابات الطلابية تُزَوَّرُ بحرمان معارضي السلطة من خوضها أو تجميدها وتعيين أعضاء الاتحادات، وكانت طاقة المعارضين والغاضبين والحانقين تصب دومًا في مجرى التعاطف مع طلاب الإخوان، بعد أن ضُرب اليسار وتراجعت شعبيته بفعل سياسات السادات وتراخي أغلب قادته في عصر مبارك عن النضال من أجل استعادة ما سحب من تحت أقدامهم. أما اليوم فإن القوى المدنية تمكنت من أن يكون لها أنصارها وسط الحركة الطلابية، وتمكن هؤلاء من أن يحوزوا ثقة زملائهم في وقت سريع، مستفيدين من انعكاس الوضع العام للإخوان على طلابهم.

■■■

وسواء بالانتخابات أو بغيرها فإن مسار «التمكين» محكوم عليه بالفشل الذريع لأنه يحمل في باطنه بذور فنائه.

1 - ثبت أن الإخوان ليس لهم رصيد من الكفاءة، وأن كل ما صدروه

للرأي العام طيلة العقود الماضية، وعقب انتهاء الموجة الأولى من الثورة مباشرة مــن أن لديهم فريقًا جاهزًا لإدارة الدولة، مجرد أوهام، أو دعاية سياسية استهدفت اصطياد الناخبين في عمليات الاقتراع المتتالية، لم تقم على شيء من الواقع، وليس لها رصيد من الحق والحقيقة. وتبين فيما بعد أن أغلب أعضاء «النخبة السياسـية الإخوانية» من الأطباء الذين هجر بعضهـم الطب قليـلًا أو وضعوه في مرتبة ثانية مـن الاهتمام وانخرطوا في خدمة الجماعة وتنظيمها، ووظفوا عياداتهم ومسـتوصفات الإخوان في تكوين رصيد جماهـيري نفعهم في الانتخابات البرلمانية المتعاقبة التي خاضوهـا، لكن ليس معنى هذا أن هؤلاء بوسـعهم أن يكونوا «رجال دولة» وأن يحوزوا الكفاءة التي تمكنهـم من إدارة السياسات في مستواها العلوي.

2 - لا يوجـد لـدى الإخـوان «مـشروع قومـي» بالمعنـى العلمـي، لـه قوام وملامـح، ويمكـن أن يجـد طريقـه إلى التطبيق العملي بسـهولة، وتكون ثـماره مضمونـة. فـما يعرضه الإخـوان، حتـى الآن، مجـرد كلام بلاغي إنشـائي يقوم على «الينبغيات» والشـعارات العامـة الفضفاضة، ويعتقد أن الانتصـار في المعـارك اللفظيـة يعني التقدم إلى الأمـام في الواقع، وأن الاعتقاد أو التوهم في «طهر المسـلك» أو «صـدق النوايا» أو التذرع بأن الحصول على الأغلبيـة في الانتخابات يعني في حد ذاته تحصيل النجاح، ويعنـي الثقة المسـتديمة من قبل النـاس في امتلاك الإخـوان القدرة على تقديم حلول لمشـكلات الواقع، وليسـت مجرد وضـع الجماعة في موضع اختبار، وعليها أن تثبت للشعب ما إذا كان بوسعها إدارة الدولة أو لا.

3 - هذه الرؤية الإخوانية الساعية إلى «التمكين» غير قابلة لشحذ الطاقات الوطنية وتوظيفها في شراكة تامة أو مشروع جامع، لأنها من المنبت هي مسلك فصيل واحد، تدور حول تصوراته وأفكاره هو، والتي بينها وبين تصورات وأفكار المشروع الوطني المصري هوة واسعة، أو اختلاف بيِّن. فالأغلبية الكاسحة من المصريين لا يعنيهم أن يتمكن الإخوان من اتخاذ بلدنا محطة انطلاق نحو تحقيق حلمهم، أو بمعنى أدق وهمهم، بـ«أستاذية العالم»، بينما يعيش جل الناس في فقر مدقع، ولا يبدو أمامهم أي أمل في تغير أحوالهم التعيسة.

كما أن القوى السياسية المعارضة، والنخب الفكرية والثقافية، والتنظيمات والروابط الوسيطة وقادة الكتل الجماهيرية الغفيرة من الفلاحين والعمال، أو الأفكار السائدة في هذه الأوساط، تشعر بدرجة متعاظمة أن مسار التمكين يجري في كل الأحوال على حساب المصلحة الوطنية، أو يتناقض مع مشروع الثورة المصرية أو أهدافها، ومن ثَمَّ فإن التصدي له ضرورة، وتحديه واجب، وإسقاطه هدف حقيقي من أجل استكمال الثورة أو إعادتها إلى مسارها الأصلي الذي انحرفت عنه بفعل أفكار وسلوكيات الإخوان الغارقة في الأنانية المفرطة.

4 - رؤية أشبه بمخططات التنظيمات السرية أو العصابات، صعب تسويقها في ثقة ووضوح لدى الشعب. فوثيقة التمكين الحديثة، كما سبقت الإشارة، يغلب عليها «الطابع الأمني» وتحتاج إلى طرق خفية عن أجهزة السلطة كي تتقدم إلى الأمام، ورغم وصول الإخوان إلى الحكم فإنهم لا يدركون هذا بشكل كامل، وتسيطر عليهم هواجس ووساوس قهرية

تصور لهم أن الكل يتآمر عليهم، وأن تحقيق «التمكين» يتطلب الكتمان، ولذا يستمرون في السرية.

5 - التمكــين رؤيــة قديمة واكبت نشــأة جماعة الإخــوان، لكنها لم تتطور مع الزمــن، ولم تــراع تغير الظروف وتبدل الســياقات. فهذه الفكرة جاءت في ركاب الرغبة في اســتعادة «الخلافة» التــي أطلق عليها مصطفى كمال أتاتــورك رصاصــة الرحمــة عــام 1924، ووقتها كان الشــعب المصري متعاطفًا مع «الإمبراطورية العثمانية» في وجه الاستعمار البريطاني، رغم أنها كانت قد ضعفت وتهالكت ولم تعد قادرة على حماية الولايات التابعة لها. لكن الأمر تبدل الآن، فلا المصريون يجعلون قضيتهم هي العودة إلى أي شــكل إمبراطوري للمســلمين، إنما فقط تعاون وتنســيق بين الدول الإســلامية لاســيما في المجــالات الاقتصاديــة والثقافية، لكــن الإخوان لم يتقدمــوا خطــوات فارقة ومؤثرة تحــول «التمكين» هــذا إلى «مشروع للوطــن» وليــس مؤامــرة عليــه، ســواء بقصد أو مــن دون قصــد حال الإخــلاص لفكرة لم تعد قابلة للتطبيــق وتضييع وقت مصر وطاقتها في الجري وراء الأوهام، واعتبار أن تحصيل الإخوان للســلطة ليس فرصة لخدمــة الوطن وتقديم نموذج مغاير بإضفــاء طابع أخلاقي على الحكم إنما هو خطوة على طريق تمكين الإخوان من «أستاذية العالم».

6 - لا توجــد نظريــة متماســكة أو إطار فكــري قوي لمســار «التمكين» هذا، والاحتجــاج بأنــه نابــع من «مرجعيــة إســلامية» غير مقنع، فالإســلام ليــس حكرًا على الإخوان، والرؤى والاجتهــادات الفقهية فيه متعددة، وهــو حجة على أصحابه مثلما هــو حجة لهم. علاوة على أن الادعاء بأن

التمكين هو مشروع الإسـلام، يفقد هذا المسار المرونة المطلوبة للتفاعل مع الأفكار والأفراد والقوى المختلفة؛ لأنه يزعم الطهر والصواب التام ويدعي أصحابه أنهم «ملاك الحقيقة المطلقة».

7 - يفقد الحديث عن التمكين بريقه تباعًا، بإخفاق السلطة في حل المشكلات المعقـدة التـي يعانيها المجتمع، وتتهـاوى مصداقيته مـع تراجع الثقة في القائمين عليه، سـواء في خطابهم الذي أصبح مشـبعًا بالأكاذيب، أو في ممارستهم التي تسقط في أحابيل الأنانية والأثرة، ولا تتسق مع الخطاب الـذي صدروه إلى الشـعب في دعاية سياسـية فجة سـبقت الانتخابات والاستفتاءات المتتابعة.

8 - لا يعني سقوط خرافة التمكين أن أصحابه سيكونون بلا دور سياسي أو اجتماعـي أو فكري أو حتى فقهي في المسـتقبل، لكنهم قد يتعلمون من هذه التجربة المريرة، ويعدلون الخطاب والممارسـة، ويطرحون أنفسـهم في إطار التعددية السياسـية والفكرية في المجتمع بتواضع ظاهر، وبعيدًا عن التهويل والأوهام.

السقوط الأخلاقي

صعـدوا إلى كراسي الحكم لكنهم هبطـوا من عرش القلوب. قبل الثورة كان الناس يحدبون عليهم، ويحتفون بهم، ويعتقدون بصلاحهم، فلما وصلوا إلى الحكم رآهم الناس على حقيقة مغايرة. إنه السقوط الأخلاقي الذي طفح وسال في كل الجهات، ولم يعد خافيًا على أحد.

فإلى جانب الشرعية الدسـتورية وشرعية الإنجـاز والشرعيات التقليدية التـي تحوزها النظم الملكية، هناك شرعية منسـية، لا يرتبها قانون ولا يتوقف المتلاعبـون أمامهـا كثـيرًا، لكنها الأمضى والأبقـى أثرًا، وهى السـيف البتار الـذى يقطع رقاب الظالمـين دون أن يعرفوا من أين أتتهـم الضربة، ألا وهى «الشرعية الأخلاقية»، فما أسـهل أن تفوز بالكراسـى ومنافعها، وما أصعب أن تربح رضا الشـعب واحترامه! وكما قال السـيد المسـيح عليه السـلام: ما جدوى أن تكسب العالم وتخسر نفسك؟

في غمرة النهم إلى مزيد من السـلطة يتم، في الغالب الأعم، نسـيان الكثير من المبادئ الأخلاقية والالتزامات الإنسـانية والمقررات الوطنية، لاسـيما إن كانت القاعدة الراسخة الصلبة التي تحكم التنافس السياسى غائبة، أو مغيبة، أو انفرد بوضعها طرف أو خطفها بليل.

فوجود الدستور يخفف من غُلوَاء طمع أي طرف راغب في الإمساك بكل الخيوط والسيطرة على كل الأمور، ويكبح جماح إنسان لا يوقف سعيه إلى حيازة مزيد من القوة سوى الموت، كما يقول الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز. ويزداد الأمر سوءًا مع وجود من يبرر التلاعب والكذب على الناس تحت ستار «التقية» أو «الحرب خُدْعة» أو «استحلال الآخر» أو ما تفرضه مرحلة «الصبر» أو «التمسكن» من تحايل حتى الوصول إلى «التمكن» أو «الهيمنة». ففي هذه الحالة سيصنع هؤلاء دومًا مبررًا أخلاقيًا على مقاسهم، يتبناه أتباعهم الذين يساقون كما يراد لهم، ويحاولون تسويقه إلى المجتمع الذى يحيط بهم، مستعينين بالفقه الذرائعي الذي نشأ في أحضان بني أمية ليدافعوا به عن ملكهم العضوض واستمر مع العباسيين وبني عثمان حتى وصل إلينا، ولا يزال يعيش ليس فقط في بطون الكتب الصفراء إنما أيضًا في عقول كل أولئك الذين يعاندون الزمن ويضيعون وقتنا في أوهام وأباطيل، وينسون قول الله تعالى: ﴿ وَسَكَنتُمْ فِي مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾. ويتساوى هؤلاء مع صنوهم ممن يحمون جشعهم وثرواتهم وقوتهم الباطشة بسياج من الادعاءات الكاذبة حول «حماية الوطن» والدفاع عن «الأمن القومي» و«المصلحة العامة» وكل تلك المصطلحات التي توظف في غير موضعها.

هنا لا يكون الاهتمام بـ«شرعية الأخلاق» حاضرًا، وكل ما سيحدث هو تزيين الجري وراء القوة الغاشمة بقشرة من الفضائل، للتلبيس على الجماهير، أو تعمية عقولهم ولو لفترة من الزمن. لكن هؤلاء الذين يظنون

أنهـم يسـتغفلون المجتمـع هـم في الحقيقـة يخدعون أنفسـهم، لأنـه سرعان ما تسـقط عنهم الأقنعة المزيفة، لا سيما مع الثورة الرهيبة في وسائل الاتصال والتفاعـل، ويقفون عرايا أمام الناس، ووقتها سيحاسـبون حسـابًا عسيرًا، ويدركون أن الشرعية القانونية الشـكلية لم تغنهم عن الاحتياج لرضا الناس واحترامهم.

إن الناس تشـهد الآن أن الإخوان يمعنـون في قول غير الحقيقة إلى أقصى حـد، حتى بدا البعـض يتهمونهم بأنهم يعتـبرون «الكذب» ركنًـا أو فريضة إسلامية، وقد سألتني صحفية كندية ذات يوم بعد أن التقت الكثيرين منهم: هل الكذب مبرر في الإسـلام؟ فارتجف بدني وقلت لها: مفتاح الإسـلام هو الصـدق، والرسـول الكريـم ﷺ كان يلقب قبل بعثتـه بـ«الصادق الأمين»، ولـولا هـذا مـا صدقه أحد حـين أخبر مـن حوله بـأن وحيًا من السـماء نزل عليـه بقـرآن من الله. وفي الوقت الذي ينهر فيـه كل صاحب موقع متقدم في الإخـوان من يلونـه قائلا: «لا تجادل» يمارس الإخـوان «الجدال» مع غيرهـم على أوسع نطاق، وبطريقة تتبع كل «المغالطات المنطقية» التي يعرفها الناس، ويزيـدون عـلى ذلك بممارسـة «الإنـكار» إلى أبعد حد، رغـم أن الله سـبحانه وتعالى أقسـم بـ«النفس اللوامة» فلا اعتذار عـن خطأ، ولا تراجع عن زلل، وكلـما واجههـم الناس بالحقائـق راوغوا، وخرجوا من صلـب الموضوع إلى دهاليـز جانبية، معتقديـن أن الانتصار في النزال اللفظـي والمعارك الكلامية كفيل بحل المشكلات التي يجب أن تواجههم كسلطة بلا خبرة ولا كفاءة.

ويتوالى السـقوط الأخلاقي في خرق مبدأ «الاسـتحقاق والجدارة» رغـم أن «الحديـث النبـوي» ينبئنا بأن في هذا خيانة لله وللرسـول، ورغم أن بعض

الفقهاء ممن يتشدق الإخوان بأقوالهم يقرون بأن «الأصلح في كل ولاية بحسبها»، لكن التفكير الإخواني لا يخرج عن دائرة «الأهل والعشيرة». كما يتوالى السقوط في الحملات المسعورة التي تطلقها «كتائب الشتائم الإلكترونية» على كل المختلفين مع الإخوان في الرأي، بطريقة لا يقرها دين ولا حتى عقل ولا مصلحة.

■■■

لكننا في هذا المقام لن نستغرق طويلا في الحديث عن النقائص الأخلاقية العامة للجماعة، إنما سأركز على سقوط الأخلاق السياسية، أو سقوط الشرعية الأخلاقية.

وأول سقطة هي المتاجرة بالشريعة. وحتى لا يساء فهمي في هذا المقام فأنا مع تطبيق الشريعة كما جاءت في القرآن الكريم بتفسيره الكلي ووفق الموضوع وكل ما لا يخالفه مما نُسب إلى الرسول الكريم ﷺ من أقوال، وكل ما تواتر عنه من أفعال، لكنني ضد «شريعة الخلق» التي يطرحها أغلب المنتمين للإخوان والسلفيين وأعوانهم ويزعمون أنها «شريعة الخالق» فمنحوا أقوال وتخريجات البشر قداسة وقدموها، دون أن يدروا، على وحي السماء، واستعاروا ما أنتجه الأوائل عبر إعمال العقل في مشكلات واقعهم على أنه «نقل»، شأنه شأن التنزيل. وبالطبع هم سينكرون ذلك من الناحية النظرية، ويقولون: حاشا لله. لكن من الناحية العملية لو قمت بدراسة خطابهم وخطبهم وفتاواهم وتخريجاتهم وآرائهم فستجد أنها كذلك بوضوح وجلاء.

الشريعة كما أفهمها لم تغب يومًا عن الشعب المصرى، فهي مطبقة كاملة، ومتجسـدة في «قانون الأحوال الشخصية»، حيث أحكام الزواج والميراث.. إلـخ، أما بالنسـبة لـ«الحـدود» فهناك درجـة مطبقة منها تتمثـل في «التعزير» الذى استبدل بقطـع يد السـارق، وجلد الزانى وشـارب الخمر بالسـجن، وهـذا مـن حق «الحاكـم»، كما اتفق الفقهـاء الأوائل، حتى لو لم نـرد التعزير هـذا، فإن الـشروط الصارمة والقاسـية التـي وضعت في سـبيل تطبيق الحد تكاد تقول لنا بوضوح: إن الحدود للردع. والقانون المصري الحالي لا يكافئ السـارق، ولا يحتفي بالسكير، ولا يبارك فعل الزانى، إنما يعاقبه. علاوة على أن الشريعة «حقوق» قبل أن تكون «حدودًا» لكن المتعجلين والجهلاء وتجار الديـن يتلاعبون بعقول بسـطاء الناس، ويصورون لهم الأمـر على أن الدين في خطـر، وأنهـم هم حراسه الأوفياء، وأن الأمـر يتطلب نصًا في الدسـتور عـلى «الأحـكام» وليس «المبادئ»، وينسـون أن الشرع يُبنـى في النفوس قبل النصوص، وفي الواقع المعيش وليس في بطون الكتب التي يسترزقون منها.

إن كل المصريـين المسـلمين يمتثلـون للشريعة عـن طيب خاطـر، من دون تشـدق ولا مظاهر كاذبة وفارغة، ودون أن يجلسـوا طول الوقت ليتحدثوا عن اعتزازهم بالشرع لأنه ذائب في نفوسهم وقلوبهم. لكن المشكلة فيمن يثرثرون ليل نهار ويذرفون دموع التماسـيح على «الشريعـة الغائبة» و«المجتمع الجاهلي» و«الدولـة المشركـة» التـي يجـب أن يفتحوها مـن جديـد، ليحطمـوا أصنامها وينـشروا فيهـا الإسـلام الذي يحملـون توكيلـه، ويعرفون، وحدهـم، أركانه، ويحملون بمفردهم مفاتيح الجنة التي وعد بها الله المؤمنين. إن هؤلاء يذكرونني بالحكمة التي تقول: «احذر المرأة التي تتحدث كثيرا عن الشرف»، والآن أقول:

«احذروا الذين يتحدثون عن تدينهم ويتباهون به»؛ فالمتدين الحقيقي يذوب الدين في سلوكه، ويلمسه الناس، ولا يكون في حاجة إلى الإعلان عنه.

يعلم كبار هؤلاء أنهم يكذبون، لكن يريدون أن يحصدوا أي مكاسب سياسية باسم الشرع، حتى لو على حساب الأخلاق التي بُعث الرسول عليه الصلاة والسلام ليتممها، أو على حساب حق الناس في أن يكتفوا من الغذاء والكساء والدواء والإيواء والتعليم والترفيه وهو جوهر الشريعة وعينها، لكن هذا يتطلب أفعالًا لا أقوالًا، وهم مفلسون ليس لديهم سوى الكلام الفارغ، والبحث عن المناصب والكراسي والمغانم باسم الدين.

يقرأ هؤلاء القرآن الكريم، ويفهمون أنه «الأصل» وأنه «الوحي» وأنه «النص المؤسس» للإسلام، ويعلمون أنه كتاب هداية في المقام الأول وأن التشريعات التي وردت فيه لا تزيد على 200 آية من بين 6236 آية تمثل «المصحف الشريف» كله، ويتلون «اليوم أكملت لكم دينكم» لكن يتناسونها ويكملون هم الدين زعمًا من عند أنفسهم، ويوهمون عوام الناس أن الدين مهجور، ويهملون قول أحد ممن يحيلون إليه دون فهم ولا وعي وهو ابن قيم الجوزية من أن الشريعة عدل كلها وقسط كلها ورحمة كلها، وأن أي شيء خرج من العدل إلى الظلم، ومن القسط إلى الجور، ومن الرحمة إلى القسوة، فهو ليس من الشرع وإن أدخل فيه بالتأويل. وصدق رب العزة حين قال في محكم آياته على من استبدلوا بكلامه كلام البشر، وغالوا في الدين وأوغلوا بغير رفق: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ۚ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾.

وبعـد وصـول الإخوان إلى الحكم ثبت للجميع أن شـعار «الإسـلام هو الحـل» مـا هو إلا دعاية سياسـية تسـتغل الديـن في دغدغة عواطـف الناس ومشـاعرهم، وها هم يستخدمون عبارة «الدفاع عن الشريعة» حتى يحشدوا القوى السـلفية والجماعة الإسـلامية في خندقهم، بعـد أن يوهموهم أن التيار المـدني عدو للـشرع ولا يريـده، وفي الحقيقة هم غير منشـغلين بشيء سـوى السلطة، أو تمكين مشروعهم الذي يزعمون أنه هو «رسالة الإسلام»، وكأن وحيًا جديدًا قد نزل على مرشدهم الأول.

وهنـاك واقعـة قد يكـون ذكرها مفيـدًا في هذا الشـأن، تتعلـق بالدعويين اللتـين رفعهـما المهنـدس حمـدي الفخـراني ضـد الدكتور مـرسي مطالبًـا إياه بتطبيق الشريعة فيـما يتعلق بـ«الخمر» و«الربا». وكان من الطبيعي أن يصفهما الإخـوان بأنهـما نوع مـن «المزايـدة» وينعتوا صاحبهـما بأنه «مبتـز» لكن هذا لا ينفي الحقيقة الدامغة التي أراد الفخراني أن يبرهن عليها وهي أن الإخوان إما أنهم يرفعون «الشريعة» كلافتة سياسية، لا أكثر ولا أقل، وإما أنهم على غير عجل من أمرهم فيما يتعلق بالشرع الذي كثيرًا ما كسبوا به صولات وجولات سياسية، وأن أولوياتهم ترتبط بالسلطة أكثر من ارتباطها بالدين، أو أن لديهم خطابًا مزدوجًا، يختلف وهم في المعارضة عنه وهم في سدة الحكم.

وقد يكون الفخراني الذي حارب الفساد بضراوة في زمن مبارك وكسب دعاوى قضائية كبرى مشـهودة لصالح الشـعب، قد أراد مـن دعوييه هاتين أن يضع مرسي على المحك، أو يثبت لحلفائه - لاسـيما من السلفيين والجماعة الإسـلامية - أن نظرتهـم للشريعـة بتفاصيلها وحمولاتها تختلـف في جوانب كثيرةٍ عن تلك التي تتبناها جماعة الإخوان وهو اختلاف في التأويل، وعليهم

أن يدركـوا هـذا الآن قبل الغـد. وبالتالي تذهـب خطوة الفخـراني في طريق «التكتيـك السـياسي» المشروع، والراغب في كشـف مراوغـات ومراوحات السلطة الجديدة التي ترفع شعار «الإسلام هو الحل» منذ ثلاثة عقود تقريبًا، وتقول «القرآن دستورنا» منذ ما يربو على ثمانين عامًا.

أختلف، لأسباب دينية وحياتية مع الفخراني في قضيته الأولى التي يرى فيها أن فوائد البنوك «ربا» مستندًا إلى آراء فقهية مشهودة، لكن الرجل انطلق في دعواه من كلام الإخوان أنفسهم، مما يعطيه العذر ابتداءً فضلًا عن حقه في أن يرى عكس ما أرى في هذه الناحية فيما رفع من قضية استشهد فيها بآيات قرآنية أولًا، ثم بالمواد 2 و10 و219 في الدستور ثانيًا، ثم برفض الإخوان في البرلمان المنحل لما كان قد اتجه إليه رئيس الوزراء السـابق الدكتور الجنزوري من إبرام اتفاق للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي ثالثًا. بل إن ما يلفـت الانتباه في هذه الدعوى أن صاحبها يريد فيها أن يلغي الفوائد البنكية على المقترضين، لاسيما المتعثرين منهم.

أمـا القضية الثانية، والتي يسـتند رافعها إلى آيات قرآنية ومواد الدسـتور المشـار إليهـا سـلفًا، فتخص إغلاق محـلات الخمـور والمراقـص أو الملاهي الليلية، بناء على الدسـتور نفسـه ومـن دون حاجة إلى إصـدار قانون، حيث إن الدسـتور الجديـد ينـص عـلى «لا جريمـة ولا عقوبة إلا بنص دسـتوري أو قانوني» وهذا يعني أننا لسـنا في حاجة لانتظار سـن قانون أو تشريع يحظر بيـع الخمـور ويغلق محـال الرقص. وهذه هي المـادة التي مدحهـا بقوة لافتة الدكتـور ياسر برهامي وأسـندها لقريحـة الدكتور العوا، وعـول عليها في أن تدفع مرسي إلى أن يبدأ في تطبيق الشرع فور الموافقة على الدستور.

إن هاتـين الدعويـين اللتـين رفعهما صاحبهـما أمام «مجلـس الدولة» ربما قصـد منهـما إثبـات الهوة بين القـول والفعل عنـد الإخـوان، أو أراد أن يبين أن المواءمـات السياسـية لـدى الجماعة لها الأولويـة. ورغم أنني أرى ابتداءً أن المسـتعجل مـن تطبيق الشرع هـو «العدل» بما يوفر حـد الكفاية من غذاء وكسـاء ودواء وإيـواء وتعليـم لـكل المواطنين؛ لأن الشريعة حقـوق قبل أن تكون حدودًا، فإنني أتساءل مع الفخراني عن نية الإخوان واتجاهاتهم حيال قضيـة الشريعة التـي تتعرض لتجارة رخيصة بها في مجال السياسـة والصراع على السـلطة الذي يسـتنفد الجـزء الأكبر من طاقـة الجماعة، بـما أجبرها على التخفف من وظائف الدعوة والتربية، والتي نحن في أمس الحاجة إليها بغية الامتلاء الروحي والسمو الأخلاقي والعمل الخيري من أجل الله وليس من أجل صناديق الانتخابات.

■■■

والمظهر الثاني للسـقوط الأخلاقي هو المتاجرة بدماء الشهداء. وقد رأينا جميعًا مرشـد الجماعة وهو واقف إلى جانب مرسي في أحد مؤتمراته الانتخابية يهمـس في أذنه «القصاص .. القصاص»، فلما فاز كان أول ما نسـيه وضحى به هو حق الشـهداء. وحين اتخذ مرسي قرارًا بتحديد تعويض «مادي» لأسر الشـهداء والمصابـين وإعـادة محاكمـة مـن عبثـوا بمصائرهم، نظـر إليه أهل الضحايا وطالبو القصاص على أنه قرار جيد، لكن كان على مرسي أن يتذكر وهـو يتخذ القـرار أن هؤلاء ضحوا بأغـلى ما لديهم، ليس مـن أجل معاش استثنائي، إنما من أجل إنهاء الطغيان والانفراد بالسلطة وإعلاء دولة القانون،

وأن النظام «البائد» ليس أشخاصًا نعاقبهم فحسب، إنها أفكار وسياسات لا تـزال قائمـة، بل تعززت بطريقة مخيفة، بعد أن اسـتخدمت حقوق الشـهداء والمصابين قنطـرةً عبر عليها مرسي إلى الاسـتبداد والطغيان وانتهاك القانون والدستور بالإعلان الدستوري المشئوم الذي أصدره في 21 نوفمبر 2012، والذي كان بداية تفجر الصراعات الدموية في مصر، والتي سقط فيها شهداء جدد على أيدي الشرطة وميليشيا الإخوان.

لقـد كان اسـتعمال قضيـة الشـهداء والمصابـين هـو بمثابة قنابـل موقوتة انفجـرت في وجـه الجميـع، بعـد أن قدَّمهـا لنا مـرسي مغلَّفة في علبـة قطيفة مكسوّة بالحرير. والقنابل هي «الحاكم الإله»، وما سيفعله ويُفعل به، والحرير هـو مجـرد إعلان، لم يكن هنـاك ضمان على تنفيذه كاملاً، بإعـادة محاكمة قتلة الثوار، واسـتجابة لحقهم في إعانة مالية تأخرت طويلاً، ربما لسبب بسيط هو أن جماعـة مرسي لم تقدم شـهداء في هذه الثورة، يتناسـبون مع حجم ادعائها بأنها راعية الشرعية الثورية.

■■■

والمظهر الثالث هو المتاجرة بالثورة نفسها. وقد جاءتني رسالة من الدكتور أنور عبد العزيز الذي كان عضوًا عاملًا في «جماعة الإخوان» وانفصل عنها، تحوي شـهادته على معركـة الجمل، وتبين رفضه لما تـردد عن أن الإخوان قد حموا «ميدان التحرير»، وأنهم شاركوا في الثورة بإخلاص.

ونظرًا لأهمية الرسـالة وقوة دلالتها، فـلا بد من أن أعرضها في هذا المقام كاملة، كما وردت إليَّ منه، وها هو يقول:

«السيد المحترم الدكتور عمار علي حسن ليتسع صدرك لرسالتي وهي من وجهة نظري تصويب بعض أحداث الثورة المباركة، أسـجل شـهادتي عليها والله عـلى ما أقول شـهيد: كنت والفضل لله أحد من نسـقوا لوقفة 25 يناير بمحافظة البحيرة وكان الاتجاه الذهني للذين عزموا المشاركة بعد يوم الجمعه 14 يناير، والتي رحل فيها زين العابدين بن علي هو لماذا لا نحاول؟ ولنعلن أن خروجنا هو ثورة لإسـقاط النظام ونسـتعير الهتاف الملهم (الشـعب يريد إسقاط النظام) وكنا ندرك أنه ربما من المستحيل لكن لماذا لا نحاول؟.. كنت في حينها منتميًا لجماعة الإخوان التي أعلنت أنها لن تشارك، لكن بعض أفراد الجماعة، وأنا منهم، استجاب للمشاركة خاصة بعد تصريح المرشد العام أن الجماعة لن تشارك إلا أنها لن تمنع من يرغب في المشاركة من أفرادها.

ومر يـوم 25 ينايـر وكانـت القاهـرة والسـويس والإسـكندرية قـد خلقـت واقعًـا جديدًا. يـوم 26 كنت بالقاهرة نتظاهـر في مجموعات صغيرة تطاردنـا مجموعـات مـن المخبرين ورجـال الأمن بأعـداد كبيرة وبشراسـة. واتصـل بي في هـذا اليـوم أحد أعضـاء المكتـب الإداري للإخـوان بالبحيرة مستعلمًا عن حال القاهرة وأعداد المتظاهرين.

وكنت دائـم الاتصال ببعض قياديي الإخوان مطالبًا إيَّاهم بالمشـاركة في جمعة الغضب وكان من بين هؤلاء الذين تواصلت معهم الدكتور محمد جمال حشـمت. وليلة 27 يناير وحوالى الساعة الواحدة صباحًا جاءني تليفون من أحد قيادات المحافظة يبشرني أن الجماعة قررت النزول غدا للتظاهر بوقفات أمـام المسـاجد الكبرى لمدة سـاعة. وأوضحت لـه أن تلك المشـاركة كارثية لأنـك إن وقفت سـاعة أو اثنتـين أو ثلاثًا، وانصرفت فهذا مـا يريده الأمن، وأن ما يجري هو ثورة وليست مجرد مظاهرة.

وقد قمت بالسفر الى القاهرة فجر جمعة الغضب واشتركت مع الآلاف من الجماهير الثائرة التي خرجت من مسجد الفتح. وكان الثوار مصريين بامتياز، لا تلمح تمايزًا بينهم، ولا يمكن تصنيفهم. ناضلنا طوال النهار حتى نجحنا أخيرًا في الوصول إلى الميدان من ناحية باب اللوق بعد الغروب أو عنده.

وبدأ الاعتصام مجموعات تملأ الميدان ليس لها لون إلا مصريتها.. كان عدد المعتصمين من وجهة نظري يقل عن 100 ألف، ولكن بعد الظهر توافد القاهريون ليزداد العدد الى مئات الآلاف، ثم تضاعف في أول مليونية يوم الثلاثاء 1 فبراير. وهذا اليوم تشرفت بلقائك يا دكتور عمار في الميدان والجلوس إليك في واقعة تذكرها جيدًا.

كنت خلال تلك الأيام على تواصل دائم مع قيادات إخوانية بعضهم يعرفني شخصيًا وبعضهم لا يعرفني راجيًا إياهم أن يتخذوا قرارًا بالمشاركة في الاعتصام لأن معظم المشاركين لا يوجد رابط تنظيمي بينهم، ولذا نخشى أن يأتي وقت يغادرون لأي سبب فنفاجأ بالميدان فارغًا. وقلت لهم إن حدث هذا وفشلت الثورة فنحن والإخوان سوف نعلق على المشانق. وقلت لهم إن أهم فاعلية في الثورة الآن هي الاعتصام.. فكان ردهم جميعهم: إن شاء الله.. ونحن ندرس، ثم يعقبون بالسؤال عن الميدان والاعتصام.

حضر الإخوان مليونية الثلاثاء في أول فبراير 2011 إلا أنهم غادروا الميدان آخر النهار ولم يعتصموا. أما يوم 2 فبراير المعروف إعلاميًا باسم «موقعة الجمل» فلي فيه شهادتان: الأولى، أنه لم يكن موجودًا في الميدان إلا

المعتصمون الأساسيون، والذين لا يمكن تصنيفهـم أو تحديد انتماءاتهم. بدأ الأمر بدخول مجموعة من المتظاهرين يحملون صورة للمخلوع مبارك ويهتفون لـه. ومـا إن ظهروا حتى حدث خلاف بين المعتصمـين، فالبعض رأى أن من حقهم التظاهر، والبعض الآخر رأى طردهم، وأن عليهم أن يمارسـوا حقهم في التظاهر بمكان آخر. وأصحاب هذا الرأي بدءوا في طردهم فظهرت حين ذلك الأسلحة البيضاء وقطع الحديد ودار الاشتباك، ونجح الثوار في طردهـم إلى مدخل عبدالمنعم رياض، وإلى اتجاه كوبري قصر النيل.

عند المغرب تقريبًا وجدت همهمات من بعض الإخوة في جماعة الإخوان، وقـال لنـا أحدهـم إن مكتب الإرشـاد أرسـل يطلب من أي فـرد إخواني في الميـدان المغـادرة لأن كارثـة سـوف تحـدث. أيضًـا أعلنت المنصـة في الوقت ذاته أن الدكتور محمد البلتاجى سـيحضر 11 ألف إخواني من شـبرا الخيمة. فلـما تعجبت مـن الاختلاف بين دعوة المغـادرة والإعلان عـن إحضار مدد من الإخوان رحت أسـأل الشـيخ صفوت حجازي في ذلك فقال: هي فقط لتثبيت المعتصمين لكن لا أحد يملك الدخول أو الخروج من الميدان.

مـن ذلـك أسـتنتج أن ادعـاء أن الإخوان هم مـن حموا الميـدان في موقعة الجمـل هـو وليـد إعـلان المنصـة الزائف عـن مـدد سـيقوده البلتاجي ليس إلا، وأن الذيـن دافعـوا عـن الميدان هم معتصمـوه، كان فيهم قلـة قليلة من الإخوان، لأن الجماعة حتى تلك اللحظة لم تكن قد أخذت قرارها بالمشاركة في الاعتصـام مـن عدمـه، وأن أي أحد لم يكـن يملك تحديد الهويـة الفكرية أو السياسـية للمعتصمـين، وأنـه لم يكـن هناك غلبـة للون فكـري، ولم يكن الجميع إلا مصريين، والثابت الوحيد هو طلب مغادرة الميدان.

الشـهادة الثانيـة في حق الجيش المـصري. فعند منتصف الليـل ومع طرد المهاجمـين والبلطجيـة إلى خـارج الميـدان وجدنـا أن هـؤلاء لديهـم إصرار شـديد عـلى العـودة والقتـال، وبـدأ يقع شـهداء في صفـوف الثـوار خاصة مـع اقـتراب المهاجمـين مـن أسـفل كوبـري 6 أكتوبـر في ميـدان عبـد المنعم ريـاض، ربـما لأنهـم أصبحـوا في مرمـى نـيران قناصـة. ولأن الميـدان كان يشـهد مبـادرات عديدة، انسـحبت مـن صفـوف المقاومـين، وتوجهت إلى رجـال الجيـش في داخـل المتحـف المـصري، وكان معـي اثنـان لا أعرفهـما. تقابلنـا مـع عقيد جيـش، وقلت لـه: علمنا أنكم قلتـم أول النهـار أنكم لن تتدخلـوا، وأنكـم تـرون أن أنصار مبـارك متظاهـرون مثلنا، وهـذا حقهم، ولكن الأمر الآن اختلف، لأنهم يطلقون النيران ووقع منا أكثر من 7 شهداء ودمهم ودمنا جميعًا في رقبتكم.

ثـم تحدث أخ آخر وهاج في حديثه معه وشـتمه فقمنا بإخراج هذا الأخ، وتكلـم الثالـث وكان وقـورًا وكبير السـن وحمل ضابـط الجيش المسـئولية، فطلـب منا الضابـط الانتظار قليـلا ولم نعرف ماذا حدث في تلـك المدة التي انتظرناهـا، لكننا وجدناه يخرج ويعطي أوامره لبعض جنوده بإطلاق زخات من النيران في الهواء ولكن في اتجاه بلطجية مبارك، واستمر الأمر حتى بدأت مجموعـات كبـيرة من البلطجية في المغـادرة، ولم تتبق إلا أعـداد محدودة أعلى الكوبـري، وكانت السـاعة بين الثالثـة والرابعة صباحًا. وأنا شـخصيًا أعتبر أن ذلك التدخل هو المسئول الرئيسي عن انتهاء تلك الموجة القاسية جدًا من مهاجمة الميدان».

■■■

والمظهـر الرابع هو الخـروج على القانون، والمصادرة عـلى أحكام القضاء السـابقة والمنتظـرة، بعد أن هلل لها هو وأهله وعشـيرته حـين أعلن القضاء فوزه بالرئاسة وفوز جماعته بمجلسي الشعب والشورى، فهل يمكن أن نلوم أي مواطن بسـيط يخرق القانون فيما بعد، في أي اتجاه ولأي غرض. هل هذا هو المثل الذى يضربه الرجل الذى أقسـم ثلاث مرات على احترام الدسـتور والقانون ثم راح يضرب بقسـمه والتزامه عـرض الحائط، ثم يزيد على ذلك بالتشكيك في القضاء؟

والمظهـر الخامس هو جريـان أفعال مرسي وجماعته عـلى عكس أقوالهم. ومن العجب العُجاب أن مرسي يعتقد أننا أمة من الأسماك، لقد نسي أنه قال بملء فمه: «لا فلول بعد اليوم، أنا رئيس لكل المصريين، وسـأطلق مصالحة وطنيـة»، ويومهـا كنتُ مـن الرافضين لقولـه، ووصفته بالتحايـل والهروب وطالبتُ بعدالة انتقالية. ويتناسـى مرسي أن نصف وزارة هشام قنديل الذي اختـاره وعيّنـه، من الفلـول. اعترضنا يومهـا، فقالوا: لديهم خبرة. وينسـى أيضـاً مـرسي أن اثنين مـن رجاله المقربـين يتفاوضون مع رجـال أعمال نظام مبـارك للصفـح عن فسـادهم مقابل اسـترداد جزء من ثرواتهـم التي نهبوها من الشـعب. وينسى مرسي أيضاً أن بعض أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور هم من الحزب الوطني الذي ذهب غير مأسوف عليه، بل إن بعض من عينهم هو بنفسـه في «مجلس الشـورى» ممن ينطبق عليهم العزل السياسي الذي حواه الدستور الإخواني.

■■■

والمظهر السادس هو التلاعب بالشرعية، فمما يثير الضحك والشفقة معًا أن مرسي يتعامل مع الشرعية الثورية على أنها «لعبة» يخبئها أحيانًا في دولاب ملابسه، وينكر وجودها، ويقول لمن يسأل عنها: نحن في زمن الشرعية الدستورية. هكذا قالت جماعته بعد انتخابات مجلس الشعب: الشرعية للبرلمان وليست للميدان، ثم عادت وقالت: واميداناه قبيل إعلان نتيجة الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة، فلما فاز مرسي، قالت: رئيس منتخب، وسمعه العالم كله في الأمم المتحدة وهو يقول: دولة دستورية مدنية حديثة. وحين احتاج الثورة لتحقيق مصالح جماعته وتصفية خصومه، فتح الدولاب وأخرج «الشرعية الثورية» ورفعها في وجهنا وقال: أنا أمين الثورة المصرية، ثم راح يمارس الاستبداد على أوسع نطاق.

وقد دفعني هذا إلى أن أكتب ذات يوم رسالة من فرعون إلى مرسي يقول له فيها: «عزيزي مرسي: عمت صباحًا، بلغني أنك فعلت بعض ما فعلت أنا، ووصلت إلى ما بلغته، وهذا لا يغضبني، ولا يزعجني، بل يسعدني، لأنك بعد عشرات السنين من قراءة للقرآن الكريم الذى تؤمن به، ويقدحني لأني آذيت المؤمنين برسالة الله فأغرقني وجعلني آية، هاأنت تعود إليَّ ضاربًا بآياته البينات عرض الحائط، لتعطي نفسك صلاحيات وسلطات لم ينلها أي من خلفاء المسلمين، وتعتبر نفسك معصومًا مثل الرسول محمد عليه الصلاة والسلام، بل إن النبي - وكما نعلم نحن في الآخرة كل ما يجري في الدنيا لأن أرواحنا تسبح في الكون وفق مشيئة خالقنا العظيم - كان يراجعه صحابته في بعض قراراته ويقولون له: أهو الوحي أم الرأي والمشورة، فإن كانت الثانية أشاروا عليه بغير ما رأى، مثلما حدث في موقعة بدر.

على أيامــي كان الملك يقيم عبادة الآلهة، ويرعاها ويحرس البلاد، ويكفل رخاء أهلها، ويوحي لرعاياه بأنه الضمان الأكيد للاستقرار؛ ولذا نفذوا معه «السمع والطاعة» عن اقتناع تام، وشمروا عن سواعدهم في بناء قصوره ومعابده، ومقره الأبدي على شاكلة تعبر عن مدى إيمانهم بعظيم منزلته. وعلى عكس جماعتك التي لا تملك أي مشروع حقيقي لبناء مصر شيد الملوك في زماني حضارة عظيمة قامت على التقدم في الهندسة والطب والعمران والفنون وتجهيزات الحرب، وعلمت العالم من شرقه إلى غربه، حتى دان لها بالفضل في تقدمه».

ومنذ سنين سمعت مرسي، وقت أن كان مجرد عضو في جماعة الإخوان التي يصفها نظام المخلوع بـ«المحظورة» بلا رئاسة حزب ولا رئاسة جمهورية، يستشهد ببيت الشعر الذي يقول: «إذا كان رب البيت بالدف ضاربًا.. فشيمة أهل البيت كلهم الرقص». كالعادة يردد مرسي آيات وأحاديث وأشعارًا وحِكَمًا وأقوال مأثورة وأمثالًا لكنها تغادر لسانه وتذوب في الهواء، لا أمعن النظر فيها قبل أن ينطق بها، ولا تدبر صداها الذي يرن ويطن في أذنه.

ويفترض أن مرسي يتبوأ أعلى «منصب سياسي» في البلاد، لكنه يتصرف وكأنه حديث عهد بالسياسة، حيث ينصرف ذهنه إلى الحلول الأمنية، ويتوهم أن فيها الرد الشافي الكافي، وينسى الحلول السياسية، لأنه يعرف ابتداء أنها ستتطلب التراجع عن كل الكوارث التي ارتكبها وفي مطلعها «إقرار» دستور الغرياني، والحنث بالعهد الذي قطعه على نفسه حين قال غير مرة: «لن أسمح إلا بدستور توافقي».

كان بوسـع مـرسي أن يكون «بطلًا قوميًّا» في لحظـة ضيعها لأنه بلا خبرة ولا خيـال ولا إخلاص إلا لمشروع جماعته، ألا وهي: لحظة تسـلمه مسـودة الدسـتور من الغرياني، لو شـكر وقتها «اللجنة التأسيسـية» على ما بذلته من جهـد، ثـم أكد أنه وعـد، ووعد الحر ديـن عليه، بأنه لن يرضى إلا بدسـتور توافقي، ثم طلب من اللجنة أن تستدعي ممثلين للمعترضين على بعض مواد الدسـتور، وتستمع إليهم، وتعمل معهم على تغيير المواد الخلافية، ثم يشكل الطرفان معًا لجنة من الخبراء والفقهاء الدسـتوريين الحقيقيين لإعداد صياغة نهائية، بدلًا من هذه الصياغة الركيكة المضحكة في الكثير من المواد.

إن مرسي لا يجيد سـوى اتباع سياسات ملتوية، فقد طبق نظرية «الهروب إلى الأمام» التي يعرفها العسـكريون المهزومون، فحين أخفق في إدارة البلاد على نحو جيد، وأدرك أنه بلا مشروع حقيقي لمواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعيـة الطاحنة التـي يعانيها المصريون جراء سياسـات نظـام مبارك، هـرب في اتجاهين؛ الأول هو تحقيق ما تريده أمريكا لأمن إسرائيل عبر رعاية «هدنـة» بين حماس وإسرائيل سـتدفع مصر ثمنها، والثـاني هو إطلاق يده في الحكـم بعد أن أرضى الأمريكيين. إنها سياسـة مبارك ورؤيتـه القاصرة التي جعلته يتوهم أن مصيره بيد أسـياده في الغرب، ونسي أن لشـعبه إرادة وعزمًا وكلمة. وربما نسي مرسي الحكمة السابغة التي تقول: «تستطيع أن تخدع بعض الناس بعض الوقت، لكنك لن تستطيع أن تخدع كل الناس كل الوقت».

لكـن يبـدو أن مرسي لا يتصـور أن مهمته هي إدارة الدولة إنما مسـاعدة جماعته للسـيطرة عليها، ومن أجل هذا ينتهك الدسـتور والقانون بلا تردد، ويبدو أن لديه فتاوى أو آراء فقهية لتبرير كل شيء، الحنث في القسـم، وعدم

الوفاء بالعهد، والتلاعب والمخاتلة. إنني بقدر ما أدين انتهاك أي فرد في هذا البلد، صغر أو كبر، للقانون، بقدر ما أدين مرسي، وأضاعف له الإدانة، لأنه يجب أن يكون القدوة والمثل.

إن مـرسي يحب جماعتين ويهجـر الثالثة. الأولى هي زوجته التي قال عنها أثنـاء الحملـة الانتخابية: «أحمد الله أنني تزوجت الفتـاة التي علق بها قلبي». والثانيـة هـي «جماعـة الإخـوان» التـي يربطه بهـا ميثـاق غليظ مـن الأفكار والتصـورات والمصالـح والمنافـع والوقائـع الموزعة عـلى أفاريز الأيـام. أما الثالثـة التـي يعطيها ظهره إلى الآن فهي «الجماعـة الوطنية» بمختلف أطيافها واتجاهاتهـا، رغم أنها الأعـرق والأكـبر والأدوم، والأولى بالرعاية، لو صح الفهم والوعي والمقصد والعزم.

لا مجال للحديث عن الحبيبة الأولى، فهذا أمر خاص يمارسه مرسي بوصفه إنسـانًا دق قلبـه ذات يـوم فهرول خلفـه مدفوعًا بطاقة لا سـبيل لـه عليها. والحديث عن الحبيبة الثانية لا يخلو من شجون وشئون وحواشٍ ومتون، ربما شـغلته عمن وعما سـواها. إنها الهيئـة التي صنعته، ومن دونها كان سـيصبح مجرد أسـتاذ عـادي جدًّا يدرس مادة «الفلـزات» في جامعة إقليمية، يخط على «السـبورة» حالكة السواد بالطباشـير الأبيض، ويوزع الكلمات والمعادلات عـلى الـرؤوس المثقلـة بمواد دراسـية أهم بكثير، ثـم يذهب آخر الشـهر إلى الخزانة، يبتسم في هدوء لموظفها، ويتقاضى راتبه، ثم يمضي صامتا.

مـرسي يدرك أهمية الحب الثاني في حياتـه، فلولاه ما جلس على «الكرسي الكبـير» لأن قدراته الذاتيـة البحتة ربما لم تكن تؤهله ليفكـر أصلًا في التقدم

للترشح للرئاسة، وحتى لو غامر فإن نصيبه كان سيكون بين الثلاثة الأواخر في قائمة الراسبين الطويلة، وحصاده بضع عشرات من الآلاف يحصيها من الصناديق المبعثرة على جسد الوطن من أقصاه إلى أدناه، ثم يتحول بعدها إلى معلق على الأحداث في الفضائيات، أو ينزوي في ركن قصي يروض الوقت، ويغالب النسيان، موصومًا بالندم والفجيعة.

الحبيبة الثانية أنفقت على عاشقها ثلاثة أرباع المليار من الجنيهات، وثمانين سنة من التنظيم والتدبير، وجهد الوسطاء من الترتيب والتجهيز تحت لافتة «عرس الديمقراطية» وجندت لها كل شيوخ البلد تقريبًا، ليلعبوا دور «المأذون» دون تردد. ومع أن الملايين التي حضرت الحفل كانت تظن أنها تزف مرسي إلى الجماعة الثالثة، لكنه راوغ وهرب بعد «عقد القران» وهرول لـ«يحضن» الثانية بشدة، في شوق ووله وتتيم وغرام مقيم.

الجماعة المهجورة، تلملم بعض جراحها، وتتحدث عن «الخديعة» وتقص شعرها في «ميدان التحرير»، وتضرب خيمة أمام قصر الاتحادية، وتصرخ في وجهه وهو مدسوس في سيارته الفارهة بين حراسه: «ارحل»، وتأتي صرختها زاعقة على قدر الأماني والآمال التي علقتها عليه في الأيام الخوالي.

لا يدرك مرسي الذي يؤمن أن الشرع يحلل له «أربعًا» أن الثالثة التي نبذها وأعطاها ظهره هي «أم الأولاد» الحقيقية، وليست تلك السيدة التي يطلب منها في هزيع الليل أن تمنع أبناءها من أن يكتبوا على «مواقع التواصل الاجتماعي» ما يخجل الأب ويسبب له حرجًا بالغًا، ويرسل معها الحراس حين تنوي القيام ببعض الواجبات الاجتماعية حيال «الأهل والعشيرة».

تؤمن الثالثة أن الذين سـيأتون لنصرتهـا ذات يوم أضعاف أضعاف عدد شعر رأسها الذي قصته غبنًا وغضبًا واحتجاجًا، وأن صرخاتهم هي حاصل ضرب صرختهـا المدويـة في عدة ملايـين، وتدرك جيدًا أنهـا «الأصل» وأنها هـي التي تعطـي القيمة والقامة لمن يقترب منها ويعشـقها ويعطيها من فكره وجهده وولائه.

في اللحظة المناسبة، ولو بعد حين، قد ينهش المرض الحبيبة الثانية، فتقف على قارعة الطريق تسـتجدي الثالثة المنسـية التي تعلمـت الدرس جيدًا ولن تخدع أو تلدغ من الجحر مرتين، ووقتها لن يجد مرسي من سبيل سوى العودة إلى الحبيبة الأولى بخفي حنين، هذا إن عاد إليها أصلًا.

■■■

والمظهر السـابع هو تبدل مواقف وتصرفات الإخوان مع القوى الوطنية المعارضـة ومـع الجماعات الثورية بعـد وصولهم إلى الحكم، ونسـوا الليمون الـذي طالبوا النـاس أن يعصروه على رءوسـهم وينتخبوا مـرسي. فبعد فوز مرسي راح الإخوان يتحدثون عن شعبيتهم وشرعيتهم وتغافلوا عن حقيقة تقول بوضوح وجلاء:

1 - رسـب مرسي في القاهرة، العاصمة صانعة الثـورات، والتي إن تحركت تبعتها المحافظات.

2 - رسب في الإسكندرية خلال الجولتين الانتخابيتين، أعرق مدينة مصرية، وأهمها وأكبرها بعد القاهرة.

3 - رسب في أهم محافظات في الدلتا.

4 - رسب في محافظات القناة الثلاث في الجولة الأولى، وفي إحداها خلال الجولة الثانية.

5 - نجح في الصعيد بشحن طائفي بغيض، ومخاطرة بأمن الوطن ومصلحته العليا.

6 - نجح في المحافظات الحدودية بشحن سلفي، كان له أيامها، ويمكن أن يكون عليه في أي لحظة.

7 - ثلثا من صوتوا لمرسي في الجولة الثانية لم يمنحوه أصواتهم اقتناعًا به ولا انتماءً إلى مشروع جماعته إنما رغبة في عدم عودة نظام مبارك تحت عباءة منافسه أحمد شفيق.

8 - ثلثا من صوتوا لشفيق لم يقتنعوا به إنما فزعًا من مشروع الإخوان أو معارضة قوية له.

وهذا معناه أن مرسي نجح على مستوى «الشكل» أو الحساب الرقمي البحت، لكن على مستوى المضمون كان عليه أن يفهم أن شرعيته على المحك منذ اليوم الأول، وشعبيته ضعيفة جدًّا، وبحاجة إلى تعزيز، لكنه للأسف تصرف وكأنه زعيم ملهم والشعب كله وراءه.

أتذكر هنا ما كتبته قبيل انطلاق الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية مباشرة، وأجد من المناسب في هذا المقام أن أعيد طرح أهم ما جاء به في وجه المزايدين من الجماعة والمتعاطفين معها، وهاهو: «ما إن حددت نتيجة الجولة

الأولى من انتخابات الرئاسـة أن الإعادة ستكون بين مرسي وشفيق حتى بدأ كثيرون يقولون: «سنعصر على أنفسنا ليمونة وننتخب مرسي»، لكن الأفضل هـو أن نعصر كل حدائق الليمون في مصر على رءوس قادة الإخوان لينتبهوا إلى أن «الشراكـة الوطنيـة الكاملة» هي السـبيل الوحيد أمامهـم الآن لإنقاذ أنفسـهم وجماعتهـم، فازوا بالرئاسـة أم خسروها، ناهيـك بالطبع عن إنقاذ الثورة والوطن، إن أرادوا ذلك. وتعالوا نحسبها بالعقل.

لو فاز الإخوان بالرئاسـة، فلن يكون بوسـع رئيسهم أن يدير البلاد دون أن تتعاون معه القوات المسـلحة وأجهزة الأمن وبيروقراطية الدولة ومجتمع المال والأعمال الذي تربى وسمن في زمن مبارك، وولاؤه لنظامه. وقد يعرقل المجلس العسكري وكبار رجال الأمن قرارات «الرئيس مرسي»، ووقتها لن يسـتطيع أن يواجه هذا إلا بتعبئة الشـعب خلفه، وكيف له أن يفعل ذلك في ظل تراجع شعبية الإخوان، حسبما ظهر من نتائج الجولة الأولى؟ ومن ثم فإن قيادة «شراكة وطنية» هي السـبيل الوحيد الآن لاستعادة هذا الزخم الشعبي والثوري وإلا فسيواجه الإخوان العسكر وحيدين معزولين. وهنا لن يكون أمامهم إلا خوض صراع ضار يمنيهم بخسـارة فادحة قد يكون أولها وليس آخرهـا حكـم المحكمة الدسـتورية العليا ببطـلان الانتخابـات البرلمانية، أو يضطـرون إلى الدخـول في صفقة مسـتخدمين أوراقًا تفاوضيـة بأيديهم هي الدسـتور والبرلمان وتهييج الشـارع . لا حل إذن أمام الإخوان إلا «الشراكة الوطنية الكاملة» وهي كما قلت مرارًا وتكرارًا ليسـت اقتسـامًا لغنائم، لأنها لا توجد أصلًا، إنما توزيع لأعباء جسـيمة وأحمال ثقيلة تنتظر القوى الثورية في الفترة المقبلة».

ولأن الإخـوان لم يظهـروا في أي لحظـة إيمانًـا بشراكـة وطنيـة، وراحـوا يتصرفـون على أسـاس أنها لحظة تمكين مشروعهم بغـض النظر عن مصلحة مـصر، أبطلت صوتي في الانتخابات، وكتبت في الورقة: «الثورة مسـتمرة .. أين حقوق الفقراء يا ظلمة؟ أين حقوق الشـهداء يا خونة؟»، وفور الإعلان عـن فوز مـرسي أعلنت أنني سـأعارضه، ليس حبًّا في المعارضـة، إنما كنت أعرف شيئين: الأول: إن مصر لا بد لها أن تمر بمرحلة الحكم الإخواني حتى تكتشـف مسـارها الصحيح مهما يكـن الثمن والصعوبـات، وذلك على حد قـول الدكتور عبد الحليم قنديل «الإخوان شربة خروع لابد لمصر أن تشربها حتى تطـرد ما علق بها من ميراث الاسـتبداد والرجعيـة» . والثاني هو: إنني كنـت أرجـح أن مرسي لن يتـصرف كما وعد الثـوار، إنما وفق الأفـكار التي راكمها في رأسه عبر سنين طويلة، وهذا ما حدث، لذا نقف اليوم في وجهه.

لكـن الإخـوان واصلوا سـقوطهم الأخلاقي، وتصرفوا بطريقة فاشـية، بلا أدنى تجنٍّ عليهم في هذا الشأن.

فـكل من يتصرف عـلى أنه ينتمـي إلى طائفة معصومة، ويتوهـم أنه فوق البشر، ويعتقد أن دمه أزرق، والنصر لا محالة له... هو فاشيٌّ.

وكل من يستعرض قوته في الشوارع، ذراعه تسبق حنجرته وسِبابه يسبق الحكمة والموعظة الحسنة ... هو فاشيٌّ.

وكل من يحاصر المحاكم ويمنع القضاة من ممارسة أعمالهم ... هو فاشيٌّ.

وكل مـن يصـدر قوائم اغتيـالات لمفكريـن وكتاب وإعلاميين وساسـة معارضين ... هو فاشيٌّ.

وكل من يحاصر ويطارد وسـائل الإعلام ويسـعى إلى تكميم الأفواه لمنع الحقيقة من الوصول إلى الناس ... هو فاشيٌّ.

وكل مـن يصمـت ويرعـى وسـائل إعـلام لا صناعـة لهـا إلا الشـتائم ولا ضيوف عندها سوى اللعانين الطعانين السبابين الذين يكيدون لمعارضي السـلطة، ويسـكبون في آذان النـاس الزيـف والأكاذيـب والتحجـر ... هو فاشيٌّ.

وكل مـن يتهـم الآخرين بالتآمـر عليه، ويتصرف طيلـة الوقت وفق هذا ليضيق عليهم ويحاصرهم من دون أن يقدم دليلًا ... هو فاشيٌّ.

وكل من يصم أذنيه عن مطالب الشعب ويتصرف كأنه نصف إله ويمهر قراراته بدماء الناس ... هو فاشيٌّ.

وكل مـن يمـلأ رأسـه بأفكار مغلقـة مصمتة لا يرى غيرهـا ولا يريد لمن يخالفها أن يظهر أو يعبر عن وجوده .. هو فاشيٌّ.

وكل من يسـتعين بميليشيات مسلحة لقمع معارضيه، وسفك دمائهم في الشوارع، دون أن يهتز له جفن .. هو فاشيٌّ.

وكل مـن يتـودد إلى النـاس ويداهنهـم ويسـتجديهم حتى يرفعـوه فوق الرءوس ثم يشيح برأسـه بعيـدًا عنهم في احتقار، ويعتقـد أنهم مجرد أدوات ليصـل بهـم إلى هدفه الذي يتوهـم طهره وقداسـته وربما ربوبيتـه أو وطنيته وقوميته الخالصة ... هو فاشيٌّ.

وكل من يركز السـلطات في يده ويسـتخدمها وَفْقَ هواه أو وفق المصالح

والمنافـع الضيقـة للمجموعـة الصغيرة التـي ينتمي إليها وينتـصر لها ... هو فاشيٌّ.

فـاشيٌّ على طريـق موسـوليني أو نازيٌّ عـلى درب هتلر الـذي وصل إلى السـلطة بالانتخاب، ثم أغلق الباب وراءه واسـتبد وطغى وألقى ببلاده إلى التهلكة.

لهذا نقول بملء الفم، وبمنتهى الصراحة، وبما استقر في القلب واليقين... هو فاشيٌّ فاشيٌّ فاشيٌّ.

■■■

والمظهر الثامن للسقوط الأخلاقي للإخوان هو إيهامهم للناس بأن لدى الجماعـة مشروعًـا للتنمية الشـاملة أسـموه «النهضة»، ملئـوا الدنيا ضجيجًا حولـه، ثـم ثبت أنه ليس سـوى «الفنكـوش». فهذه خلاصـة حديث نشرته بعـض الصحـف عن المهنـدس خيرت الشـاطر الـذي نعته أتباعه بيوسـف العصر، وقال فيه - صوتًا وصورة لا تقبل التكذيب ولا التفنيد - إن مشروع النهضة ليس سـوى أفكار أولية كان الإخـوان يعتزمون طرحها للنقاش مع خـبراء وساسـة لبلورتها في صورتها النهائيـة، وأن الإعلام هو من فهم الأمر عـلى نحـو خاطئ وتصـور أن الإخـوان لديهم مـشروع متكامـل ومدروس لإدارة الدولة والنهوض بالمجتمع في المجالات كافة.

ونـسي الشـاطر، أو ربما يتناسـى أو يسـتمرئ اسـتغفال النـاس، أن قادة في جماعـة الإخوان وحـزب الحرية والعدالـة ثرثروا طويلًا أمـام الكاميرات والميكروفونـات حول هذا المشروع، وصوروا للـرأي العام قبل الانتخابات

أنه مشروع متعين على الورق، ومتجسـد أمام الأبصار، ومستقر في الأذهان، ونتائجه مضمونة لا محالة، وأن مرشحهم سيشرع في تنفيذه فور انتخابه. وكنا كلما انتقدنا ما يسمى بـمشروع النهضة، وقلنا إن قادة الإخوان يتحدثون عن شيء لم نـره ولا نعرفـه، وأن إدارة الدولة تختلف عن تصريف شئون الجماعة أو التنظيم، كانوا يقيمون الدنيا ولا يقعدونها، ناعتين كل من يحاول الاستفهام عـن «النهضة» هذه بأنه لا يريـد «الخير للناس» و«الخير لمصر» الذي يحملونه فـوق أكتافهـم منـذ ثمانين سـنة ويريـدون فرصـة ليقدمـوه إلى المصريين، ثم يصنعوا نموذجًا تحتذي به الأمم، أو ينفع فروع الإخوان في ثمانين دولة.

ونـسي الشـاطر أيضًـا أن محمـد مرسي نفسـه، ظـل يتحدث حتـى كلت حنجرتـه عن هـذا المشروع في كل المؤتمـرات الجماهيرية الحاشـدة، حتى إن الحيوانات سـمعت هذا خلال المؤتمر الذي عقدوه أمام باب حديقة الحيوان بالجيـزة، وستشـهد يوم القيامة بما سـمعت حـين ينطقها الله سـبحانه وتعالى الذي أخرسها.

وبعد فوز مرسي بفترة وجيزة، بان كل شيء، وتبين لماذا استعان الإخوان برجـال النظام القديـم، وعينوا ثمانية من أعضاء أمانة سياسـات جمال مبارك وزراء في حكومـة هشـام قنديـل، وعرفنـا لماذا كان الشـاطر نفسـه يميل إلى استمرار الجنزوري في رئاسة الحكومة لكن مرسي اعترض خوفًا من اتهامهم بعـدم المصداقيـة؛ إذ كانـوا هـم من ألحـوا طلب إقالـة الجنـزوري وتكليف المجلس العسكري لهم بتشكيل الحكومة. واتضح أيضًا لماذا يسير مرسي على نهج مبارك، في سياسـة الاقتراض من الخارج، وتشجيع الاستيراد، وتقريب رجـال الأعـمال الذين سـمنوا مـن المال العـام قبل الثـورة إليـه. وكذلك في السياسات الخارجية حيال أمريكا وإسرائيل.

اتضح أن الإخوان كانوا يبيعون للشعب المصري «الفنكوش» فلا لديهم خطط متكاملة ولا كوادر حقيقية لإدارة الدولة، لاسيما أن أغلب نخبتهم من الأطباء الذين يضعون قدمًا في الطب وأخرى في السياسة، ويستخدمون الأولى لخدمة الثانية مستغلين انسحاب الدولة من تقديم الخدمات الصحية للمواطنين. كل هؤلاء شاركوا في صناعة هذا الفيلم الذي نتذكره جميعًا، عن شركة الدعاية التي تورطت في بث إعلان عن سلعة غير متواجدة أصلًا، فلما ذهب الناس يسألون عنها، كان على الشركة أن تقدم الجواب، فلجأت إلى عالم اخترع لهم حلوى مسكرة. وهذا هو ما نأخذه من الإخوان، كلام مسكر ساحر يخدرون به وعي الناس، مستغلين ديننا الحنيف الذي نعتز به ونذود عنه في وجه من يتلاعبون به، أما الفعل فلا شيء، ويتوهمون أن المصريين سينتظرونهم راضين خاضعين حتى يخترعوا لهم الفنكوش.

■■■

والمظهر التاسع هو انكشاف الفروق الجوهرية بين «الورشة» و«المعرض» لدى الإخوان، فقد درج الإخوان على تصدير بعض الوجوه لإيهام الرأي العام، والقوى السياسية المنافسة، بأنهم جماعة إصلاحية تؤمن «بالشراكة» أو مخلصة لشعار «مشاركة لا مغالبة»، لكن سرعان ما يكتشف الناس أن هذه الوجوه كانت تمثل عليهم طيلة الوقت.

وسأضرب هنا مثلًا واحدًا، على هذا التصور، أصبح نموذجًا صارخًا يعرفه كل المصريين، ألا وهو الدكتور محمد البلتاجي، الذي ظنه كثيرون شخصًا مختلفًا. فهاهو ضمير البلتاجي يستيقظ فيخرج عن النص لكنه لا يلبث أن يعود هرولة إلى بيت الطاعة، لينطق بما هو مرسوم له بعناية فيتبعه

شـباب الجماعـة وغيرهـم وتسـيل دمـاء في كل الاتجاهات. شـهداء وجرحى يتسـاقطون في شـوارع الألم، والبلتاجي ليـس متواجدًا، فقد قـال كلمته، أو أطلـق أوامـره، أو تفـوه بـها طُلب منـه أن يُعلنه، ثـم اختفى إلى حـين، ليبقى السؤال الدائم: ماذا يقول البلتاجي الإنسان للبلتاجي الإخوان؟

أتذكـر جيـدًا يوم الجمعـة 18 نوفمبر 2011، حين وقف هو بنفسـه على المنصة الرئيسية في ميدان التحرير ودعا إلى الاعتصام. لكن الجماعة التي ألفت شـعار «ثورة ثورة حتى العصر» سـحبت أتباعها قبيل المغيب، وتركت الليل والهول والحرقة لأصحابها يهتفون: «اعتصام اعتصام .. حتى يسـقط النظام» «يـا طنطاوي قل لعنان .. الشرعيـة للميدان». ربما يومها كان البلتاجي يمثل نفسه، مثلما يعن له أحيانًا، ثم تأتيه الأوامر زاجرة ناهرة «بلتاجي أعرض عن هذا»، فيصرخ من أعماقه: «سمعًا وطاعة».

بعد سـاعات من دعوة الاعتصام تلك كان رجال الأمن القسـاة الغلاظ يجرون شابًّا قتلوه من بين المعتصمين إلى صندوق القمامة فقامت الدنيا وانفتح بـاب جهنم في شـارع محمد محمود لأسبوع كامل، بينما البلتاجي يسـتعد مع جماعته لانتخابات مجلس الشعب بإحصاء أجولة البطاطس وكراتين الزيت، ويصف ما يجري بأنه مؤامرة من المجلس العسكري لتأجيل هذه الانتخابات. للأمانة فقد حاول أيامها أن يدخل الميدان لكن الشباب طردوه، وسمعنا أنه تشـاجر في مكتب الإرشـاد، لكنه انهزم وصمت، ثم ترك كل كيانه للسـاقية العجوز تدور به كيفما شـاءت. هكذا عهدناه حين يجلس مع أعضاء الجمعية الوطنيـة للتغيير فيقـول ويقول كلامًا معقولًا، يخرج من البلتاجي الإنسـان، ويذهـب إليهـم ليعود بعد سـاعات أو أيام البلتاجي الإخوان، شـخصًا غير الذي ذهب، ينقلب الود إلى تجهم، والإقدام إلى إحجام.

ثـم عـاد البلتاجي قبيل «موقعة الحجر» ـ حين هاجـم الإخوان الثوار في ميـدان التحريـر في أكتوبـر 2012، منتهـزا فرصة الأحـكام الصادمة بتبرئة المتهمـين في «موقعة الجمل» ليقول إن الإخوان سـينزلون إلى ميدان التحرير للاحتجـاج عـلى هذه الأحـكام. وكأن الرجـل قد نسي أنه وجماعتـه كثيرًا ما صرخوا في وجه من نادوا بأحكام ثورية واستثنائية، وقالوا لهم بملء الأفواه: لا بـد من القضـاء الطبيعي. وكأنه أيضًا يتصور أن الناس سـذج، وسـينطلي عليهم هذا، ولن يدركوا أن البلتاجي كان ينفذ أوامر «القلة المحتكرة» لجماعة الإخـوان، والتي أرادت أن تتصـدى لمن أطلقوا على أحد أيـام الثورة «جمعة الحسـاب» قاصدين بها جرد ما فعله الرئيس مرسي في مائة يوم، حسبما وعد، ومستخدمين حقهم الدستوري في التظاهر السلمي.

لم يذهـب البلتاجـي إلى الميدان، ولم نسـمع صوته بينـما الأحجار تهوي على الـرءوس والصـدور، ولم تصـل إلينا زفرته حيـال قيام مجموعة مـن المحمولين أرضًـا عبر الباصات بالهجوم عـلى المنصة وتحطيمها. فالبلتاجـي فعل ما عليه، كعادته، قال ما طلب منه واختفى، ليعود بعد أيام أو أسابيع مغتصبًا ابتسامة من أعماقه البعيدة ويطلقها في وجه الناس، راسمًا الوجه الذي يتمنى أن يكونه أبدًا، لكنه لا يسـتطيع، فيسـتمر في أداء دوره، دون أن يـدري أن للناس آذانا وعيونًا وعقـولًا وأفئدة. ثـم أميط اللثام، وانكشـف كل شيء حين وقف البلتاجي قبل هجوم الإخوان على المعتصمين أمام قصر الاتحادية عن «ساعة الصفر».

وهناك مثل آخر أقدمه في هذا المضمار، وسـأشرحه عبر حوار «عن بعد» دار بينـي وبـين القيـادي الإخـواني الدكتور حمدي حسـن. فـذات يوم كتب بصفحتـه على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك» معلومة قديمة ترددت

كثيرًا في الشـهور التي أعقبت سقوط حسني مبارك تقول إن نظامه تسبب في خسـارة مصر على مدى ثلاثين عامًا نحو خمسـة تريليونات من الدولارات. وكان هذا الرقم لا يتحدث عن النهب والفسـاد فحسـب بل يشـمل تضييع فـرص بديلة عـلى الدولة المصرية. لكن يبقى أن ما قيـل هو مجرد تقدير، وإن كان الحديث عن الضياع والتضييع في العقود الفائتة لا يحتاج إلى برهان.

وما إن قرأت ما كتبه حتى أرسلت له رسالة على «الخاص» أقول له فيها: شكرًا يا د. حمدي على ذكرك معلومة الـــ 5 تريليونات، والسؤال: ماذا فعلتم أنتم لاسترداد الأموال المنهوبة؟ .. أقول لك أنا: تتصالحون مع رجال أموال مبارك وتعرضون عليهم الشراكة. يتسـاقط السوق فتشترون مزارع ومتاجر بنصـف ثمنهـا، مصر لن يصلح لإدارتها تجار، فالتاجـر يهمه الربح مهما يكن الأثر على الناس، كفاكم كفاكم، أهذا «الإسـلام هو الحل»!! ربحتم كراسي سـتزول قريبًـا لكنكـم نزلتم من عـرش القلـوب، وصلتم إلى السـلطة لكن تمشون في الشوارع وخلفكم حرس خاص. يا للخسارة»!!

وبعد أسـبوع تقريبًا جاء رده نصًا على النحو التالي: «تحياتي د. عمار، لم أر رسالتك إلا الآن للأسف الشديد وردًا على رسالتك الكريمة:

1 - لا أتذكر ما موضوع الـ5 تريليون الذي تتحدث عنه.

2 - نتصالـح مع رجـال أموال مبـارك إذا ردوا الأموال المنهوبـة ولم يكونوا متهمين في جرائم الدم لتعزيز المصالحة الثورية، وهي إحدى وسائل رد الأموال الذي تتساءل عنه.

3 - نعـم نحن تجار و نتاجر مع الله سـبحانه تعبـدًا، ونتاجر مع البشر بالحب

والبـذل والعطـاء، وهـذا أفضل وأربـح عـلى أي وجه، نقـدم أرواحنا وأموالنـا فداء لديننا وبلدنا وأهلها وأنت أعلم الناس بذلك وهي تجارة لن تبور.

4 - ربحنا كراسي نعم - عن طريق الصناديق اختارنا الناس عن حب وقناعة أو اختبار، ونسأل الله التوفيق.

5 - السلطة عند البعض مغنم وهي عندنا مغرم ورسالة وأمانة.

6 - يـا دكتـور عـمار، نحن أصحاب رسـالة وأصحاب دعـوة وهذا هو سر قوتنا الذي لن تنال أو ينال منه أو منها أحد ... دام ودكم وتحياتي.

وهـذا الـرد هـو من وجهة نظـري مثال عـلى إصرار قادة الجماعـة على أن يتحدثوا بلغة «الدعاية السياسـية» التي مارسـوها عقودًا من الزمن، والتي لم تعـد تنطلي على أحد، بعد أن لمس الناس الهـوة الرهيبة بين القول والفعل، أو بين الخطاب والممارسة. فالقول إنهم «أصحاب رسالة» يدعو للتساؤل: وهل لكم رسـالة غير تلك التـي نعرفها جميعًـا ونتبعها وجاء بها الرسـول الكريم محمـد ﷺ؟ وكيـف ظننتم أن تصويـت الناس لكم في الانتخابـات هو إقرار لمشروعكم إن كان هناك مشروع أصلًا وليس لأن قطاعًا من الشـعب اعتقد أنكم أهل لحمل الأمانة ولديكم كفاءة لإدارة الدولة وقطاعًا آخر اسـتجاب لدغدغة مشـاعره الدينية؟ وإذا كانت السـلطة بالنسـبة لكم ليست مغنمًا كما تقـول فلم هذا التكالب الرهيب على خطف كافة المناصب المهمة في الدولة؟ وإذا كانـت مغرمًـا وعبئًا فلـم لم تشركوا الآخرين معكـم في رفع هذا الحمل الثقيل؟ وأين حديثكم القديم عن المشـاركة لا المغالبة؟ وأين قولكم المكرور «لسـنا طلاب سـلطة»! وهل التجارة مع الله من ضمنها القتل أو السـكوت

عليه وتعذيب شباب الثـورة وخيانة الثوار ومطالبهـم والإفراط في الكذب والجحـود مع مـن نصروكم من السـلفيين والحنث بالقسـم ونقـض العهود ورهن المصلحة الوطنية لحساب مصالح أمريكا!!

من المؤسـف أن يحدثني الدكتور حمدي وكأني تلميذ في المرحلة الإعدادية يريـد أن يصطاده ليضمه إلى تنظيم الإخوان، وهي واحدة من وظائف الذين يقفـون في المعـرض الدائـم ليخفوا قبح ما يجري في الورشـة، لكـن الناس لم يلبثوا أن اكتشفوا هذا النوع من السقوط الأخلاقي الإخواني.

■■■■

إن نقـد السـقوط الأخلاقـي للإخوان في هـذا المقام لا يقـف عند كونهم إخوانًا فحسـب، إنـما لأنهم الآن في موقع اتخاذ القرار والمسئولية عن الدولة برمتها، ولهذا فإن اكتفاءهم بتحقيق النجاح لجماعتهم، وأنا أراه عمومًا نجاحًا قصير النظر، مصيبة، لا سيما إن كان يتم على حسـاب الوطن برمته. فالناس لم تنتخب مرسي ليرفع أهله وعشيرته على أعناقهم، ويخصم منهم ويعطيهم، لكن ليعمل لصالح مصر كلها، ويستعمل جماعته رصيدًا مضافًا إلى المصلحة الوطنية، وليس العكس.

إن كثيريـن قبل الثـورة - وأنا واحد منهم - كانـوا يطالبون بـ«مشروعية قانونيـة» و«شرعيـة سياسـية» للإخـوان ويرفضون تحويل المدنيـين منهم إلى محاكـم عسـكرية، وهذا لم يكن دفاعًا عنهم، إنما دفـاع عن مبدأ آمن به هؤلاء ولا يزالـون. لكـن للأسـف الإخوان يفعلـون بمعارضيهم مثلـما كان يفعل بهم، وكأنهم قد تماهوا نفسيًا مع من حاصرهم، وأصبحوا الضحية التي تقلد الجلاد، أو تسير على خطاه.

العـودة إلـى الـدم

بعـد أن أعلنوا غـير مرة أنهم طلقوه إلى غير رجعـة، هل عاد الإخوان إلى العنف الدموي؟ .. إنه سؤال الساعة، لكن الإجابات عنه يجب ألا تقف عند حد الإخوان فحسب، بل من الضروري أن تمتد إلى أتباعهم وملحقاتهم، ممن يمارسـون العنف الرمزي واللفظي والمادي إما لحسـاب الإخوان وبالتنسيق معهـم، وإمـا من خـلال الاحتماء بهـم والاطمئنـان إلى أنهم يـؤدون دورًا في خدمتهـم كسـلطة، ومـن ثم فإنهـم ينتظرون المكافـأة أو على الأقـل التواطؤ معهم والصمت عليهم.

لكن مشـهد ما بعد تولي مرسي الحكم، مثلـما كان قبله، يبدو معقدًا، ولذا نحتـاج إلى أن نتوقف عنـده قليلًا، قبل أن نذهب إلى تبيـان نصيب الإخوان من العنف الذي دار منذ الاستفتاء على التعديلات الدستورية في 19 مارس 2011.

إن زجاجات المولوتوف وأيدي العابثين، شيئان مختلفان من حيث جوهر المـادة والصورة، لكنهما شيء واحد من حيث الهدف أو الغاية، وهي شـيطنة الثورة والثوار، والإمعان في اللعبة القديمة التي رامت منذ اليوم الأول للثورة

إلى فصل الطليعة الثورية عن القاعدة الشـعبية، ثم قتل أي قوة سياسية يراها النـاس بديـلاً لمن وصلوا إلى السـلطة. هكـذا فعل فلول نظـام مبارك، وجاء الإخوان ليكملوا الطريق، وهو ما التقطه الثوار، في هتافهم الشهير:

«افرح افرح يا مبارك ... مرسي هيكمل مشوارك».

أو في هتاف أشد وطأة وأقوى دلالة، موجهًا إلى مرسي مباشرة:

«احلق دقنك بين عارك .. تلقى وشك وش مبارك».

هذا جانب من الحقيقة يجب ألا نغفله حين نجلس إلى تحليل المشـهد على تعقيـده وتركيبـه، فيذهـب المتعجلون والمغرضـون معًا إلى القول بـأن الثوار تحولوا إلى بلطجية وقتلة، وميدان التحرير ينزلق من «البقعة المقدسة» للثورة إلى «ملهـى» أو «ماخـور»، أمـا الراسـخون في المعرفـة أو البـاحثون عن الحق والحقيقـة، فيقولـون بملء الأفواه: مـا يجري قد يكون مدبرًا، والشـك بداية العلم، ومن لا يتعلم مما سـمع عنه أو رآه بعينيه غير مرة فهو لا شـك غافل أو جاهل.

لنعد إلى البداية التي يريد الإخوان دومًا أن ننسـاها، ونجيب عن السؤال المهـم في هـذه اللحظـة التاريخية مـن حياة بلدنـا ألا وهو: كيـف تعامل أهل الحكـم ومعهم أداتهم المفضلة وهي أجهزة الأمن مع الثورة؟ والإجابة: كان «الحزب الوطني الديمقراطي» الحاكم أيام مبارك يرسل متحرشين لينالوا من المتظاهـرات المنضمات إلى الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية»، وبعضهم تحلـق حـول الصحفيـة نوال عـلي، رحمـة الله عليهـا، وكادوا أن يجردوها من ملابسـها، وهي تصرخ وتسـتغيث، وكانـت حكايتها مادة للإعـلام المقروء

والمرئـي والمســموع لأيام، ثم كالعـادة طوينا الملف ونسـينا لأن: «آفة حارتنا النسيان» كما يقول نجيب محفوظ في روايته الشهيرة «أولاد حارتنا».

وكنـا نخـرج في المظاهرات فنجد مظاهرات مضادة، المشـاركون فيها من كادحي الأحياء العشـوائية، يقفون حيالنا ويهتفون «يا مبارك دوس دوس .. إحنـا معاك من غير فلوس» وكانت ظاهرة لافتة، كتبت عنها في أيامها مقالًا بعنوان «متظاهر بالإيجار». وكنا نسـمع عقب انتهـاء المظاهرة صوت هؤلاء وهـم يتشـاحنون حـول الأجر الذي اتفقـوا عليه، بعد أن وجـدوه قد نقص قليلاً ؛لأن من اتفق معهم وحشـدهم اقتطع لنفسـه جـزءًا من أجورهم التي حصل عليها من أحد قياديي الحزب المنحل.

واندلعت الثورة في 25 يناير 2011، واسـتهدفت خلع مبارك والإجهاز على نظامه، رافعة شـعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، ولم يكن لدى مبارك سـوى «جهـاز الأمـن» ليتعامل مع المتظاهريـن، بعد أن أفلـس في تقديم أي حلـول سياسـية للأزمـة، فلجـأت بدورهـا إلى مـا تعرفـه وهـو الاسـتعانة بالبلطجيـة. رأيت نحـو مائة منهم دخلوا ميدان التحرير من شـارع التحرير عنـد منتصـف الليلة الأولى للثورة، أجسـامهم فائضة وعيونهـم تقدح شررًا وعـلى وجوه بعضهم آثار جـروح غائرة، وقفوا ونظـروا إلى الميدان فوجدوه ممتلئًـا عن آخـره، فأدركوا أن الالتحـام بالمتظاهرين لن يفيـد، فانتحوا جانبا وبعد نصف ساعة تعامل عساكر الأمن المركزي مع الأمر بدفقات غزيرة من الغاز الخانق والمسيل للدموع فانفض الميدان في دقائق، قبل أن يعود للامتلاء عقـب كسر جهاز الأمن بعد ثلاثة أيـام في «جمعة الغضب»28 يناير 2011. وبعـد سـاعات انفتحت السـجون وأطلـق البلطجيـة في الشـوارع، يخربون

ويكـسرون ويحرقـون، واتضح فيما بعد أن هـذا كان مقصـودًا، على غرار ما جـرى في تونس عقب هروب بن علي مباشرة، حتى يعود الناس إلى منازلهم، ونجحـت هذه الخطة بعض الوقت، لكن تشـكيل الناس لجانًا شـعبية تدافع عن بيوتهم طمأن الثائرين فعادوا إلى الميادين مرة أخرى.

ذهـب مبـارك وبقـي جهـاز أمـن الدولـة وتغير اسـمه فقـط إلى «الأمن الوطني» وكان جاهزًا بالأساليب نفسها، على ما يبدو، لخدمة حكم المجلس العسـكري، فرأينا تحرشًـا ممنهجًا واعتداء على ممتلكات مع كل مظاهرة حتى يقول الناس: الثوار مجرمون، وكتبت يومها عن «شـيطنة الثورة». وبعد سـنة ونصف ذهب المجلس وبقي جهاز الأمن بأساليبه هي هي، وجاء الإخوان، وربما وجدوا في هذه الأسـاليب ما يرضيهم ويفيدهم جدًّا في حرق أي بديل والاستمرار في تشويه الثوار وشيطنتهم، وأدركنا جميعًا كيف تناقض خطابهم تمامًـا حيـال الثوار، مـن «الشـباب الطاهـر» إلى «المخربين»، وبـدا الإخوان متعطشـين للـدم، بأيديهم وبأيدي من تواطأ معهم مـن جهاز الشرطة، وعلى رأسه الأمن الوطني.

لذا يجب أن ننظر في وقائع «التخريب» و«الفوضى» على أنها في جانب منها تترجم اسـتمرار الأسـلوب القديم نفسـه. ولا نتسرع في بلع طعم الإخوان، ومجاراتهم في سعيهم إلى حرق أي بديل لهم، وهو نفس أسلوب مبارك أيضًا، الذي كان كلما ظهر أي بديل سـياسي، حزب أو تيار أو شـخص، سـارع إلى تشـويهه وحرقـه حتى لا يجد الناس بدًّا من القبول باسـتمراره، والاسـتكانة حيـال سـيناريو توريـث نجلـه. فوصف جبهـة الإنقـاذ بـ«جبهـة الخراب» ووصف الثوار بـ«المجرمين» ليسـا تعبيريـن دقيقين عن الواقع إنما هما ضمن

مساعٍ لرسم صورة كريهة للمعارضين والشباب الراغبين في استكمال الثورة، مع استغلال بعض الأخطاء التي يقع فيها المعارضون. على المنوال ذاته أتساءل: ما الذي يمنع أن يكون هناك من يؤجر البلطجية والمتحرشين لتشويه المشهد؟ ولعل الشهادات التي سمعناها عن كيفية بدء لحظة إلقاء زجاجات المولوتوف على قصر الاتحادية أو كيف يتم التحرش بالفتيات في ميدان التحرير تفك جزءًا لا يستهان به من لغز ما يجري الآن.

أعرف أن هناك قطاعات من الشباب كفروا بالمسار السلمي للثورة وراحوا يرفعون شعار «خالتي سلمية ماتت»، معتقدة أن الهتاف لن يجدي في استكمال الثورة، ومستندة في هذا إلى تعمد السلطة عمل كل ما من شأنه أن يؤدي إلى انسداد الأفق السياسي، واستفزاز الثوار، بعد خيانتهم أو النصب عليهم من قبل جماعة الإخوان.

وأعرف أن هناك من يتبنى أفكارًا لا ترى غضاضة في ممارسة العنف تحت لافتة «جذرية التغيير تتعمق بقدر ما يراق من دماء»، علاوة على جمهور غاضب من إدارة البلد بطريقة فاشلة وسيئة، وكذلك قدرات لا تزال باقية للنظام القديم كي يربك المشهد، لكن كل هذا يجب ألا يجعلنا نتغافل عن مناقشة احتمال أن يكون جانب من الحرق والتحرش مدبرًا، على غرار ما كان يحدث أيام مبارك والمجلس العسكري.

وسوف يتساءل البعض: وهل يمكن أن يتدنى أسلوب الإخوان إلى هذا المستوى: والإجابة: ما الذي يمنع وقوع هذا من قبل جماعة سبق أن استحلت دماء المعارضين لها، قبل ثورة يوليو 1952، وارتكب «الجهاز الخاص» الذي

أنشأه مؤسسـها ومرشدها الأول حسن البنا أعمال عنف ضد ممتلكات وتبرأ هـو منـه بعد أن فقد السـيطرة عليه. وكيف نسـتبعد هذا ورمـوز هذا الجهاز الخاص، المؤمنون بأفكار سـيد قطب التي تفسـق وتجهل وتكفر المختلفين في الرأي، هم من يتحكمون في الجماعة الآن، بعد أن تخلصوا تباعًا من أصحاب النزعـة الإصلاحيـة الراغبـين في الاندماج أكثر في الفكر المـدني والتحديثي، أو أولئـك الذيـن يعتقـدون أن الجماعـة انحرفت عن مسـار البنـا ويطالبون بالعودة إليه.

وهـا هي الجماعـة تمارس العنف الرمزي في شـعارها الأثـير، الذي يضع سـيفين إلى جانـب المصحف الشريـف، وها هي تمارس العنـف اللفظي على أوسـع نطاق فيما يسمى «كتائب الشتائم الإلكترونية»، التي لم يعد خافيًا على أحـد أن الجماعة تمتلكها وتوجهها لتبث شـتائمها ضد المخالفين لها في الرأي والموقف، وتصل في هذا إلى حد لا يرضاه دين، ولا تقبله أخلاق، ولا يمكن لسـلطة رشـيدة أن تصمت عليه أو تفكر في اسـتغلاله واستحلاله وكأنه من قبيل الجهاد الذي ينتظر من يقوم به ثوابًا من الله.

وقـد لاحظ كتاب ومفكرون ومثقفون وساسـة وحقوقيون وعاملون في مجـال المجتمع المدني وغيرهم أن شـتائم منظمة وممنهجة تكال إليهم، وترمي إلى الحط من قدرهم، عبر إطلاق الشـائعات المسـمومة، والسـباب الجارح، وحـرف متابعي ما يكتبون ومـا يقولون عن جوهر الكتابـة إلى قضايا فرعية أو حـارات جانبية لا علاقة لها بمجـرى الكلام، وذلك كله في عملية «جدل سوفسطائي» من نوع غريب، تمارسه جماعة تقول لمن ينضم إليها: «لا تجادل» ثم تذهب لممارسة الجدل في أوسع نطاق وأفظع صورة.

وكنــت مــن بين من لاحظــوا هــذا في ركاب المشــاحنات السياســية التي واكبت الاســتفتاء على التعديلات الدستورية في 19 مارس 2011، ونقلت ملاحظتــي تلك وقتها إلى قيادي إخواني كبير، وقلت له: ألف باء الفهم تبين أن هذه الشتائم ممنهجة وهي منكم. فقال لي: هي مدسوسة علينا. فقلت له: وهــل هناك من لديــه هذه الرغبــة الدفينة في بذل الجهــد وتخصيص المال من أجــل الــدس عليكم، إن مــا يتم وراءه تنظيــم واضح. فابتســم وقال: الأمن الوطنــي. فقلــت له: لا تنس أن من ضمن اهتمامــاتي تحليل النص والخطاب، وإمعــان النظــر في مضمــون ما يكتب من شــتائم يبــين أن من يفعلهــا ينتمي إلى الإخــوان، فالكلمات وبنية الجملة والأســلوب والإحــالات والاقتطاف والاصطلاحــات كلها منكم. فابتســم وقــال: في الحقيقة لســنا نحن، إنما هم الســلفيون. فضحكــت وقلت: أنتم الآن حلفاء، ومــع هذا لا أظن أنهم هم، لأن خصائص ما يُكتب وما نطالعه أقرب إليكم منهم، فأنا أعرف مفرداتكم ومصطلحاتكم جيدًا.

كان يكذب كالعادة، وظهر هذا في عينيه ومراوغاته، وراح كتاب كثيرون يشــيرون إلى منصة إطلاق الشتائم، ويحددون مكانها ومن يحركها ويتحدثون عــن أجــور منتظمة تدفع لمــن يقومون بهذا العمل الكريــه. لكن كل هذا ظل مــن قبيل التكهنــات أو التسريبــات الخفيفة التــي لا تقيم دليــلاً دامغًا، ولذا بقيــت الفرصة ســانحة أمام جماعة الإخوان للإنكار كالعــادة. لكن الدليل لم يلبث أن أتى ناصعًا في ركاب تحقيق استقصائي قام به مصطفى زكريا المحرر بجريدة الصباح، بعد أن قدم نفسه للإخوان باعتباره شابًا كارهًا للتيار المدني وراغبًا في أن يدافع عن الإســلام، وعبر وسطاء تمكن أن يعمل ضمن إحدى

كتائب الشتائم تلك، وظل في موقعه بضعة أشهر، خرج بعدها ليكتب تجربته كاملة، ولم يجرؤ أحد من الإخوان أن يكذبه، لأن ما كتبه جاء مشفوعًا بصور وشهادات من الصعب إنكارها.

إن هـذا معنـاه أن جماعة الإخوان تمارس العنـف اللفظي بطريقة ممنهجة، لم تكتـف فيها بالغمز واللمز الذي تحمله تصريحات قادتها في حق كثيرين من المختلفين معها، بل راحت تضع لها قوامًا منظمًا، من يطالع ما ينتجه قد ينعقد لسانه من الدهشة عن حجم البذاءة التي تخرج من أولئك الذين يدعون أنهم ربانيـون، يكرسـون حياتهم لنصرة الشريعـة، وإعادة البشريـة إلى القيم التي حملتها رسالة الإسلام في نصاعتها الأولى.

وانتقـل العنـف الرمـزي واللفظـي إلى عنـف مـادي ظاهـر وطافـح. فتنظيـم الإخوان هو الذي أرسـل كـوادره إلى قصر الاتحاديـة ليهدموا خيام المعتصمـين، ويقبضـوا عـلى بعضهم ويتولـوا استجوابهم نيابة عـن أجهزة التحقيق، وتعذيبهم كما تفعل أجهزة الأمن القاسية، لكن افتضاح هذا الأمر والضغوط التي تعرضت لها السـلطة من الداخـل والخارج حيال هذا الفعل الشنيع، ربما جعلها تفكر في أن تبحث عن وكلاء للعنف.

إن عنـف السـلطة في زمـن الإخـوان لا يقتصر على الجماعة فحسـب، بل غيرها من التنظيمات المتأسلمة المتواجدة في الساحة وبعض الشخصيات التي تقوم بالوعظ والدعوة، والمتحالفة مع الإخوان أو التي تتواطأ معهم، وتتصور أن الدفاع عنهم واستباحة أموال وأعراض المختلفين معهم في السياسة أو في الفكر عمل شرعي واجب دفاعًا عما يسمونه «المشروع الإسلامي». والأمثلة عديدة عن تجمعات وكيانات وتنظيمات وأفراد.

أحـد هؤلاء الأفـراد، الذي أعرضه هنا كمثل واحـد فقط تكرر عشرات بل مئات المرات، هو الدكتور محمود شـعبان أسـتاذ البلاغة بجامعة الأزهر، والداعيـة المعروف بمهاجمة المخالفين للإخوان في الموقف السـياسي والاتجاه الفكري.

فشـعبان انحـرف بالآيـات البينـات، والأحاديث المنسـوبة إلى الرسـول الكريم ﷺ، عن مقصدها المستقيم، وراح يحرض على قتل قادة «جبهة الإنقاذ الوطني»، في وصلة من التهور والرغبة في الذيوع، لم تلبث أن تبددت وذابت كـما يذوب الليل في النهار حين واجهه الجميـع باعتراض، وفي مقدمتهم من وصلوا إلى السلطة، والذين ظن أنه بقوله هذا يتقرب إليهم، أو يسدي إليهم نفعًا. ولا أعرف كيف يمكن لمتخصص في البلاغة أن يقع في أخطاء ساذجة، فيوظف «نصًا» لخدمة غرض إجرامي، أو يحيله إلى ما يدور في رأسه، فيلوي عنقـه، وهـذا ما نعانيـه حيال «الحفظـة المتعالمـين»، الذين يـرددون ما قرءوه بلا تدبر ولا روية ولا ورع.

فالرجل اسـتخدم في مسـعاه هذا الآية الكريمة التي يقول فيها رب العزة سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

فيقع هنا في اسـتبدال عجيب، وكأنه يضع مكتب الإرشـاد موضع «الله» والعيـاذ بالله، ويضع محمد مرسي موضع الرسـول، وهـذا ضرب من الخبل،

وبالتـالي فإن الوقوف ضدهما يسـتوجب القتل. كـما أن الذين يعترضون على مـرسي وجماعتـه، لا يحاربونهم بالمعنـى والطريقة المتعـارف عليها في الحرب والقتال، إنما ينافسـونهم سياسيًّا، وإن احتدت المواجهة فتنزلق من المنافسـة إلى الـصراع، وليس حمل السـلاح، بل إن الذين يهددون بحمل السـلاح هم مناصـــرو مـرسي، ولنعـد إلى تصريحـات خيرت الشـاطر قبل إعـلان نتيجة الجولـة الثانيـة من انتخابات الرئاسـة، ولنعد إلى تهديـدات «حازمون» ومن لف لفهم.

كما أن استشهاد شعبان بحديث نبوي عن درء الفتنة وقتل مثيريها، ينطلق مـن مقدمـة خاطئة؛ وهـي أن مرسي هـو «ولي الأمـر العـادل» بالمعنى الذي اصطلـح عليـه الفقهاء، وبالتالي لا ينبغي الخروج عليـه، أو تجب مبايعته على المنشط والمكره. فمرسي حاكم لا ولاء له إلا لمشروع جماعة الإخوان، والذي يثبت كل يوم أنه لا يمثل الإسـلام تمثيلًا صادقًا وأمينًا، فمفتاح الإسـلام هو «الصدق» و«الأمانة» وهما الفضيلتان اللتان كان يتسـم بهما الرسول ﷺ قبل أن يوحى إليه، ولا يمكن لمن يكذبون كما يتنفسون، ويحولون الدين إلى مجرد أداة للتسويق والتعبئة السياسية أن يشكلوا رافعة للإسلام - وحتى لو تعاملنا مع ما عليه الإخوان بوصفه «اجتهاد في الإسـلام» فهو اجتهاد ينكشف الآن خطؤه.

والآية التي اسـتخدمها الدكتور شعبان هي رقم (33) من سورة المائدة، اقتطعها من بين أخواتها متعجلًا أو مغرضًا، ولو عاد إلى الآية (32) لوجد أن الله تعالى يقول فيها: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ

نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًاۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِي ٱلْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ﴾. وليسأل نفسه: من الذي يقتل الأنفس الآن في شوارع مصر؟ ومن الذي يخون الأمانة والعهد ويخرج عن التعاقد؟ وليعرف شعبان وأمثاله أن أخذ الروح هي منازعة لله في مشيئته، فالذي يعتزم قتل شخص ويقول: سأقتله في اللحظة الفلانية، ويتربص له لتحقيق هذا الغرض الدنيء، يتصور أنه هو من يحدد أجله، وهذه مسألة من الغيبيات التي احتفظ الله تعالى بها لنفسه، وإن توهم الساعي إلى القتل أنه مجرد أداة لله في هذا الفعل، فالله طيب لا يقبل من الأعمال إلا الطيب، والقتل من أخبث الخبائث، و أكبر الكبائر.

إن شعبان مستسلم فيما تفوه به، وتقهقر عنه في انسحاب خجول، للرؤية السياسية التي كان يروجها من حولوا «الخلافة الراشدة» إلى «ملك عضوض» إذ كانوا ينعتون كل من يتصدى لظلمهم بأنه «مرتد» حتى يستبيحوا دمه، لأنهم لو قالوا عنه «متمرد» مثلًا، لخلعوا عليه شرعية أخلاقية وسياسية، وبذا استعملوا الدين سيفًا لإطالة عمر ملكهم بقطع رقاب فاضحيهم ورافضي جورهم، وهذا هو المعين الذي يغرف منه شعبان، بوعي أو من دونه.

لكن هل فتاوى القتل جديدة؟ والإجابة بالطبع لا، إنها قديمة قدم الاستبداد والطغيان والتعصب في حياة البشر، عانتها كل المجتمعات الإنسانية، وأتباع الأديان السماوية، حيث سعى السلاطين المستبدون والملوك الجائرون إلى تكفير من عارضوهم، وتصدوا لظلمهم، وحرضوا

النـاس ضدهـم، وكانت أدواتهم في التكفير رجال دين أو علماء دين، فعُذبت أبدان، وأُزهقت أرواح، وسُـجنت أنفس، وحُرقت كتب، وشُـوهت سمعة أطهار أبرار، لكن التاريخ طمس سـير الظالمين بينما سـجل قصص المدافعين عن الحق والمتصدين للباطل والمنحازين إلى أشواق الناس إلى العدل والحرية والكفاية والمساواة.

وكنـا قد ظننـا أن التكفير والعنـف النابعين من تصـورات وفتاوى دينية قـد ذهبـا إلى غـير رجعـة، بعـد أن عانيناهمـا طويـلًا منـذ أربعينيـات القرن العشرين على أيدي جماعة الإخوان ثم مطلع الألفية الثالثة على أيدي الجماعة الإسلامية ومختلف التنظيمات الجهادية، إثر سعي جماعات وتنظيمات اتخذت من الإسـلام أيديولوجية لها إلى تطبيق ما سبق أن قاله فقيهها الميت الحي ابن تيمية: «أي من طائفة امتنعت عن تطبيق شريعة من شرائع الإسـلام الظاهرة والمتواترة، قوتلت عليها، والقتال لمجرد المنع لا على جحد الوجود».

وظـن البعـض أن انخـراط أتبـاع التنظيـمات والجماعـات الإسـلامية في الحيـاة السياسـية من بابها المشروع، سـيقضي على ما تبقى مـن احتمال لوقوع العنـف، لكـن فُجعنا بعودة الإخوان أنفسـهم، بعد أن تباهـوا طويلًا وكثيرًا بتطليـق العنف إلى غير رجعة إلى الاعتداء عـلى معارضيهم، بقتلهم واعتقال بعضهم واحتجازهم وتعذيبهم واسـتجوابهم في سـماجة وقسوة ضارية، ثم توالي الاتهامات لهم بخطف شـباب الثورة والاعتداء عليهم بإفراط، وتهديد آخرين بالسـحل والقتـل، بل وصل الأمر إلى حد تعزز الشـكوك في أن فرق الإخـوان، التي سـمع الناس هديرها بهتـاف «قوة .. عزيمـة .. إيمان»، تدبر أعـمال عنف من قبيـل الحرق والتحرش الجنسي الممنهـج بالفتيات لتخويف

النساء من المشاركة في الاحتجاجات على حكم الجماعة، وكذلك شيطنة الثورة. وهذا العنف أوجد عنفًا مضادًّا، بعد أن كفر قطاع من شباب الثورة، للأسف، بالمسار السلمي.

ومع الإخوان أو إلى جانبها علينا أن ننظر إلى حلفاء الجماعة الذين كنا نظن أنهم قد طلقوا العنف إلى غير رجعة، لكن ها هي الأيام تثبت أنهم أوقفوا العنف ضد السلطة لكنهم لم يتخلوا عنه حيال المجتمع بشتى أطيافه.

فعلى مدى السنين التي سبقت ثورة 25 يناير، لم يفلح العنف المضاد في وأد الجماعات والتنظيمات الإسلامية المتطرفة أو تحجيمها وإضعافها إلى الدرجة التي تخرجها من حيز الفاعلية إلى هامش الخمول والخمود، الذي تفقد فيه القدرة على تعبئة تابعيها وتجنيد غيرهم، وتعجز عن تحدي السلطات والحكومات، سواء عبر الخطاب والرموز أو من خلال الحركة في الواقع، والتي تبدأ من «المنشورات» المعادية لتنتهي عند ارتكاب أعمال العنف في أقصى صورها.

وطيلة العقود التي خلت والحركة الإسلامية الراديكالية، بشكل عام، تسير بشكل حلزوني متصاعد، يتشكل من حلقات متتالية، تتسع كلما تقدمنا في الزمن، وهي إن هبطت أو تراجعت إلى الخلف بفعل الضربات الأمنية الكاسحة، فإنها تدخل مرحلة كمون، تقصر أو تطول حسب الأحوال، ثم تعود أقوى مما كانت، إما على اسمها القديم وهيئتها السابقة، أو في صورة جماعات جديدة، تحمل أسماء أخرى، ويتزعمها قادة آخرون، لكنها تتبنى الأفكار نفسها، وتقدم على التصرفات ذاتها، وكأن شيئًا لم يحدث.

وهـذا النمـو المتصاعد لهـذه التنظيـمات والجماعـات، المصحـوب بعودة بعضهـا إلى المربـع الأول في الفكر والحركة، جعل بعـض الحكومات العربية عـلى اختلافها، تؤمن بثلاثة أمور رئيسـية، أولها أن هنـاك ضرورة لعدم ترك المجـال الدينـي بمعناه الواسـع حكرًا على الجماعـات والتنظيمات السياسـية ذات الإسـناد الإسـلامي، أو التي تتعامل مع الإسـلام بوصفـه أيديولوجية سياسـية، تسـاعدها في كسـب الشرعية والتمدد الاجتماعي وتبرير سـلوكها وتفسـيره. ومن ثم فإن الحكومـات العربية راحت تزاحـم هذه الحركات في اسـتغلال الحيـز الديني، بل تصارعهـا من خلال تبني خطـاب ديني مضاد، أو إنشـاء كيانـات موازية تنتج مثل هذا الخطاب وترعاه، وتسـعى في الوقت ذاتـه إلى تعبئـة قطاعات مـن الجماهير حول السـلطة، ودحـض أي اتهامات ترمـي بها الجماعات الإسـلامية النظم الحاكمة لتصورها بأنهـا نظم مغالية في العلمانيـة وتعمـل ضد الدين، أو لا تعطيه وزنه الحقيقي في الأمور السياسـية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

والأمـر الثـاني هو دخـول بعض الأنظمـة، وفي مطلعها النظـام المصري، في حـوار مع الجماعات الإسـلامية التي طرحـت نفسـها بوصفهـا «معتدلة»، وتمكين بعضها من الاندماج في الحياة السياسية المدنية، عبر تكوين الأحزاب والمشـاركة في النقابات المهنية والجمعيات الأهلية. وهذا التصرف اسـتهدف تحويـل هـذه الجماعات إلى قوة مضافـة وإيجابية، وقطع الطريـق على تطرفها، أو لجوئها إلى العمل تحت الأرض، وتخطيطها لارتكاب العنف ضد السـلطة والمجتمع.

أمـا الثالـث فهـو فتح الباب أمـام الجماعـات المتطرفة للعـودة عن نهجها

العنيـف، والتوبة عـما ارتكبته في الماضي مـن أعمال يجرمهـا القانون ويحرمها الشرع الحنيف، ومراجعة الأفكار والأطر والتخريجات الفقهية التي بررت لها العنف، وصورت لها المختلفين معها في الرؤى على أنهم فاسقون أو جاهلون أو كافرون، وجب الضغط عليهم، بدءًا من النصيحة وانتهاءً بالقتل.

وقـد بدأت محاولات إقناع المتطرفين الإسـلاميين بالتخـلي عن أفكارهم ومراجعـة مواقفهـم مع محاكمة «جماعـة المسـلمين» المعروفة أمنيًـا وإعلاميًا باسـم تنظيـم «التكفـير والهجرة» فقد دخلـت هيئة المحكمـة في حوار فقهي عميـق مع أفراد هذه الجماعـة لتفنيد آرائهم وفضح مواقفهـم وتعريتهم أمام الرأي العام، وكان الهدف من هذا الحوار، ليس فقط الوقوف على أفكار هذه الجماعـة بما يظهر مخالفتها للقانون، بـل هزيمتها فقهيًا، بما يخلع عن تصوراتها البريـق الذي كانت تحمله وقتهـا، من جرأة على السـلطة والمجتمع، وتقديم حلول بسـيطة لبعض المشـاكل الاجتماعية، وجني فضائل المغامرة، أو إتاحة الفرصة للتمتع بلذة العيش في خطر، التي يرومها بعض الشـباب. لكن هذه المحاولة تكسرت أمام إصرار شـكري مصطفى وأتباعه على مواقفهم، وأمام أوهامـه التـي صورت له حتى لحظة صعوده إلى المشـنقة أنه نبي آخر الزمان، ولذا لن يسـتطيع أحد أن ينال منـه، وأن أفكاره ولدت لتعيش وتنتشر، لأنها تحاط بحماية الله ورعايته.

والخطوة الثانية تمثلت في حملات الوعظ والإرشـاد التي رعتها السلطات المصريـة أيام حكم مبارك وقامت على أكتاف رجـال من الأزهر والأوقاف، وتوجهت مباشرة إلى «الجماعة الإسلامية» التي نشطت بشكل ملحوظ أواخر السـبعينيات وأوائـل الثمانينيـات من القـرن المنصرم حتى أصبحت تشـكل

تحديًا كبيرًا للنظام الحاكم. وكانت هذه الحملات تستهدف سـجناء الجماعة وطلقاءها على حد سواء، لكنها لم تثمر شيئًا ذا بال، فالجماعة الإسلامية كانت وقتها تعيش أزهى مراحلها، بعد أن اشـتد سـاعدها، بشـكل ظاهر، وكانت تتوهم أن بوسعها أن تصل إلى السلطة في زمن يسير؛ ولذا تعاملت مع مسألة الوعظ هذه باستهتار شديد. كما أن أغلب من قاموا بعملية الوعظ هذه كانوا مرتبطين بالسلطة، أو غير مشهود لهم بالكفاءة الفقهية والاستقلالية والنزاهة والورع.

لكـن الجماعـة تفاعلت بإيجابيـة مع هذا الحـوار بعد هزيمتهـا في الصراع المسلح ضد السلطة، والذي امتد من عام 1988 إلى عام 1997، ثم افتقادها التعاطف الشعبي بعد امتداد عنفها إلى المجتمع، فضلًا عن شعور قادتها أنهم قـد يقبعـون في السـجن حتى توافيهـم المنية، في ظـل قانون الطـوارئ الذي لا يحترم انقضاء فترات محكومية السـجناء السياسـيين، ممن ترى السـلطة أن تواجدهم طلقاء بين الناس يشـكل خطرًا جسـيمًا عليهـا. وتجلى هذا التفاعل الإيجـابي في المراجعـات التـي أعلنها قادة الجماعـة، وتضمنتها كتيبات سـتة، صدرت عن دار نشر مصرية، وخرجت إلى الناس، ليقرءوها، ويكتشفوا من ثنايا سـطورها أن الجماعة الإسـلامية تخلت عن أفكارها القديمة التي حواها كتابها الأساسي «ميثاق العمل الإسلامي» الذي أصدرته في مطلع الثمانينيات، وعرف الناس منه إطارها الفكري والفقهي، وأهدافها، ووسائل عملها.

ووصل الأمر إلى ذروته في البيان الذي أصدره منظر وفقيه القاعدة الأول سـيد إمـام عبد العزيـز، المعروف باسـم الدكتـور فضل، من أحد السـجون المصرية، وطرح فيه مبادرة تحرم التوسـع في القتل باسـم الإسـلام، وتستنكر

إزهاق الأرواح على خلفية الجنسية أو اللون أو المذهب، وترفض استحلال أموال المعصومين، وتخريب الممتلكات.

ثم جاء البيان السياسي الذي أصدره القياديان البارزان في تنظيم الجهاد عبود وطارق الزمر، وأعلنا فيه تأييدهما للمراجعات الفقهية التي بدأها الدكتور فضل، وانطلقا من اقتناع بأن «حالة الصراع التي مرت بها مصر في التسعينيات قد أضرت كثيرًا بالبلاد على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وحقوق الإنسان، ولذا بات على التيار الإسلامي تحمل المسئولية وترتيب الأولويات والنظر في مصالح العباد ومد يد العون للخروج من هذه المحنة وتلافي أسبابها وآثارها وطرح متوازن يحقق الوجود السلمي المشروع للتيار مع كف الأيدي عن الاقتتال الداخلي والصراع الدامي بين الأطراف».

وبغض النظر عن مدى مصداقية ما نسب إلى فضل والأخوين الزمر من عدمه، فإن اقتناع السلطات بفتح باب الرجوع والمراجعة أمام العناصر المتطرفة كان يتنامى كل يوم، رغم تخوف البعض من أن تكون هذه المراجعات مجرد تكتيك يتبعه المتطرفون، ليتحرروا من السجون، ويعدوا العدة للعودة إلى المواجهة المسلحة من جديد. وكان هناك داخل دولاب السلطة من ظل يعتقد دومًا في كل الأحوال أن ترك باب الرجوع مفتوحًا أمام المتطرفين ليندمجوا في المجتمع من جديد، مصحوبًا بتمكين «الإسلاميين» المعتدلين من العمل في إطار الشرعية السياسية والمشروعية القانونية، يفيد كثيرًا في تضييق دروب التطرف، بعد أن أظهرت الحلول الأمنية الصرف عجزها عن وضع حد له.

وزادت هذه القناعة بعد دخول تنظيم الجهاد على الخط بمراجعة الدكتور فضل. وكان شـيئًا حميدًا وقتها أن يدور حوار ونقاش علمي عميق، متكامل الأركان، حول الوثيقة التي أطلقها هذا الرجل ووسـمها بـ «ترشـيد الجهاد في مـصر والعالم». وكان من الطبيعي أن يمتد هذا الحوار إلى مضمون الوثيقة وشكلها والسياق الزماني والمكاني التي رأت فيه النور.

وقـد دافع كثيرون مـن المفكرين والمثقفين وقتها عن هذا المسـلك، ورأوا أنه من الضار بالمصلحة العامة أن ينزلق النقاش إلى «التصيد» أو «التشـكيك الكامل» أو «المصـادرة» على الثمار المنتظر أن نجنيها من المراجعات الأخيرة، بدا الاهتمام بالبناء على ما جرى، والاسـتفادة منـه، والتعبير عن الأمل في أن يكـون مـا جاء في هذه الوثيقة هـو بداية، وأن تتوافر للمراجعات المقبلة كل عوامل العدل والنزاهة والقوة والديمومة، وأولها أن تتم في الهواء الطلق بين الناس، وعلى مسـمع ومرأى منهم، فتخرس ألسنة المشككين، وتبطل حجج المرجفـين، وينفتح الباب على مصراعيه أمام جراحـة كاملة للأفكار المتطرفة التي ابتلي بها الإسـلام والمسـلمون قرابة أربعة عقـود مـن الزمن على الأقل، والتي عاناها المجتمع المصري طويلًا.

لكـن كان مـن الـضروري وقتهـا ألا نقـف عند حـد مراجعـة أو تراجع يتأسـس على المعـاني والأفكار والإحـالات والاقتباسـات القديمـة، يقلبها على وجه آخر من وجوهها المتعددة، مسـتفيدًا مـن غزارة ما يحويه علما الفقه والتفسـير من اختلافات، بل كان يجب أن ننطلق إلى صناعة «قطيعة معرفية» واضحة المعالم مع الكثير مما تختزنه بطون الكتب الصفراء. فعند تلك المرحلة كان يمكـن أن نقول بثبات وثقة إننا انتهينـا من تفاعل خلاق وهجوم إيجابي

مدروس على التراث، فمحصناه وغربلناه وساءلناه بوصفه منتجًا بشريًّا يحتمل الخطأ، وليس شيئًا أو معنى مقدسًا، يمكن أن يتصور بعض المخبولين أنه قد يزيح أو يجور أو حتى يتقدم على الأسس الثابتة التي رسخها القرآن الكريم والصحيح من الأحاديث التي نسبت إلى الرسول ﷺ.

وكان من الضروري أيضًا ألا يقتصر النقاش على «علم الدين» الذي يُعنى بكل ما أسفر عن استخدام المنهج العلمي في التعامل مع النص الإلهي والحديث النبوي، فأنتج «العلوم الشرعية» بل يمتد إلى «التدين» باعتباره السلوك النابع من الدين، والمتأسس عليه، بشكل أصيل لخصه قول مأثور هو: «الدين المعاملة»، أما «الدين» نفسه فيبقى خارج ادعاء أي طرف باحتكاره، مهما بلغت درجة إلمامه بعلوم الشرع، ومهما ارتقى تدينه.

وما أنتجه سيد إمام عبد العزيز هو من قبيل «علم الدين»، بل الرجل بارع في هذا الشأن ويضاهي الفقهاء والعلماء الثقات، وآن الأوان أن ننتقل إلى معالجة أمور «التدين» ودفع كل الفرق الدينية وعلماء الدين إلى الاقتناع بأن الصواب مسألة نسبية، وليس هناك من يحتكره على الإطلاق.

ومن حسن التصرف أن كثيرًا من المناقشات والمداولات التي دارت حول الوثيقة انصبت بالأساس على جدواها في هذه اللحظة، ومدى تأثيرها المنتظر، وموقع صاحبها بين نظرائه وأقرانه وأتباعه وتلاميذه والسامعين لكلامه والمؤتمرين بأمره، ثم محاولة مضاهاتها بما جاء في كتابيه المؤسسين «العمدة في إعداد العدة» و«الجامع في طلب العلم الشريف»، لتقف على مقدار التطور الذي طرأ على الرجل، والتعديل الذي أدخله على أفكاره.

لكـن أغلـب المناقشـين والمهتمـين لم يصوبـوا أهدافهـم إلى مـا هـو أبعد من «وثيقة» تدور في فلك المعاني الماضية، وتتخذ من طريقة الأسلاف في التفكير والتدبـير مسـلكًا أساسـيًّا، قد يجعلها برمتهـا منتمية إلى زمن غابـر، أكثر من انتمائهـا إلى القـرن الحادي والعشريـن الذي يحتاج إلى رؤيـة مغايرة للتيارات المسيسـة التي ترفع من الإسـلام شعارًا لها، أو تحوله إلى أيديولوجية، أو إطار للحركة الاجتماعية.

وكان الأولى إلى جانـب مـا تناولتـه أقـلام المتباريـن حول الوثيقـة مدحًا وقدحًـا، يتـدرج مـن السـطحية إلى العمق ومـن العـرضي إلى الجوهري، أن يُعطـي اهتمامًـا كافيًا بالبحث عن سـبل أكثر نجاعة تجذب التفكير السـياسي للإسلاميين، المعتدلين منهم والراديكاليين، إلى مستوى ملائم لزماننا هذا، بل كان من الأفضل أن نشجع الجميع على التمعن في إمكانية «تديين السياسة»؛ أي منحها إطارًا أخلاقيًّا يبعدها عن الغش والخداع والمخاتلة الملتصقة بها في أذهـان القاصي والداني، وليس في مواصلة «تسـييس الديـن»، وهي الطريقة التـي لا يزال سـيد إمام عبد العزيز، وكل مـن يلف لفه، يدور في فلكها حتى بعد قيام ثورة يناير.

وكان مـن المهم ألا يشـارك كل من ناقش هذه الوثيقة وتدبرها، شـفاهة أو كتابـة، في التسـويق لوهـم يعتقد في أن مثـل تلك المراجعـة أو مراجعات الجماعـة الإسـلامية من قبل سـتقود حتـمًا إلى القضـاء على التطـرف الديني، وسـتمنع انزلاقـه إلى ممارسـة العنف ضـد السـلطة والمجتمع. فهـذا لن يتم إلا بمعالجة الأسـباب والدوافع التي تؤدي إلى التطرف، ومن ثَمَّ الإرهاب، سواء أكانت مادية أم فكرية.

وهـا هو الزمن قد طوى هـذه الوثيقة، وتراكم الغبـار على الكتاب الذي حواهـا ودفـع به إلى سـوق المطالعة والقـراءة، لكن ها نحن نعـود إليها وإلى مراجعـات الجماعـة الإسـلامية كلـما لاح في الأفق تطرف فكـري أو إرهاب مسلح أو تهديد بالعنف ضد القوى السياسية والكتاب والإعلاميين.

ففـي الحقيقة كان الأهم من هذه المراجعات دومًا والأشـد تأثيرًا منها هو إيجـاد قطيعة مع الأسـباب التي تغـذي التطرف، وتدفعه دفعًـا ليصير إرهابًا ممقوتًـا. أما معالجـة العَرَض دون المرض، والتهليـل لبعض صفحات تصدر هنـا أو هناك، ودفن الرءوس في الرمال حيال تجريف القيم الإنسـانية والمدد الروحي وإشاعة الظلم والفقر والاستبداد، فلن يخرج بلادنا من هذه الدائرة الجهنمية.

لكـن كل هـذه المحاذيـر راحـت هبـاء أمـام فرحـة الجميـع بمراجعات «الجماعة الإسـلامية» وتراجعـات مفتي تنظيم الجهاد، لنسـتيقظ عقب ثورة يناير على دق طبول حرب جديدة من قبل هؤلاء على المختلفين معهم.

فالدكتور فضل لم يلبث أن عاد إلى التكفير، وهذه المرة كفر مرسي نفسـه، في حوار مطول نشرته صحيفة «التحرير» بعدديها الصادرين يومي 30 و31 مارس 2013.

وفي هذا الحوار رأى إمام أن «الدستور والقانون عمل كفري، وميليشيات الإخـوان طواغيت، ومعظم أعضاء مكتب الإرشـاد مرتدون، وقتلى الجماعة كفار وليسـوا شهداء؛ لأنهم سقطوا في سـبيل الطاغوت، بينما ضحايا مرسي مـن المعارضة شـهداء، وكل من انتخب مرسي أو أيده ولـو بكلمة أو بقرش

مرتد، ومعارضة مرسي واجب شرعي، ومقرات حزب الإخوان مثل بيوت عبـادة الأصنـام، والجماعـة تضمن حكـم الكفـر في مصر لكي تـرضى عنها أمريكا. والبرلمان مجلس شرك».

ويتطابق هذا مع ما ذهب إليه محمد الظواهري، زعيم السـلفية الجهادية، حـين قـال: «يمكـن أن نلجأ إلى الجهـاد والعنـف داخل المجتمـع، إذا خرج الحاكـم عـن الشريعة الإسـلامية، مثلـما فعل مبارك وبشـار الأسـد .. نحن عبيـد، نفعـل ما أمرنا الله به .. وتصورنا عن الحكم الإسـلامي لم يتحقق بعد صعـود جماعة الإخوان المسـلمين إلى الحكـم، وليس بيننا وبـين محمد مرسي ولا جماعة الإخوان المسلمين اتصال، ولا نسعى له، ولكننا نرحب بأي دعوة للحوار».

وقبـل حوار فضل وتصريحات الظواهري كان هناك من هتفوا «يا شريعة فينـك فينك .. حكم الإخـوان بينا وبينك» .. أعتقـد أن الذين صرخوا بهذا الهتاف لم يصل إلى أسماعهـم أنين مرسي وهو يقول لمن التقاهـم من كبار رجال جماعـة الإخـوان أخـيرًا: «رؤية الأمور مـن نافذة الرئاسـة تختلـف تمامًا عن رؤيتهـا مـن نافذة التنظيم»، لكنهم بالقطع أنصتـوا إليه وهو يقول من طرف لسانه «دولة دستورية وطنية ديمقراطية حديثة»، وربما تعجبوا وقتها، لكنهم كظموا غيظهم، وقالوا في أنفسهم: «الكل حادث حديث».

فمرسي الذي أفرط في الكلام عن «تطبيق الشريعة» في حملته الانتخابية، من دون أن يعرِّف سـامعيه ماذا تعني الشريعة لديـه؟ أتى الوقت الذي يجد فيه من يحاسـبه على «الدعاية الانتخابية» التي غالبا ما تكون مذيلة بالأكاذيب والحيل،

وموشاة بالوعود البراقة، بل يمتد الحساب ليس على ما قصد مرسي وما كان يدور في رأسه وهو يطلق كلامًا زاعقًا لجذب الكتلة السلفية إلى جانبه في مواجهة منافسيه، لكن على ما فهم هؤلاء وما علقوا من آمال على رجل ينتمي إلى جماعة كثيرًا ما رفعت شعار «الإسلام هو الحل»، وربحت به بعض معاركها، من دون أن تحدد أيضًا ماذا تقصد بذلك، أو تقدم تصورًا موسعًا يبين للناس كيف تترجم الشعارات إلى برامج في المجالات كافة، واكتفت أيامها بالهمس في أذن كل من سأل: أين البرنامج؟ مجيبة: الشيطان يسكن في التفاصيل.

جاءت لحظة التفاصيل، واستيقظت كل الشياطين، ولا مهرب من هذه الحقيقة بمزيد من الوعود والعهود والأكاذيب السياسية، فأنصار مرسي من غير جماعته التي لا تزال تسمع وتطيع، يتوزعون على فريقين، الأول صغير يكفره، ولا يرى فرقًا كبيرًا بينه وبين «مبارك العلماني» والثاني يطالبه بـ«شرع الله»، ونظم مليونيات، في سبيل هذا، غير معني بأي حسابات سياسية، يضعها مرسي في رأسه، مثل العودة مرة أخرى من «القفز» إلى «التدرج» الذي كثيرًا ما سلكه الإخوان في تمهل وتؤدة، لأن الظرف قاهر و«الضرورات تبيح المحظورات»، أو خوف الإخوان من نقد الخارج لأسلوب حكمهم، لاسيما حليفتهم الحالية وهي الولايات المتحدة الأمريكية التي رتبت أوراقها الجديدة في منطقة الشرق الأوسط برمتها على أكتافهم، وهم يدركون جيدًا أن واشنطن لم تعطهم إلا لتأخذ، وأن إغضابها ليس في صالحهم، فضلًا عن تخوف الإخوان من الإجابة عن السؤال الحتمي والضروري الذي تتهرب منه كافة القوى التي تتخذ من الإسلام أيديولوجية سياسية لها: كيف يمكن تطبيق «الحدود» في ظل عجز فادح وفاضح عن توفير «الحقوق»؟

لكـن كثيرين ممن ناصروا الإخوان ووقفوا إلى جانب مرسي لا ينشـغلون بكل هذه الحسابات، لكنهم مشغولون الآن بالإجابة عن سؤال مهم بالنسبة لهم: هل مرسي أيضا علماني كمن سبقوه؟ وهنا لن تجدي معهم أقوال يطلقها البعض من قبيل «في السياسـة لا يتناقض الإسـلام مع العلمانية الجزئية التي لا تفصـل الدين عن الحيـاة» أو «مرسي يقدر أفكار سـيد قطب التي تتفاعل بإيجابية شـديدة مع الرؤية السياسية للسـلفية الجهادية»، كما لن يستطيع أحد أن يقنعهم بأن «الشريعة» كانت مجرد لافتة رفعها الإخوان ليجمعوا السلفيين حولهم.

لكـن حين بـدأ قطاع مـن الجهاديين يكتشـف هـذه الخديعة عـادت نبرة «تكفير السلطة» التي لا شك أنها تنطوي على «عنف لفظي ورمزي» لا يلبث أن يترجـم إلى عنـف مادي، جنبًا إلى جنب مع العنف الذي تمارسـه جماعات وتنظيـمات مسيسـة تتخذ مـن الإسـلام أيديولوجية لها ضـد المخالفين لها في الرأي والاتجاه السياسي.

ومـن يطالـع كتاب منير أديب «الجماعات الإسـلامية والعنـف .. العودة إلى العمل المسـلح» قد يجد إجابة عن السـؤال المخيف الذي يتداوله البعض حاليا وهو: هل يمكن أن تعود بعض التنظيمات الجهادية وغيرها إلى ممارسـة العنف المسـلح والإرهاب من جديد ضد السـلطة أو المجتمع؟ وهنا يجيب: «المشـهد الذي جرى في العباسـية ضد المجلس العسكري، وتجمع فيه بعض القطبيـين والسـلفية الجهادية وأصحاب الرايات السـوداء لهو خير دليل على أن بذور العنف لا تزال موجودة .. فهؤلاء جمعوا معهم الآلاف من الشباب بشعار الموت في سبيل الله أسمى أمانينا، فكان هذا بمثابة ما قبل البركان». بل

يفاجئنا المؤلف بقوله: «البعض من الجماعات الإسلامية ما زال يؤمن بأفكار التكفير والهجرة، ولكنهم يفتقدون مفكرًا ومنظرًا وقياديًّا يحملهم لتنظيم يعمق هذه الفكرة لدى المجتمع ويؤصلها ويدفع نحو تطبيق قواعدها».

لكن أي رصيد لا يزال متواجدًا بيننا لأفكار شكري مصطفى التي لم تكف عن التناسل والتوالد في ركاب التنظير الأعمق والأشمل لسيد قطب وأبو الأعلى المودودي؟ يجيبنا منير في كتابه الذي ينطوي على لقاءات معمقة أجراها مع جهاديين متقاعدين أو مترقبين، قائلًا: السلفية الجهادية تيار جديد يحمل لواء العنف وله أنصار كثر يميلون إلى هذا الأسلوب، وهو يستمد قوته من التيار السلفي عمومًا في مصر، وأغلب أعضائه مروا بتجربة السجن الأليمة فازدادت أفكارهم تطرفًا بين شقي رحى التعذيب والاضطهاد، فأصبحوا أكثر إيمانًا بجدواها، ولهم شيوخهم الذين يبررون لهم هذا المسلك.

لكن ماذا عن المستقبل؟ هنا يتوقع المؤلف أن تعود «المجموعات القتالية» التي تكفر الحاكم وتكفر من لا يكفره، وبالتالي ترمي المجتمع كله بالكفر وتستبيح أموال وأعراض المسيحيين، إلى العمل من جديد، ويعزو هذا لأسباب منها محدودية تفكير أتباعها وعدم وجود روابط تنظيمية كبرى تجمعها وتمكن من السيطرة عليها.

وبعد أن يستعرض الكاتب تاريخ العنف الذي مارسه تنظيم الجهاد والجناح العسكري للجماعة الإسلامية ينتهي إلى المعضلة التي نواجهها حاليًا وهي «السلفية الجهادية»، وهؤلاء يعتبرون أنفسهم امتدادًا لتنظيم القاعدة

وحركة شـباب المجاهدين في الصومال، وحركة طالبان في أفغانسـتان، وقد رفضـوا المراجعات الفكرية كافة؛ سـواء التي قام بها قادة الجماعة الإسـلامية أو مفتـي الجهـاد الدكتور سـيد إمـام عبد العزيـز، ووصفـوا أصحابها بأنهم «تراجعـوا عـن فريضة الجهاد» التي يتمسـكون بهـا، وهم «ليـس لهم تنظيم واضـح أو إطـار يتحركون من خلاله، لكن... لهم شـيوخ يأخذون عنهم .. وهـم ينتشرون في كل أنحاء مصر، لاسيما في سيناء».

وبعـد مقابلات ودراسـات وغـوص في التاريـخ القريـب للعنف الذي مـورس عـلى خلفية رؤى فقهية ملتويـة تحاول أن تسـند مضمونها إلى النص الإسلامي ينتهي الكاتب إلى قول خطير يعرضه في ثقة قائلًا: «الفترة القادمة سوف تشهد عملًا مسلحًا ربما يكون ضعيفًا أو محدود الأثر من الناحية المادية، ولكن أثره المعنوي سيكون كبيرًا. وهذه العمليات ستكون عشوائية».

وقـد عثـرت أجهزة الأمـن المصرية بعـد قتـل واعتقال أعضـاء مجموعة إرهابية أطلق عليها «خلية مدينة نصر» في سـبتمبر 2012 على وثيقة تسـمى «فتح مصر» تبين تواجد نية مبيتة لديها لممارسـة العنف على نطاق واسـع ضد الجميـع، فقـد نصت على أن «رئيس الجمهورية محمد مرسي كافر، ومؤسـس جماعة الإخوان حسـن البنا كان عميلًا للسفارة البريطانية، والإخوان لا دين لهم ولا شرع، ويستقوون بالأمريكان، وليسوا جادين في تطبيق الشريعة، بل إنهم على اسـتعداد لوضـع أيديهم في يد إبليس للحفاظ على السـلطة وتمكين تنظيمهـم من مصر، وهم لا جهادًا صنعـوا ولا معاهدات قطعوا، ويعملون عـلى تفتيت قوة المجاهديـن، ولديهم القدرة على هذا، ولذا يجب الاسـتعداد لمواجهتهم بالقوة».

ولم تقصر الوثيقة القتال ضد الإخوان فحسب بل رأت أن «قتال الجيش والشرطة واجب، وقتل الإعلاميين حلال، وقتال الصوفية واجب أيضًا لأنهم مشركون بالله». ووضعت الوثيقة ستة بنود رئيسية لأتباعها، بعد استشهادات بآيات وأحاديث التوى تأويلها وآراء فقهية نزعت من سياقها. ويمكن ذكر ذلك على النحو التالي:

1 – اكفروا بالطواغيت وعادوهم وأبغضوا من أحبهم أو جادل عنهم أو لم يكفرهم، لأن مثل هذا قد كذب على الله وافترى، إذ فرض الله عليه الكفر بهم والبراءة منهم ولو كانوا إخوانه وأولاده.

2 – اقتلوا من أعان كافرًا من المسلمين حتى لو صلى وصام، وكائنًا من كان وحيث كان، سواء حاكمًا أو محكومًا.

3 – إن الإنسان إذا أظهر للمشركين الموافقة على دينهم، مداراة لهم ومداهنة لدفع شرهم، فإنه كافر مثلهم، وإن كان يكره دينهم ويبغضهم ويحب الإسلام والمسلمين.

4 – تولي الكفار كفر أكبر، وهم أربعة أنواع: المحب للكفار من المنادين بالديمقراطية أو الحداثيين، ومن أعان الكفار على المسلمين كالذي يعين النصارى واليهود، وكل من تحالف مع الكفار وعقد معهم حلفًا لمناصرتهم ولو لم تقع النصرة، ومن صنع ما يصنعه الكفار في السياسة من تكوين برلمانات وهيئات ولجان كتلك السائدة في بلاد الغرب.

5 – لا يجوز تولية الكفار والنصارى مناصب مهمة، لاسيما بعد أن انقلبت الأحوال في هذا الزمان باتخاذ أهل الكتاب وزراء.

6 - كل أعـوان الحـكام من علماء الديـن والكتاب والمفكريـن والإعلاميين كفـار، لأنهم يدعـون دومًـا إلى التصالح مـع الحكومـات الخارجة على الشريعة.

إنها ذات الأفكار التي يتغنى بها «تنظيم القاعدة»، فهل للقاعدة تواجد في مصر عقب ثورة يناير منتهزة فرصة وصول الإخوان إلى السلطة؟

والإجابـة تتطلـب منا أن نعود قليلًا إلى الـوراء، حيث أيام حكم الرئيس المخلوع حسـني مبـارك. فوقتها كان جنـرالات الداخلية كثـيرًا ما يصنعون قضايا خطرة، ليستمروا في مناصبهم، وتزيد منافعهم، وتقوى حاجة الحاكم إليهـم. فقد كنا نقرأ في الصحف أخبارًا عـن ضبط إرهابيين بين حين وآخر، بعضهـا كان يبـدو حقائـق دامغة، مـن زاوية ما يقـدم في ركابها من شـواهد ودلائـل، وبعضهـا لا يحمل برهانًا ناصعًا وسـاطعًا على ما بـه من مضمون، ويشوبه التصنع والاختلاق.

وذات يـوم قـرأت خـبرًا مـن هـذه النوعية في صـدر الصفحـات الأولى لصحـف عدة، وأعملت فيه عقلي وما لدي من معلومات وخبرة بالتنظيمات المتطرفـة، فكرًا وحركة، فوجدت أن الفسـاد والزلـل والخلل يضربه من كل جنباتـه. وبالمصادفة قابلـت المحرر الذي كتبه في اليوم التالي، وكان هو يحظى بوضع مميز في تغطيته لأخبار وزارة الداخلية، فسألته على الفور:

- هـل الخـبر الـذي كتبه بالأمـس عن ضبط خليـة إرهابية في حي شـبرا صحيح أم مصطنع؟

فابتسم وقال:

- ماذا تعني بالاصطناع؟

فقلت له:

- هناك قيادات في وزارة الداخلية استمرت في مواقعها، وحازت ثروات طائلة ومكانة هائلة ونفوذًا واسعًا على خلفية محاربة الإرهاب. وهذا وضع بدأ منذ شرارة الصدام بين «الجماعة الإسلامية» في أكتوبر 1988 واستمر حتى حادث الأقصر في يوليو 1997. وبعد مراجعات الجماعة، واندماج الجهاد في «القاعدة» وكفه عن استهداف مصر بعد أن انحاز إلى بن لادن في قتال العدو البعيد؛ أي الولايات المتحدة وإسرائيل، على حساب العدو القريب؛ أي الأنظمة الحاكمة، لم يجد هؤلاء الجنرالات لهم وظيفة، ويخشون من تهديد مصالحهم ومنافعهم، وبالتالي يمكن أن يصطنعوا قضايا إرهابية، أو يهولوا مما يفعلونه، ليقتنع من بيده الحكم أن البلد مستهدف، وأنهم حماته، ولذا يطلق لهم العنان يفعلون ما يشاءون، ويغدق عليهم العطايا.

وعندها أطرق برهة، ثم قال:

- سأبين لك حقيقة الأمر، وأنا واثق من أنك ستتفهم موقفي، وتعذر ضعفي.

- تفضل، وأنا مقدر الأمور.

- هذا الخبر أملوه علي وعلى كل محرري الداخلية أمس الأول، وطلبوا بأنفسهم أن يوضع في صدر الصفحة الأولى، لم يصطحبنا أحد معه لنرى شيئًا على مسرح الأحداث، وليست لدينا معلومات من مصادرَ مستقلة. ومثل هذه الأخبار لا مهرب منها، ومقابل هذا يتركون لنا حرية تمرير أخبار أخرى صحيحة بعضها يدين وزارة الداخلية وأفعالها على خلفية أخبار مختلفة.

أتذكـر هذا وأنا أرى إفراطًا في الحديث عن ضبط خلية لتنظيم «القاعدة» في حـي مدينـة نـصر، وأتمنى ألا يكـون الأمـر اصطناعًا جديـدًا، وأن تكون أجهزتنـا الأمنيـة يقظـة لحفظ أمن البـلاد، لا للتدليس على النـاس والرئيس فيزداد خوفًا وانكماشًـا ويسرع إلى فرض قوانين استثنائية تصفي الثورة تمامًا، وقد يكون الرئيس نفسه على علم وفهم لما يجري، ويسعده أو يحقق مصلحته عـودة القبضـة الأمنية الباطشـة؛ نظرًا لأنـه لا يمتلك حلـولًا واضحة ـ على الأقـل حتـى الآن ـ للمشـكلات الحياتيـة المزمنة، ولا يعـرف كيف يتصرف حيال التركة الثقيلة الموحشة التي خلفها مبارك ورحل.

كان هذا فيما سـبق، أما بعد الثورة فقد جاءت الفرصة السـانحة للقاعدة وملحقاتهـا مـن مختلف تنظيـمات السـلفية الجهادية تتسـلل إلى مصر وتوقظ خلاياهـا النائمـة داخلها؛ ولذا أطلت عناصر تكفيرية برأسـها على السـاحة وظهرت بيارقها ومواقفها في أحداث عدة وفي جُمَع متلاحقة بميدان التحرير وأمام السـفارة الأمريكية وقت الاحتجاج على الفيلم المسيء للرسـول عليه الصلاة والسـلام، وبانت خطورتها جلية في سـيناء الحبيبة الغالية، واسـتغل بعضهـا الإربـاك الذي أعقب انـدلاع الثورة في ليبيا وزحـف إلى مصر قادمًا من أماكنَ عدة.

لكن هذا الظهور لم يؤخذ في البداية على محمل الجد، أو كان محل ريبة حتى من بعض القوى المدنية التي رأت أن هذا الأمر يجب أن يأخذ حيزه الطبيعي، ومكانه الصحيح، واتجاهـه الحقيقي، بعيدًا عن التهوين والتهويل، أو حرف الخط البياني للحدث والواقعة لينزلق إلى مساحات أخرى عهدناها وعرفناها أيـام مبارك، وكانت تقود إلى تجديد العمل بقانـون الطوارئ، وفرض محاكم

عسكرية، وإطلاق يد رجال أمن الدولة ليفعلوا ما يشاءون دون رقيب ولا حسيب، ولفت انتباه الناس بعيدًا عن قضاياهم الأولى بالرعاية، ومشكلاتهم الملحة الواجبة الحل.

ومن الطبيعي أن نرى أن من بيده السلطة عليه أن يؤمن إيمانًا جازمًا باتًّا بأن مواجهة التكفير والعنف ليست أبدًا بالإفراط في القمع والقتل والتعذيب البشع، بل بتشجيع الخطاب الديني المعتدل الذي يروم تحقيق الامتلاء الروحي والسمو الأخلاقي والعمل الخيري، وليس حصد الكراسي والمناصب وإذكاء الصراع السياسي.

ومن الطبيعي أيضًا أن نرى أن هذه المواجهة تتطلب تعزيز التفكير العلمي، وتمتين المسار المدني في السياسة والاقتصاد والاجتماع والعمران، وإطلاق مشروع وطني هائل، يقام في ظله العدل الاجتماعي وتعلو الحريات العامة وترتفع كرامة المصريين، وتستوعب طاقة الشباب فلا يصبحون فريسة للتنظيمات الإرهابية سواء كانت داخلية نبتت كالهالوك في هذه الأرض، أو حملتها الريح إلينا من الخارج شظى وقذى.

وكان من الطبيعي أيضًا أن نذكر كل من تسول له نفسه أن يلجأ إلى سفك الدماء أن من حملوا البنادق لم يهزوا شعرة في رأس مبارك ورجاله، بل أطالوا عمر نظامه حين منحوه دعمًا محليًّا ودوليًّا، بينما هم اندحروا واستسلموا في النهاية، لكن الذين صرخوا بحناجرهم «سلمية سلمية» ودقوا الهواء بأياديهم الغاضبة في ساحات الحرية، هم من أسقطوه، وقادوه في النهاية إلى قفص المحاكمة وغيهب السجن.

لكن هذه الينبغيات التي سيطرت على جانب كبير من الخطاب السياسي أو النقـاش حيال ظهور تباشـير القاعدة في مصر، لا تمنـع حقيقة توافر البيئة المناسـبة للتنظيمات التكفيريـة في ضوء عدة معطيات تظهر حاليًّـا عيانًا بيانًا، ولا مجال لإنكارها، يمكن ذكرها على النحو التالي:

1 - إن شـعارات وهتافـات وآراء السـلفية الجهادية المقتربة مـن القاعدة أو المتماهية فيها والمتحالفة معها ملأت الأسماع والأبصار في قلب القاهرة، ومـارس أصحابهـا أدوارًا في وضح النهـار، فظهـروا في برامج متلفزة، وخطبـوا في المصلين بالمسـاجد وفي المتظاهرين في السـاحات والميادين، وعقـدوا المؤتمـرات الصحفيـة وأطلقـوا التصريحـات المعاديـة لقـوى المعارضـة والمسـاندة للسـلطة في بعـض الأحيان، ثـم المنتقدة للسـلطة نفسها في أحيان أخرى، مع رفض هؤلاء للمسار السياسي الحالي برمته، من منطلق الاعتقاد بأن الديمقراطية عملية كفرية وكل ما ينتج عنها من مؤسسات وقرارات وتشريعات مخالف للشريعة.

2 - إن محمـد مـرسي أصـدر عفـوًا عـن بعض هـؤلاء خرجـوا بمقتضاه من السـجون، وبعضهم راح لينضم إلى الإرهابيين في سيناء، وبعضهم أراد ذات يوم أن يقتحم مبنى وزارة الدفاع، لكن الجيش لقنهم درسًا قاسيًا.

3 - إن الإخـوان يطلقون أحيانًا تهديدات مبطنة إما باسـتخدام هؤلاء عصا غليظة ضد منافسيهم السياسـيين وإما باستعمالهم فزاعة للخارج طمعًا في أن ينـاصر الجماعة في مواجهة هـذه التنظيمات الإرهابية وذلك الفكر التكفـيري، ويؤمن بأن لها دورًا في الدفاع عـن المصالح الغربية. وهناك دومًا تلميحات بأن الجماعة قد يريحها دخول الجيش في معارك استنزاف

ضد السلفيين الجهاديين، بما يشغله عن متابعة ما يجري في الداخل، ويعطي الفرصة كاملة للإخوان أن يتمكنوا من مفاصل الدولة ويمسكوا برقاب الناس ويهندسوا العملية السياسية على مقاسهم غير عابئين بتردي الاقتصاد أو غياب الأمن، ثم يستديروا فيما بعد على الجيش بعد تغييبه أو تحييده أو إشغاله، ليؤخونوه أو يحولوه إلى مجرد سوط في يد الجماعة يدافع عن سلطتها وثروتها.

4 - إن ما لا يمكن إنكاره أن كل هذه التنظيمات والتجمعات والجماعات المسيسة ذات الإسناد الإسلامي، العنيف منها والمؤمن بالمسار السلمي الطبيعي في التغيير، خرجت من عباءة جماعة الإخوان، إما رغبة في منافستها ومضاهاتها، وإما تذمرًا من مسلكها، لاسيما بعد رميها بمداهنة السلطات المتعاقبة على مدى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، وإما سعيًا إلى دفع ما يسمى بـ«مشروع الإحياء الإسلامي» نحو طرق أقصر وأسرع إلى الهدف وهو حيازة السلطة.

5 - إن هناك نقاط التقاء وتقاطع في التفكير بين هذه التنظيمات على غلوها ومن يتحكمون الآن في رقبة جماعة الإخوان نفسها؛ إذ يحتفي هؤلاء بأفكار سيد قطب التي ترمي المختلف معها بالجاهلية والكفر، وترفض التعددية السياسية، وتزعم أنها طرح لوجهة نظر الله في الواقع المعيش حاليًا.

6 - إن مراهنات السلطة على بعض فصائل السلفية الجهادية تعد مقامرة ثمنها فادح على أمن مصر ومستقبلها؛ لأنها ستفتح بابًا لا قبل لنا به، للتدخل الخارجي في شئون بلادنا، أكثر مما هو عليه، وبطريقة خشنة وليست ناعمة مثل ما هو الحال الآن. بل إن هذا الخطر سيمتد إلى من

هم في الحكم، فتجربة التعامل مع التكفيريين غير مأمونة العواقب، وقد ترتـد إلى نحر من يتوهـم أن بوسـعه أن يسـتعمل هـؤلاء مؤقتًا كأداة في كسب الصراع على الكراسي.

والدليـل على النقطة الأخيرة أن بعض السـلفيين الجهاديين كفروا مرسي نفسـه. ففي الرابع والعشرين من سـبتمبر 2012، سـمعنا صراخًا: «مرسي كافـر وكل من يتبـع ملته كافر». هكذا هتف أحد المحكـوم عليهم بالإعدام مـن بين جماعة «التوحيـد والجهاد» المتهمة بقتل ثلاثـة ضباط شرطة وضابط جيش ومدني في هجمات إرهابية وقعت في يونيو ويوليو 2011 بسيناء. وبينما كان هذا المتهم يصرخ بتكفير «رئيس الجمهورية» كان زملاؤه يكبرون داخل القفص، ويحملون مرسي مسـئولية هـذه الأحكام الجائرة من وجهة نظرهم، بعد أن ظنوا أنهم سـيفلتون بجرائمهم إثر وصول عضو مكتب إرشاد جماعة الإخوان إلى سدة الحكم، لاسيما بعد أن قام بالإفراج عن أمثالهم قبل أسابيع من تلك المحاكمة، رغم أن محكومية بعضهم لم تكن قد انقضت بعد.

فتكفير مرسي وغيره من أعضاء مكتب الإرشاد يفتح بابًا جديدًا للصراع بـين «السـلفية الجهادية» ومؤسسـات الدولـة والمجتمـع، وفي مطلعه جماعة الإخوان التي تبدو في نظرهم «ضالة ومضلة»، بينما يبقى جموع المسلمين بمن فيهم المنتمون إلى التيار اليسـاري والليبرالي مـن «الجاهلين»، ولذا فعقوبتهم عنـد «التكفيريين» أخف من عقوبة الإخـوان الذين هم في نظرهم قد عرفوا الحق وكفروا به، بينما عوام الناس وأتباع الأيديولوجيات الأخرى لم تصلهم بعـد «رسـالة التوحيد»، ولـذا فيعـذرون بجهلهـم، وعلى عنـاصر التوحيد والجهاد عبء التبليغ ليكون الناس من المكلفين.

إنه المرض العضال الممتد في تاريخنا الذى يتوالد ويتناسل بلا انقطاع مع غلق باب الاجتهاد، والتأويل المفرط والمشوه والمغلوط لآيات القرآن الكريم، ونسب أقوال وأفعال إلى الرسول الكريم ﷺ لم يقلها ولم يفعلها، وإضفاء قدسية على أقوال علماء الدين الذين عاشوا في القرون الغابرة، وغياب علم اجتماع فقهي يربط أقوالهم وآراءهم وفتاواهم بسياقها وأحوال الناس وقت صدورها. هذا المرض الذى جعل فرقًا من الخوارج تقتل المسلمين المخالفين لهم في الموقف والرأى بينما تجير المشركين وتحميهم، تفسيرًا منهم للآية الكريمة التي تقول: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾.

فكان الرجل إن قال لهم إنه مسلم، يسألونه: هل أنت من أتباع علي بن أبي طالب، فإن أجاب بالإيجاب قتلوه، ولذا حين خرجوا على واصل بن عطاء ليلاً وهو سائر في الصحراء وسألوه: من أنت؟ أجابهم في سرعة خاطفة: مشرك مستجير. فاستضافوه وأسمعوه ما لديهم من رأي، ثم صاحبوه حتى المكان الذى يقصده.

وعلى مدى تاريخ المسلمين لم تخل فترة من هؤلاء التكفيريين الذين يغرفون من بطون الكتب الصفراء بلا وعي ولا ورع، وينحرفون بديننا السمح العظيم عن غاياته، وبالشرع عن مقاصده، ويجدون في أيام الإرباك والفتن فرصًا سانحة كي يطلوا برءوسهم ويعتدوا على من يخالفهم، متوهمين أن ما عندهم هو صحيح الإسلام.

أمثال هؤلاء كفَّروا من قبل عبدالناصر والسادات ومبارك، وها هم يكفرون مرسي. لا فرق لديهم، رغم أن الأخير له لحية شهباء ويصلي الجمع

أمـام عيـون الدنيا ويخطب في النـاس من تحت المنابر ويوشي مـا يقوله بآياتٍ وأحاديـثَ، وينتمـي إلى جماعـة منسـوبة إلى «المسـلمين»؛ وظلـت زمنًا ترفع شـعار «الإسـلام هو الحل» قبل أن تقول «النهضة إرادة شعب». وهذا ليس معناه أن من جاءوا قبله كانوا على غير دين الإسـلام، لكن إدراك التكفيريين لا يراهم كذلك، وهي مسـألة لا يجهلها مرسي الذي يعرف جيدًا أن «إخوة» كبـارًا في جماعته يروق لهم فكر سـيد قطب الـذي يتلاقى في جانب منه مع ما تقوله جماعة «التوحيد والجهاد».

لا ينشغل السلفيون وفي مطلعهم «السلفية الجهادية» بكل هذه الحسابات، ولا تعنيهم، والكل حر في رأيه وموقفه مادام يعبر عنه بطريقة سلمية، لكنهم مشـغولون الآن بالإجابـة عـن سـؤال مهـم بالنسـبة لهـم: هل مـرسي أيضًا علـماني كمن سـبقوه؟ وهنا لن تجدي معهـم أقوال يطلقهـا البعض من قبيل «في السياسـة لا يتناقض الإسـلام مـع العلمانية الجزئية التـي لا تفصل الدين عـن الحياة» أو «مـرسي يقدر أفكار سـيد قطب التي تتفاعل بإيجابية شـديدة مع الرؤية السياسـية للسـلفية الجهادية»، كما لن يسـتطيع أحد أن يقنعهم بأن مواقفهـم هـذه قد يحولها الإخـوان لصالحهم، حـين يسـتخدمونهم «فزاعة» للداخـل والخارج، مثلما كان مبـارك يفعل مع الإخوان تمامـاً، وأطال بذلك عمر نظامه.

وهكذا نجد أن الإخوان عادوا إلى العنف، بشتى صوره، ويستعينون بمن ينتجونـه ويمارسـونه من حلفائهـم ووكلائهم في الجماعة الإسـلامية وبعض فصائل التيار السلفي، ويهيئون البيئة المؤدية إلى العنف بتعمد فعل كل ما من شأنه أن يؤدي إلى انسداد الأفق السياسي ومحاولة تغيير قواعد اللعبة وإغلاق الطريق أمام التعددية الفكرية والسياسية.

مــوت الخيــال

عـاد المهنـدس خيرت الشـاطر من لجنة الاسـتفتاء على الدسـتور حزينًا، يـتردد في أذنيـه صـدى الـصراخ الـذي أطلقتـه نسـوة غاضبـات في وجهه: «يـا قاتـل» لم يحفل بغير ذلـك من الألفـاظ النابية التي اقتحمتـه ونزلت على رأسـه كالصاعقة، فحولت خيلاءه إلى انكسـار، وخطواتـه الواثقة الثابتة إلى هرولة نحو أي باب للخرج أو الهروب.

هز رأسه كثيرًا، وغرق في تفكير عميق، وراح سؤال اللحظة يوخزه: أهذا ما كنا نريد؟ كيف ظن من أطلقنا على وجه الأرض أن السيادة رهينة المحبة وليسـت رديفة للعنة والنبذ، وأخذ يستعيد خطواته التي قطعها فوق دروب الجمر والشـوك نحو ما يجده بين يديه الآن، بينما هو جالس يجيل بصره فيمن حوله ويعبث قليلًا في لحيته، ثم يزم شـفتيه ويصدر القرار، فيردون عليه من دمياط إلى حلايب: سمعًا وطاعة. حتى من وضعه في صدارة المشهد أمام كل العيون، لا يعصي له أمرًا.

لكن كل هذا لا يهم، فسرعان ما نفض عن نفسـه هذه المشـاعر التي تليق بداعيـة لا رجـل سياسـة عملي، يعـرف من أين تـؤكل الكتـف، وراح يتابع

نتيجـة المرحلـة الأولى مـن الاسـتفتاء، ثم أخذ يـضرب كفًّا بكـف. يضاهي مـا يعلــم أنه قد حدث بعد أن خطط ودبر بالأرقـام التي تتوالى ويقول: نحن نتداعى، أقدامنا تقف الآن على شفا بحر الرمال العظيم، أو ناصية جبل أشم تضربـه عاصفة هوجاء فتضربنا. يمد يـده إلى درج مكتبه ويخرج الورقة التي سـجل فيها خلاصة التوقعات التي انتهى إليها مكتب الإرشـاد وينظر إليها مليًّا، ثم ينفخ في غيظ. وينصت إلى هاتف يناديه من أعماقه: إنه كان الصعود إلى الهاوية، أو القفز في الفراغ.

لا يستطيع الشاطر – وهو مولع بالحسابات بداية من أرقام تشكل حبات مسـبحة تاجـر ونهاية بالجدل الاجتماعـي والتاريخي الذي اسـتقاه من تجربته اليسـارية القديمـة – أن يخـدع نفسـه. يفهم أنه مـن الممكن أن يقـول للناس أي شيء، ويعـرف كيف سـيطلب من الأبواق التي سـتطلق ليلًا وتجول على الفضائيـات، قـد تقف عند رقـم معزول بسـيط، وتقول: لو الاسـتفتاء على مرسي فشعبيته تعززت. لكن ماذا يقول لنفسه، وهذا هو الأهم؟ وهو يعرف تمامًـا أن مرسي بشـخصه وإمكاناتـه الذاتية ما كان يمكـن أن يحصل إلا على عشرات الآلاف من الأصوات، وربما أقل.

شـهق وزفر بعمق، ثم أمسـك القلـم الرصاص، وراح يكتب: «شـاركنا بـكل طاقتنا، وصـوت أتباعنا من دون غيـاب، وحزنـا 17 ٪ تقريبًا ممن لهم حق التصويت. كان الحاضرون 31 ٪ من جملة ما يزيد على 25 مليون ناخب في المرحلـة الأولى، وهذا معنـاه أن الـ 69 ٪ المتبقية التـي قاطعت أو تلكأت أو لم تبـال بـما يجري – علينا وليسـت لنا، أو على الأقل نحن فشـلنا في جذبها إلينـا وإقناعها. فهل هي احتياطي اسـتراتيجي لخصومنا؟ وماذا بوسـعنا أن

نفعـل لو أدركوا هـم هذا وبدءوا خطة تعبئة محكمة لدفع هذه الكتلة البشرية الضخمـة للتصويـت لهـم في الانتخابـات البرلمانيـة المقبلة؟ لكن يسـتدرك: بوسـعنا أن نهندس قانون الانتخابات على مقاسـنا، ويفرخ مجلس الشـورى في أيـام كل التشريعات التي أعددناها فنمسـك برقبـة الدولة. لكن هل هذه هـي الشرعيـة الأخلاقيـة التي سـوقناها للنـاس طويلًا أم السـقوط؟ وحتى لو مر الدستور عنوة فهل بوسعنا أن ندير بلدًا لم نتوقع أن يقع في أيدينا هكذا سريعًا؟ وهل نملك مشروعًا لنهضته فعلًا أم إنه الفنكوش كما قالوا عنه؟ من أين لنا أن نوفر الغذاء والدواء والكسـاء والإيواء والتعليم والترفيه للجميع ونحن لم نتعلم شيئًا طيلة حياتنا سوى العمل للجماعة؟».

وتزاحمت على رأسـه الأسـئلة والظنون، ومد يده والتقط هاتفه المحمول وراح يوبـخ كل مـن دونه: تتراخون فيتسرب كل شيء من بين أيدينا. لكنهم يـردون عليـه بصوت خفيـض: بذلنا كل ما في وسـعنا. وينتفـض غاضبًا ثم يهدأ ويسـأل نفسـه: هل توهمنا أننا قـد وصلنا إلى التمكـين؟ وهل يمكن أن ينفعنا استبدال المحبة بالغصب والخطف والتلاعب؟ وفجأة تحل برأسه جملة سـمعها قبل أيام من رجل عابر، لا يعرف اسـمه ولا عنوانه، كان يقولها على إحدى الشاشات موجهًا كلامه إلى جماعة الإخوان: مصر كبيرة عليكم.

وتلوح في الأفق ظلال النهايات التعيسة حتى ولو لم تكن دانية ....

■■■

مـا سـبق كان خيـالًا، لا أعتقـد أن جماعة الإخـوان تمتلكـه، وهي تجري مدفوعة كعربة طائشـة نحو نهاية فكرتها، وتحولها إلى سـلطة غاشـمة متجبرة

غبيـة. لكـن ما الـذي يجعل الإخـوان يفتقـدون الخيـال والقدرة عـلى إنتاج الأفكار العميقة المتماسكة؟

في الحقيقـة فالجماعـة فقـيرة جدًّا في ملكـة التخيـل؛ ولذا لم تقـدم للحياة عـلى مـدى تاريخها مفكـرًا بارعًـا أو أديبًا مبهرًا، بـل إنها دومًـا كانت طاردة لأمثـال هؤلاء، فهم إن التحقوا بها في شـبابهم الغـض معتقدين أنها لن تقف أمـام طاقتهم الإبداعيـة وقدراتهم الفردية سرعان مـا يهجرونها حين يجدون أنهـا جدار أصم يقـف أمام خيالهم وإبداعهم ورغبتهـم في أن يفكروا خارج القوالب الجاهزة والصناديق المغلقة التي كتب على جبهتها العلوية: «السـمع والطاعة».

ولا يمكن لمن عليه أن يسـمع ويطيع، ولا يعمل عقله – بدعوى أن قادة الجماعـة يعرفـون أكثـر، أو أنهم أعـلى إخلاصًا للمصلحـة العليـا، أو أن الله يلهمهـم صواب الرأي وسـلامة الاتجـاه – أن يأتي بأفكار مغايـرة. وبمرور الزمـن، يتـم الاتكال عـلى الغـير، فتتراخى القدرة عـلى التفكـير، بل تضمر الملـكات العقليـة المبدعة لقلـة اسـتعمالها، أو لعدم التعويل عليها وشـحذها باستمرار، وفق قانون «التحدي والاستجابة».

وقـد عبر الأسـتاذ أحمـد بان، وهو مسـئول شـعبة في الإخـوان، عن هذا بشـكل واضح في سـياق اسـتقالته التي قدمها إلى الجماعة إثر خيانتها للثورة والثـوار قائـلًا: «إن انخراطـي في الجماعـة كل هذه السـنوات سـطر في عقلي بعـض الثوابـت المزعومة التي لا سـند لها مـن عقـل أو شرع، ولكنه التنظيم الـذي يـشرع والناس تسـمع وتطيع، وبقدر التفـاني في الالتـزام بالأوامر في

المنشط والمكره يكون الترقي في هذا التنظيم .. حركة الإخوان كان لها مهام أساسية ثلاث: الدعوة والتربية والسياسة، وكل وظيفة من هذه الوظائف استغرقت جهد جيش من ألوف المخلصين قدموا الجهد والوقت والمال في خطط إشغال طويلة استهلكت أعمارهم دون أي إنجاز حقيقي؛ وتجربتي مع تلك الجماعة دفعتني في بعض فصولها إلى رهن عقلي لدى التنظيم ومغالطة نفسي في معان أساسية لا أبقى معها إنسانًا عاقلًا حرًّا».

وقد ناقشت هذا الأمر مع الدكتور محمد حبيب نائب المرشد الذي استقال من الجماعة، فأكد لي أن كثيرًا من الإخوان يكتفون بقراءة النشرة «المجمعة» التي تأتيهم من مكتب الإرشاد كل أسبوع، وفيها ملخص للأخبار والأحداث وتعليق عليها. وقال لي «كتبت سلسلة أسميتها رسالة إلى الإخوان، زادت على الخمسين رسالة، وكنت أسلمها لمسئول عن توزيعها في الجماعة، وذات يوم سألته: هل شباب الإخوان يقرءون هذه الرسائل؟ فضحك وقال: لا. وأمام دهشتي واصل كلامه: حتى رسائل المرشد لا تقرأ، وعندها أدركت حجم المأساة التي نعيشها، فأفراد الجماعة سلموا رءوسهم للنشرة المختصرة البائسة، ولا يعرفون شيئًا من خارجها».

كان هذا بالقطع قبل تمدد ثورة الاتصالات، حيث الإنترنت والفضائيات، والتي دمجت شباب الإخوان، كغيرهم، في حركة الاطلاع المتدفقة على كل جديد. وربما عزوف أفراد الإخوان عن قراءة ما يكتبه حبيب أو المرشد وقتها مهدي عاكف كان بتعليمات من الرجلين التنظيميين القويين محمود عزت وخيرت الشاطر اللذين كانا حريصين على أن يمسكا بكل الرءوس، لكن ما شرحه حبيب يبقى ذا دلالة قوية على أن الأغلبية الكاسحة من الإخوان

لا يجذبهـا الشـغف إلى المعرفة الإنسـانية، وليس لديها اسـتعداد ظاهر لتنويع مصادرها.

والفقر في التخيل والتفكير لدى الإخوان لا يعود إلى قصور عقلي بالقطع، إنـما تقف خلفـه جملة من الأسـباب العلمية والفكرية والنفسـية والتنظيمية، والتي تراكمت بمرور الأيام، يمكن ذكرها على النحو التالي:

1 - لا تنظير: فالجماعة تكره المنظرين والفلاسـفة ومنتجي الأفكار المجردة، وترى أنهم يشكلون خطرًا داهمًا على «التنظيم» الذي يجب أن يكون على وحـدة في القول والفعـل. ولهذا تكره الجماعة «العلوم الإنسـانية» أو لا تحتفي بها بالقدر الذي تمثله في حياة الناس، ويشعر الإخوان أن ما لديهم مـن مقـررات دينية وتربويـة كافٍ لفهم كل شيء وكل إنسـان، وبالتالي لا حاجـة لهـم لأي علم أو منهج خـارج المقرر. وقد يفـسر هذا أمران، الأول: هـو أن أغلـب النخبة الإخوانية من دارسي العلـوم التطبيقية أو العملية من أطباء ومهندسين وتقنيين، وهؤلاء تجذبهم الجماعة إلى حقل السياسة فيتناسون بمرور الزمن تخصصهم الرئيسي، أو لا يطلعون على الجديد فيه، ولذا لا نجد من بين الإخوان حاليًا طبيبًا كبيرًا ولا مهندسًا بارعًـا، على العكس مما كان عليه الحـال في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشريـن. وقد حكى لي الأسـتاذ جمال البنا كيـف كان من بين الإخوان عـشرة مـن كبار الأطباء أيام مؤسـس الجماعة حسـن البنـا، بينما تراجع مسـتواهم في السـنوات الأخيرة حتى نـسي بعضهم الطب أو الهندسـة لانشغاله بهموم التنظيـم، وهي كثيرة، ابتداء من الشعبة والمنطقة وصولًا إلى مكتب الإرشاد. وأمثال هؤلاء يدركون أن مستقبلهم داخل الإخوان

ليس بقدر ما يحصلون عليه من علوم تطبيقية أو بمستوى تقدمهم مهنيًا إنما بقدر إخلاصهم للتنظيم وقادته. وبعض أطباء الإخوان يستمرون في أعمالهم، ليس فقط لكسب العيش وتدبير احتياجات أسرهم، بل أيضًا لاستغلال هذه المهنة في بناء شعبية على المستوى المحلي لأطباء إخوان، ترفعهم فيما بعد ليصبحوا أعضاء في البرلمان. وبالتالي فإن فقر الإبداع عند الإخوان لم يقف عند حد إنتاج الأفكار النظرية بل أيضًا في تقديم اختراعات واكتشافات في ركاب العلوم البحتة، فالكل منشغل بالتنظيم.

وحتى لو وجد من بين الإخوان من يمتلك قدرة على إنتاج الأفكار سرعان ما يتم إشغاله بشئون التنظيم فتتراخى هذه القدرات لديه بمرور الزمن. ويطلق سامح عيد، الإخواني السابق، في كتابه «الإخوان المسلمون: الحاضر والمستقبل» على هذه المسألة «ذوبان القيادة الثقافية داخل العمل التنفيذي والإداري» ويقول: «كثيرًا ما تختار النخب المثقفة لقيادة العمل التنظيمي فيضعف العمل التثقيفي».

أما الثاني فهو خروج المنظرين سريعًا من صفوف الجماعة، وقد كنت شاهدًا على تجربة بعض كبار الباحثين في العلوم السياسية من ذوي الميول الإخوانية وكيف ذهبوا إلى الجماعة عارضين عليها أفكارهم، وراغبين في تطوير أفكارها، فما كان من التنظيميين إلا أن لفظوهم، ولم يلتفتوا إلى إنتاجهم، وحذروا الأتباع منهم.

ونعود هنا إلى ما ذكره أحمد بان في استقالته، حيث يقدم برهانا على ما

سبق، فها هو يقول: « إهدار قيمة الحوار داخل الجماعة والضيق بالنقد والمعارضة بما يعكس عدم الإيمان بقيمة الديمقراطية أو حتى الشورى التي يحتفظون بتعريف خاص لها لا يعرفه غيرهم». ولأن المنظرين يميلون إلى الحوار والنقد والاعتداد بما أنتجته قرائحهم، فإن التنظيميين يضيقون بهم، ويبذلون كل ما في استطاعتهم من جهد لعزلهم تدريجيًّا حتى يرحلوا، أو يفروا بعقولهم.

وربما يعطي سامح فايز الذي التحق بالإخوان منذ نعومة أظفاره، ثم خرج عليهم في شبابه - مثلًا ناصعًا على هذا حين يبين في كتابه «جنة الإخوان: رحلة الخروج من الجماعة» أن البرنامج التثقيفي للإخوان يرمي إلى صناعة إنسان لا رأي له، فها هو يقول: «كان من الصعب على الطفل الصغير إدراك أن تلك الأوراد والأذكار والصلوات والكتيبات التي امتلأت بها جدران مكتبته الصغيرة ليست في الأصل كي يصير شيخًا تقيًّا، إنما هي وضعت ليكون إخوانيًّا مطيعًا».

2 - لا تعددية: فرغم تفاعل الإخوان، سلبيًّا أو إيجابيًّا، مع الأفكار والتصورات الأخرى المتداولة في السوق الثقافية فهم يتوهمون أن فكرتهم هي الأفضل والأرقى والأصوب، وأن من الأجدى أن تهضم فيها كل الأفكار، أو تستسلم لها، ليصير لدينا «طريق فكري واحد». وينسحب هذا في التعامل مع كل العلوم التي يجب أن تنضوي تحت مسار واحد باسم «إسلامية المعرفة»، والتي هي في النهاية محاولة إخضاع الآراء والإبداعات الإنسانية لرؤية فريق واحد، هي من رأسه هو ومن تأويله للنص الإسلامي أو تعاطيه معه، ثم يزعم أنها الإسلام الذي

يجـب أن تصطبغ به كل العلوم، رغم أن هذا يتناقض جملة وتفصيلًا مع ما يأمر به القرآن الكريم من تفكر في خلق السموات والأرض، وإطلاق العنـان للعقل كي يفهم ويرتب ما ينتـج عن هذا التفكير في اتجاهات لا حصر لها، حتى إذا آمن الإنسان يكون إيمانه عن اقتناع وإجلال.

وهذه «الواحدية» الفكرية أو الثقافية لا تحفز على إعمال الخيال، إذ يكفي فقـط أن يقوم مـن يتبنى هذا الاتجـاه، إما برفض أي فكـرة تتناقض مع مـا يعتقد في رسـوخه أو وثوقيته، وإما يخضـع كل الأفكار المختلفة معه لقياس على ما في رأسـه ظنًّا منه أنه القاعدة الصلبة أو الحقيقة الناصعة، أو يعيـد صياغة كل ما يرد إليه كي يتهندس وَفْقَ هواه وتصوراته، حتى لو فقد هذا الوارد سماته وخصائصه الذاتية. وبالتالي يتحول هذا «الفكر الواحد» بمرور الزمن إلى «صندوق مغلق» تنحبس داخله الرءوس ولا تستطيع أن تخترقه لتفكر في كل ما يقع خارجه.

3 - الانتصـار الحتمـي: يتوهـم الإخوان أن انتصارهـم حتمي لأن طريقهم رباني ومعركتهم مقدسـة، اتكاء على اعتقادهـم أنهم يمثلون ويصورون ويجسدون الإسلام في معناه ومبناه. وبالتالي يشعر أعضاء الجماعة وأتباعها بالاستغناء عن أي فكر أو رؤية وتصور ومنهج خارج ما تتبناه، وإن طالعوا المختلف معهم، فإنهم يفعلون ذلك بعين الناقض وليس الناقد أو الراغب في الاسـتفادة، المقبل على العلم بعقل متفتح، من يعرف «الرجال بالحق ولا يعرف الحق بالرجال».

فالإخواني المطيع لا يجد حاجة ماسـة أو ملحة لمطالعة مَنْ يختلف مع فكر

الجماعـة، ولا يتملكـه ولع بالمعرفة أو شـغف بهـا خارج الكتـب والكتيبات والنشرات التي تبقيه مربوطًا في السلسلة الحديدية للتنظيم. وكل من خالف هذا هجره الإخوان أو خرج عنهم غير آسف عليهم.

وليس معنى هـذا أن العقل الإخواني فاقد تمامًا القدرة على التخيل، لكن تخيله يظل محدودًا - ليس فقط بكراهية التنظير والولاء للتنظيم فقط ورفض التعددية والإيمان بحتمية الانتصار - إنما أيضا بالوسـاوس القهرية والشـك العميـق في الآخرين والشـعور الدائم بالاضطهاد والعيـش في كنف المؤامرة والخـوف من التغيير. كما أن الخيال الإخواني ذو نزعة تبريرية؛ إذ يعمل عقل الإخـواني جيدًا في تبرير سـلوك الجماعة، ويمكنـه أن يصنع الأكاذيب، وهي نوع من التخيل، بغية الدفاع عن الفكرة والموقف والاتجاه.

الفصل الثاني

مشكلات مع آخرين

الإخوان والسلفيون.. عناق أم فراق؟

هناك وهم سيطر على أذهـان كثير من المتعجلين والمنافسـين والمغرضين بأن الحركة الإسـلامية، دعوية كانت أم مسيسـة، هي نسـيج واحد، أو كتلة واحدة صماء، لا فرق بين أجزائها ولا أشـتاتها. ويزداد هذا التصور وضوحًا وقوة وقت الاسـتقطاب السـياسي الحاد، حين يرى الناس أتباع هذه الحركة مصطفين في طابور واحد، فيعتقد الناظر إليهم أنهم بنيان مرصوص.

وفي ظـل الشـد والجذب يزداد عند عتاة المختلفـين في الرأي والاتجاه مع ما اصطلح على تسميته «الإسلام السياسي» حين يعتبرون أنهم فصيل واحد، وأن مـا بينهـم من اختـلاف أو خلاف ظاهر هو محض توزيع أدوار، أو تعدد زائـف في إطـار التوحد والتجانس والتماسـك الصارم الـذي يجمع بينهم في الغاية وكثير من الوسائل وجوانب جلية في الخطاب.

ويـروق أحيانًـا للأجهزة الأمنية أن تضعهم في «سـلة واحدة» وإن كانت تقسـمهم لديهـا في ملفـات داخلية حتى يسـهل لهـا التعامل معهم، بالشـدة أو اللين. وهناك من يحيل إلى المنبع أو المصدر الذي ينهل منه الجميع، والذي يتماهى ويرتشـح ويتمدد في خطابهم وخطبهم وتخريجاتهم وفتاواهم وآرائهم ومواقفهم ويقول: إنهم واحد وإن ظهروا أو تظاهروا بغير ذلك.

وداخل هذا النسيج العريض المتراوح بين «الصوفي الانكفائي» و«السلفي الجهادي» ظلت هناك دومًا درجات متفاوتة من التفاعل البيني، أو ذلك الذي يربط كل هؤلاء بغيرهم من الحركات والتيارات والاتجاهات السياسية والفكرية، أو بعوام المجتمع العريض والواسع الذي يشكل سياقًا حاضنًا لكل هذه التفاعلات الذاهبة والآيبة بين ظهور وخفوت، بلا هوادة ولا انقطاع.

من بين هذه التفاعلات تلك التي تربط «جماعة الإخوان المسلمين»، كبرى الحركات الإسلامية المسيسة، و«السلفية» التي أصبحت أكثر من الإخوان انتشارًا، وربما أمضى أثرًا، من الزاويتين الفقهية والفكرية والاجتماعية، لاسيما بعد أن تمكن نهجها من رءوس بعض قيادات الإخوان أنفسهم، «فتسلفوا» وراحوا يبتعدون تدريجيًا عن «التصور المتوازن» الذي أطلقه مؤسسهم ومرشدهم الأول الشيخ حسن البنا، مغلبين كون الجماعة «دعوة سلفية» على كونها «حقيقة صوفية».

لكن تبقى العلاقة بين الإخوان والسلفيين بمصر في حاجة ماسة إلى المراقبة الدائمة، حتى نشهد تبدلاتها، عناقًا وفراقًا، مع توالي الأحداث والوقائع، وتغير المصالح، لاسيما في ظل عملية السيولة السياسية التي أعقبت ثورة 25 يناير.

■■■

ملاحظات أولية

هناك أربع ملاحظات أساسية يجب ذكرها أولًا قبل الإجابة عن السؤال المركزي في هذا المقام وهو: ما طبيعة العلاقة بين الإخوان والسلفيين في مصر؟

1 - إن السـلفية في مـصر، كما هي في غيرها من البلدان الإسـلامية، ليسـت طريقًا واحدًا، سـواء من حيث دوائر الاعتقـاد، أو المناهل الفقهية التي تغرف منها، أو توجهاتها حيال القضايا الحياتية المطروحة، وموقفها من الجماعات والتنظيمات والفرق الإسلامية الأخرى.

2 - إن الإخـوان أيضًا لم يعدوا على المسـتوى الواقعـي، جماعة واحدة، رغم أن الظاهـر يطرح هذا ويلح عليـه دومًا، فهناك مجموعة «محافظة» أقرب إلى «الفكر السلفي» و«القطبي»، نسبة إلى سيد قطب، باتت متحكمة في الجماعـة، لكـن هذا لا يمنع أن هناك من لا يزال مخلصًا للفكرة الرئيسـة التي ولدت الجماعة في رحابها، وتأسست عليها، وانطلقت منها، والتي وضعها وهندسها حسن البنا. وهذا الفريق يميل إلى سلفية رشيد رضا، المعتدلة، ويبتعد عن أنماط من السـلفية المتشـددة التي تتزاحم على رقعة الحياة في الوقت الراهن.

3 - لا يقفـ السـلفيون والإخوان بمفردهـم في السـاحة الاجتماعية والدينية والسياسـية، إذ توجـد أنـماط أخـرى مـن التديـن والتوجه السـياسي، تتجـاور مـع هاتـين الكتلتـين، وبينهما حـدود للتجـاذب والتنافر. مثل الطـرق الصوفية التي باتت نازعة إلى السياسـة عقـب الثورة، والجماعة الإسـلامية التي راجعـت أفكارها وتخلت عن العنف وانتهجت سـبل التغيـير السـلمي، وتنظيـم الجهاد الـذي لا يـزال بعضه يميـل إلى حمل السـلاح، وجماعات وأحزاب تتبنى تصورًا إسـلاميًّا معتدلًا لا ينفر من الثقافة المدنية.

4 - إن الحـدود مفتوحة أمام الأفراد للتحرك داخل رقعة الحركة الإسـلامية أو الاسـتدفاء بنسـيجها العريض، لاسـيما بعد أن صار لها تمثيل سياسي شرعي. فالإخواني يمكن أن يتزحزح دينيًّا بشكل تدريجيٍّ إلى التصوف مغبونًا من التيار المحافظ الذي يسيطر على الجماعة، أو سياسيًّا إلى «التيار المدني» الذي يتفاعل معه إيجابيًّا قطاع من شـباب الإخوان الذين كونوا مـا يسـمى بـ«التيار المـصري» أو الذين تحلقوا حول القيـادي الإخواني عبـد المنعم أبـو الفتوح الـذي خرج عن طـوع الجماعـة، وكونوا حزب «مصر القوية».

كما يمكن للسـلفي أن يتزحزح قليلًا، ولو مـن باب الانتفاع، نحو جماعة الإخـوان التـي تفضل أن يكـون المنضمـون إليها من الشـباب الصغار حتى يمكـن لهـا أن تربيهـم عـلى يدها، أو نحـو ذراعها السياسـية حـزب «الحرية والعدالة» المفتوح من الناحية القانونية أمام كل المصريين. وهذا الأمر يمكن أن ينطبـق على بعض المتصوفة الباحثين عن منفعة، أو المقتنعين بأن الالتفاف حـول المجموعـة التي وصلت إلى السـلطة مـن بين فصائل وجماعـات التيار الإسلامي بات أمرًا ضروريًّا.

■■■

هندسة العلاقة بين الإخوان والسلفيين

في ضوء الملاحظات التي ذكرتها سـابقًا، يمكن القول إن علاقة السلفيين بالإخوان في مصر تتوزع على ثلاثة أشكال هندسية على النحو التالي:

أولًا: التوازي: لم تكن النشـأة الأولى لبعض دعاة السلفية بعيدة عن جماعة الإخوان، سواء فكريًّا أو تنظيميًّا، لكنهم افترقوا عنها تباعًا، من منطلق أن ما هي عليه من تصورات لا تعبر - من وجهة نظرهم - عن صحيح الإسـلام. وقـاد هـذا الموقـف إلى وقوع صدامات بـين الطرفين عام 1980، لاسيما في جامعة الإسـكندرية التي كان التيار السـلفي قد بدأ يشـق طريقه فيها متأثرًا بالأفكار التي يطرحها محمد إسماعيل المقدم.

وبعدهـا أخذ كل من الإخوان والسـلفيين يتصرفون في كثير من الأحيان عـلى أنهما فريقان متنافسـان، يـوازي كل منهما الآخر، ويسـعى إلى الانتصار الدعـوي عليـه في نهايـة المطـاف، حتى ظهر هـذا بجلاء خـلال الانتخابات التشريعية التي أعقبت ثورة يناير.

وكان أحـد أهـداف السـلفيين مـن الدخول إلى غمار السـاحة السياسـية المبـاشرة التي كانـوا يفضلـون الابتعاد عنها فيما سـبق، هو عـدم تركها كلية للإخوان؛ نظرا لمخاوف مبررة لديهم من أن اسـتيلاء جماعة الإخوان الكامل عـلى السـلطة سـيجعلها بالـضرورة نازعة إلى الاسـتيلاء على منابـر الوعظ، لنشر دعوتهم، وحرمان السـلفيين من هذه المزية التي تمتعوا بها طويلًا مقابل ابتعادهم عن السياسة في مرحلة ما قبل ثورة يناير.

ويعـزى هذا التوازي بالنسـبة للسـلفيين إلى مسـائل فقهيـة أو فكرية؛ إذ يـرون أن الإخـوان تخلـوا عن الكثير مـن مقتضيات الدين في سـبيل تحصيل المكاسـب السياسـية، ويوجهون نقدًا لاذعًا إلى مؤسس الجماعة الشيخ حسن البنا الذي يبدو في نظر غلاة السلفية «رجلا ضلَّ وأضلَّ». وفي مجال السياسة

يبلـغ الخـلاف بين الطرفـين أشـده في قضيتي ولاية المـرأة والمسـيحي، فبينما يبدي الإخوان مرونة في هذا الصدد، يتشدد السلفيون حيالهما إلى أقصى حد، مرجعين هذا إلى مسائل عقدية وفقهية لا تفريط فيها بالنسبة لهم.

ويمتـد الأمر إلى السياسـة الخارجيـة، حيث يضغط السـلفيون دومًا بغية تصليب الموقف الإخواني المستعد لإبداء مرونة حيال إيران. كما لا تروق لهم سياسة الرئيس الإخواني محمد مرسي إزاء إسرائيل والغرب عمومًا.

وفي ظـلال هذه المواجهة ينظر الإخوان إلى السـلفيين باعتبارهم من أبرز القـوى المهددة لهـم في المجتمع المـصري، إن لم تكن أقواها عـلى الإطلاق في المرحلة الراهنة، وينظرون باندهاش وخوف إلى المكسـب الكبير الذي حققه السلفيون في الانتخابات البرلمانية، رغم أن عملهم في المجال السياسي المباشر لم يكن قد تعدى بضعة شـهور. ويرتاب الإخوان في أن السـلفيين تقدموا في زمـن قيـاسي ليخطفـوا جزءًا كبـيرًا من الحصاد الـذي ظلت الجماعـة تزرعه وترعاه على مدار ثمانية عقود من الزمن.

ويخشـى الإخـوان من أن تؤثر امتدادات السـلفيين خـارج مصر، بحكم الروابط التي تصلهم بالوهابية وغيرها، على توظيفهم كأداة في أيدي جهات أجنبية، لاسـيما خليجيـة، لا يروق لها حكم الإخـوان، وليس من مصلحتها تقـدم مشروعهـم ونجاحهـم؛ لأنَّ هـذا سـيدفعهم ويغريهـم إلى تحريـك المجموعـات الإخوانيـة الطافية على السـطح والغاطسـة في تلك الدول ضد الأنظمة الحاكمة هناك.

عـلاوة على أن بعض الموسريـن في الخليج ممن يعتنقون التصور السـلفي

يغبنهم سـيادة الرؤية الإخوانية وانتصارها في العالم الإسـلامي من شرقه إلى غربـه، والـذي يبقى دومًا سـاحة مفتوحة للصراع أو التنافـس بين الجانبين، سـواء كان ظاهرًا عيانًا بيانًا أو مستترًا مُخْفَى يدور تحت السطح. وهذا صراع عـلى نشر الرؤية والمسـار، وتجنيد الأتباع، ومن ثـم تحصيل السـلطة والثروة، وتمثيل الإسلام أمام العالم.

■■■

ثانيًا: التقاطع: وهذا التقاطع أو التلاقي يعود إلى أمور فكرية وحركية في آن، وكلاهما يتعرض للتغير المسـتمر والدائب، وَفْقَ ما يتم تداوله في السـوق الفقهية من ناحية، والمصالح المتجددة من ناحية ثانية.

فهنـاك تـلاقٍ بـين الإخـوان والسـلفيين في قضايـا عـدة، منهـا التوجـه الاقتصـادي ذي الطابـع الرأسـمالي، والذي يتبنـاه الطرفـان مدللين على هذا بنصـوص وإحـالات وتأويـلات مفرطـة، منطلقـين من أسـاس وهو «حق الملكيـة الخاصة» من دون وضع حدود لها وعليها سـوى ما على المسـلم من زكاة وصدقة.

ويتلاقـى الجانبـان أيضًا في سـعيهما إلى تحقيق هدف واحـد، وإن اختلف تصـور كل منهما لـه، ألا وهو «أسـلمة المجتمع»، وتتشـابه رؤيتهما للعالم إلى حد كبير، لاسـيما بعد أن زحف الفقه السـلفي إلى النفس الإخوانية، وأصبح معتنقو أفكار سيد قطب متحكمين في رقبة الجماعة.

ابتداء فإن البيان المؤسـس لجماعة الإخوان يبين أنها «دعوة سلفية وطريقة سـنية» بالطبـع إلى جانـب كونهـا حقيقـة صوفيـة، وهيئـة سياسـية، وجماعة

رياضيـة، ورابطـة علميـة ثقافية، وشركـة اقتصادية، وفكـرة اجتماعية. لكن غلـب على المقـررات الثقافية للجماعة وفـق قرار البنا النهـج الصوفي، حيث كانوا يدرسون الكثير من كتب التصوف البارزة مثل «الحكم العطائية» لابن عطاء الله السكندري و«رسالة المسترشدين» للحارث المحاسبي، و«المواهب اللدنيـة» للقسـطلاني، و«الأنوار المحمدية» للنبهاني، و«الرسـالة القشـيرية» للقشيري، و«إحياء علوم الدين» للغزالي.

وفي السـنوات المتأخـرة أخـذت الكتب التـي يعتمد عليها السـلفيون في دراسـتهم وتعاليمهـم تتسـرب في ثقة وقـوة إلى مقررات الإخـوان منذ نهاية السـتينيات، ومنها كتب: «سـبل السـلام» و«المغني» و«زاد المعاد» و«معارج القبـول» وغيرهـا، وذلـك في ظل لجوء الإخـوان إلى بلدان الخليـج هربًا من النظام الناصري.

وقـد انعكـس «تسـلف الإخـوان» - حسـب تعبير حسـام تمـام - على توجهـات الجماعـة حركيًّـا. وسـأترك هنـا لأحد الواعـين، ممن أتيـح لهم أن ينخرطـوا في صفوف السـلفيين أولًا، ثم الإخـوان ثانيًا،وهو الأسـتاذ رضـا البـاز، ليسـرد علينا بعضـا من حكايته مـع الطريقين، في كتـاب بعنوان «لماذا تخلَّف المسـلمون .. من واقع تجربتي مع جماعات التبعية» لندرك تشـابه البنية الكلية الرئيسية بينهما، من زاوية القيم الجوهرية والنظر إلى المختلف في الرأي والنهج والتعامل مع الأتباع.

فهـا هو يقول: «في التسـعينيات انضممـت إلى المنهج السـلفي باحثًا عن طريـق الهدايـة، وأطلقت لحيتـي، واعتكفت معهم، ولكني لم أسـتمر طويلًا

لأسـباب كثيرة، منها أنني لم أشعر بنفسي كقيمة إنسانية، وكفرد له حق إبداء الرأي وواجب احترامه ومناقشته، وكنت متحرجًا عندما أجد في نفسي سؤالًا وأخشى من طرحه كي لا يرميني أحد بجهالة أو بعدم التأدب ... ووجدت أن معيار التفرقة بينهم هو الدرجات العلمية الشرعية، حسـب وصفهم، ولم يكـن أحد عـلى الإطلاق يبحـث في مواهب الأفـراد فيوليها الاهتـمام .. ولم أسـمع أحدًا منهم يقول رأيي أنا كذا، بل كانوا يبحثون عن رأي السـابقين، وهي ملزمة، وتصبح حكمًا لا يُراجع فيه إذا وجد رأي آخر للسـابقين، وهذا ما لم أسـتطع قبوله. ومن أسـباب رفـضي لهم أيضًا هو منهجهـم المتهاون مع الحاكـم ومحاربة كل مـن يتصدى له، حيث كانوا يكفـرون أحزاب المعارضة ويشـوهون سـمعة كل مـن يدعـو إلى التظاهـر. وقـد كنت أعـرف من هذه الجماعة من يعمل طرف أمن الدولة، وأثناء الاعتكاف كأن البعض يحذروننا منهم».

وبالنسبة لتجربته مع الإخوان يقول: «في عام 2003 انضممت إلى جماعة الإخـوان باحثًا أيضًـا عن طريق الهداية، وحضرت ما يسـمونها بالجلسـات التربويـة .. وكان مأخذي عـلى الفكر الإخواني هو عسـكرة الجماعة، بمعنى تعاملهـا بألفاظ عسـكرية مثل جنـدي وكتيبة وسرية، وهي بالفعل تشـعرك أنـك في حالـة حرب حتى تضمن طاعتك العمياء، فلا يكون لك حق معرفة كيف ولماذا اتخذ هذا القرار، وكانت صدمتي الكبرى عندما فكرت في دخول الانتخابات من دون موافقتهم، فقد وجدت وجهًا عبوسًا قمطريرًا، وأصبح صديـق الأمـس عدو اليـوم، وأصبحـت لا أرى إلا جماعـة انتخابات بحتة، لا تعرف في هذا الرحمة ولا الأخلاق، فكل الأمور أصبحت مستباحة، لكن

بشكل سري. ثم صدر أمر بعزلي، وهو شكل من أشكال العقاب الداخلي، فلم يكن أحد يتحدث معي أو يتصل بي، فصرت وحيدًا بعد الألفة والتزاور والسؤال والتشاور، ثم قاموا بالتشهير بي، وكلما كنت أعترض كان المسئول يقول لي: هذا عمل فردي، ولا أستطيع السيطرة على كل الأعضاء. ثم قاموا بنشر الشائعات عني دون رحمة، ولمن لا يعلم فالجماعة لديها أقوى جهاز اختلاق ونشر شائعات في مصر... كما وجدت الإخوان غير راغبين في الخروج على الحاكم المستبد، ففي مناقشة صريحة مع مسئول بالجماعة سألته: لماذا لا تخرجون إلى الشارع وسيقف معكم الشعب؟ وكانت الإجابة: مبدأ الجماعة هو الفرد المسلم فالأسرة المسلمة فالمجتمع المسلم، كما أن الشعب سيخذلنا، وسيكون ذلك ذريعة للنظام كي يقضي علينا وبالتالي القضاء على حاملي راية الدين».

مثل هذه الشهادة تكررت كثيرًا في كتابات ودراسات، وحوارات صحفية، بعضها كان لخارجين على جماعة الإخوان مثل ثروت الخرباوي والسيد عبد الستار المليجي وهيثم أبو خليل وانتصار عبد المنعم، وبعضها كان لمن عايشوا السلفيين بمختلف اتجاهاتهم سنين عددًا، ولم تكن معايشتهم لهم بغرض المراقبة أو التحري عنهم، إنما كانوا منهم، مقتنعين بهم وبطريقهم، لكنهم، وعن وعي تام، خرجوا عنهم.

ولا يخلو تقاطع الإخوان مع السلفيين من خداع. وهنا يمكن أن ننتقل من الحال النظرية إلى التطبيق العملي حتى نقرب الأمر من الأفهام والأذهان. فنظرًا لأنهم حديثو عهد بممارسة السياسة يلدغ السلفيون غير مرة من جحر الإخوان، تارة لقلة الخبرة وطورًا لطمع بعض شيوخهم الذين يبحثون عن

الدفء في حضن السلطة الجديدة، ويجهزون أنفسهم ليقولوا للناس: لا يجوز الخروج على ولي الأمر، ثم يكون لهم ما أرادوا. ومن يدفع الثمن هم شباب السلفيين ورجالهم البسطاء، الباحثون عن الالتزام والإخلاص في خدمة ما يعتقدون أنه الطريق المستقيم، أو الوجهة الصحيحة الأصيلة والأصولية للإسلام، بما جعلهم في النهاية، ورغم أي اختلاف معهم، صرحاء واضحين، وتلك مزيتهم.

المرة الأولى كانت أيام الانتخابات البرلمانية الأولى بعد ثورة 25 يناير حين كان تابعو الجماعة يوجهون الناخبين ليصوتوا في خانتها على حساب السلفيين. أتذكر وقتها ذلك الرجل البسيط الذي قال أمام إحدى اللجان في حي محرم بك بالإسكندرية: «جئت لأنتخب الناس اللي مع الشيخ محمد حسان»، وهنا انبرى له شاب إخواني، ورفع في عينيه لافتة مرسوم عليها ميزان ضخم وقال له كاذبًا: أحباب الشيخ حسان رمز الميزان يا حج، مع أن الرجل كان يقصد رمز الفانوس بالطبع.

تكرر الأمر في اللجان كافة على مستوى الجمهورية، وكان أنصار الجماعة فزعين من تلك القوة الجديدة الضاربة التي تهز عرش توظيفهم للدين في مجال السياسة، وتزاحمهم على اصطياد الناس من عواطفهم ومشاعرهم الطيبة النازعة إلى الإيمان بالله، كي تترجم إلى أصوات في صناديق الانتخابات. وفي اليوم التالي صرخ مرشحون سلفيون في ألم مما يجري لهم من خداع، وسجلت الصحف هذه الصرخات في سطور جلية، أدعوهم لمعاودة قراءتها الآن.

وقبيل الانتخابات الرئاسية ذهب المهندس خيرت الشاطر وفي يده

الدكتور محمد مرسي ليقدمه إلى شيوخ السلفيين، وعاد ومعه عهود ووعود بعد أن أجاب مرسي شفاهة عن السؤال المصيري بالنسبة لهم: متى وكيف ستطبق شرع الله؟ إلى جانب إغراءات بالحصول على مكاسب سياسية عبارة عن مواقع ومناصب في قمة الجهاز الإداري للدولة. ولما فاز مرسي لم يربح السلفيون إلا مواقع صغيرة، لا تتناسب مع الوعود التي سمعوها ولا حجم تواجدهم السياسي ولا قدر العشم في الإخوان، ومن وضع منهم في الجانب العلوي من اللوحة، مثل عماد عبد الغفور وباسم الزرقا، وجدوا أنفسهم بلا عمل حقيقي، إنما مجرد أسماء وظائف بلا مضمون، فلا الرئيس يطلب منهما مساعدة ولا استشارة، ولا المجتمع ينظر إليهما باعتبارهما يشكلان أي رقم في معادلة صنع القرار.

ولأن الإخوان يراهنون على أن «آفة حارتنا النسيان» فقد عادوا اليوم ليدعوا السلفيين كي يصطفوا إلى جانبهم في مواجهة المعارضة التي ضبطت مرسي متلبسًا بالتنكر لكل شيء وراغبًا في الجموح والجنوح إلى الاستبداد، وحتى يغازلوهم من جديد أسموا استعراض القوة الذي مارسوه عند جامعة القاهرة وحديقة الحيوانات بـ«الشريعة والشرعية»، بعد أن جلس الشاطر، الذي لا حيثية رسمية له في الدولة، مع شيوخهم ووعدهم بمناصب وزارية وفي حركة المحافظين ومجالس المدن، فصدقوه وأمنوا على كلامه، وذهبوا حاشدين أتباعهم ليدافعوا باسم «الشريعة» عن رئيس جعل نفسه معصومًا، مع أن الشرع لا يقر ذلك أبدًا.

لقد سألت واحدًا من كبار شيوخ السلفية قبل شهرين تقريبًا من انتخابات مجلس الشعب الفائتة: لماذا تصرون على الدخول إلى غمار السياسة بما فيها من

تلاعب وخداع وأكاذيب، على حسـاب دوركم الحقيقي في ترسـيخ العقيدة وامتلاء الأرواح وسمو الأخلاق والنفع العام وهو ما يحتاجه مجتمعنا الآن؟ فابتسـم وأجابني: حتى لا نترك الساحة بكاملها للإخوان فيزيحوننا من مجال الدعوة. هو نفسه سعى بيده إلى أن ينزاح عن الدعوة بعد أن يتمكن الإخوان، ولا يكونوا بحاجة إليه، وسـيجد عما قريب أن مجرد وجود نص في الدسـتور حول «صيغة الشريعة» التي طالب بها السلفيون لا يعني أن الإخوان معنيون بالتفاصيل التي تسـكن رأسـه، وسـيذوقون طعم المراوغات الذي ذاقته كل القـوى الوطنيـة منـذ أن دخل الإخـوان مجال السياسـة في ثلاثينيـات القرن المنصرم.

هكذا فعل الإخوان مع كل من تحالف معهم، أكلوه بمجرد الوصول إلى هدفهم، فهذه عقيدتهم السياسية التي لا يعرفها السلفيون جيدًا، وعليهم أن يجربوا من جديد، لعلهم ينتبهون جيدًا حين تلسعهم اللدغة الجديدة.

ثالثًـا: التعامد: فكل من الفريقين يسـعى إلى اسـتغلال ما غرسـه الآخر في تربـة المجتمـع من قيم وأفـكار وخبرات، حتى يمكنه تعزيـز موقعه باتجاه التحكم في مفاصل الدولة، ولا يشـغله في هـذا المقام ما يلاقيه من نقد مبطن من قبل الفريق الآخر، فالمهم أن يحقق هدفه.

فالسـلفيون لم يطرحـوا مشروعًا سياسـيًّا مـن قبل؛ إذ إن جهـد جمعياتهم وجماعاتهـم كان منصرفًـا إلى الدعـوة والنفـع العـام، ومن ثم فهـم بلا خبرة سياسـية، ولم ينظر إليهم جموع الشـعب قبل الثورة باعتبارهم طرفًا قادرًا على أن يطرح رؤية، ويقدم كوادر تدير الدولة. لكنهم يحاولون من خلال التماهي

النسبي مع مشروع الإخوان والاتكاء عليه أحيانًا، أو التحالف المؤقت والمحسوب معهم في بعض المواقف السياسية المتتالية، أن يبرهنوا للرأي العام على أن بوسعهم أن يخوضوا غمار العمل السياسي باقتدار.

وهم يدركون في هذه الناحية أن الأغلبية الكاسحة من الشعب المصري لا تفرق، حتى الآن، بشكل حدي وجدي بين الفريقين؛ إذ إن العوام ينظرون إلى الإخواني والسلفي على أنهما ينتميان إلى «جماعة واحدة» ولا يعنيهم ما يدركه ويكتبه ويقوله المختصون من أنهما شخصان مختلفان لجماعتين منفصلتين.

من جانبها تدرس قيادات الإخوان دومًا كيفية تحويل السلفيين إلى قوة مضافة إلى رصيد الجماعة، بدلًا من أن تكون خصمًا منهم، وذلك في ظل واقعيتهم السياسية المفرطة التي تقدر، من دون شك، أن السلفيين تمكنوا من جذب قطاع عريض إلى فكرهم.

ويحدث هذا أحيانًا بالاتفاق بين الطرفين، حال وجودهم في خندق واحد مقابل القوى «المدنية»، يسارية كانت أو ليبرالية، مثل ما حدث خلال الاستفتاء على التعديلات الدستورية في 19 مارس 2011، والذي كان الخطوة الأولى على طريق وصول الإخوان إلى السلطة.

ويصنع القيادي الإخواني النافذ، خيرت الشاطر الذي ينظر إليه باعتباره المرشد الحقيقي لجماعة الإخوان، حبلًا سريًا غليظًا بين جماعته وقطاع من التيار السلفي، لاسيما من خلال ما تسمى «الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح» وما يجعل هذا الحبل متينًا أن الشاطر نفسه يميل إلى الفكر السلفي، ويعتبره

بعض السـلفيين منهم، وإن كان قياديًّـا في الإخوان. وعبر هذه الهيئة وغيرها يتحرك الشاطر ليخلق من بعض التيار السلفي ظهيرًا للإخوان.

كـما يمكن أن يحدث هـذا التعامد بالخديعة، ما يدل عليه اتهام السـلفيين للإخوان خلال الانتخابات البرلمانية التي جرت في نهاية 2011 بأنهم ضللوا الجماهـير الذاهبـة للتصويـت لصالح حـزب النـور، وكان رمـزه الفانوس، وحملوهم على التصويت للإخوان، ورمزهم الميزان.

ويتعامـد المشروع الإخواني على جسـد السـلفيين عبر اسـتعمالهم كفزاعة جديدة للداخل والخارج، سـائرين في هذا على درب نظام مبارك، الذي طالما اسـتخدم الإخوان كفزاعـة للغرب تارة، وللداخل المـصري تارة، ونجح في تمرير هذه الصورة، مما منحه فرصة جيدة لإطالة عمره.

فالغرب أعلن غير مرة، أنه لا يوجد أي مانع يحول دون تفاعله الإيجابي مع الإخوان، بوصفهم في رأيـه جماعة دينية معتدلة يمكن التفاهم معها وترتيب كل مـا يجعل المصالح الغربية في مأمن. وحين يرى المسـئولون في الغرب، بل وسـائر الشـعوب هناك، ما يطرحه التيار السـلفي من أفـكار وآراء وما يبدر عنـه مـن أفعـال وتصرفـات، سـينحازون إلى المنطـق القائل: «نـار الإخوان ولا جنـة السـلفيين»، وهـذه مقولـة بـدأت تأخذ طريقهـا إلى الـتردد داخل المجتمع المصري ذاته.

■■■

مستقبل العلاقات بين الطرفين

لا يعبر عن الحالات الثلاث التي سبق ذكرها أكثر من إجابة القيادي السلفي ياسر برهامي عن سؤال لمجلة «الدوحة» (عدد نوفمبر 2012) مفاده: هل حزب النور حزب معارض أم يدعم السلطة التي على سدتها الإخوان؟» حيث قال: «حزب معارض، يقبل ما يوافق المصلحة، ويتحالف أحيانًا مع المنافس أو المخالف»، فالقسم الأول من قوله يعني (التوازي) والثاني (التلاقي) والثالث (التعامد). لكن السؤال: ما مستقبل هذه المسارات الثلاثة؟

والإجابة التي تأتي للوهلة الأولى: كل الاحتمالات واردة، لكن هذا يجب أن يتوزع على خلفيات فكرية وفقهية تتسم بالثبات النسبي، ومقتضيات للمصالح تتصف بالدينامية أو التغير الذي بدوره يعزى إلى أسباب عديدة. ومستقبل العلاقة بين الجانبين لا يحلق في فراغ، إنما يرتبط في جانب عريض منه بوضع التيار المدني المنافس لهما، فكلما قوي هذا التيار تداعى الإخوان والسلفيون للتقارب من أجل مواجهته، والعكس صحيح.

كما يرتبط هذا المستقبل بمدى إمكانية تنازل الإخوان عن نصيب من الكعكة السياسية لصالح السلفيين، بحيث يبدو أن الحكم بقبضة «التيار الإسلامي» كله وليس «جماعة الإخوان». فالسلفيون ظنوا عقب انقضاء الانتخابات التشريعية وحصولهم على المركز الثاني وكذلك بعد مناصرتهم لمرسي واقتناصه للرئاسة، أنهم سيجلسون إلى جانب الإخوان بنسبة تمثيل معقولة في كراسي السلطة التنفيذية، لكن آمالهم تبددت، لكن اليأس من

هـذا لم يـدب فيهم تمامًا، فمن بينهم من لا يـزال يحلم بأن يلحق بها تمنى، ولو بعـد حين. أما القانطون من الإخوان، وغير الواثقين فيهم، فقد ينحازون إلى الاعتماد على سـواعدهم، من خـلال الفوز بالأغلبيـة في الانتخابات المقبلة، وفرض وجودهم بقوة.

وهناك طرف رابع في هذه المعادلة يتمثل في بقية القوى الإسلامية، لاسيما «الجماعة الإسـلامية» و«السـلفية الجهادية» و«الجماعات الصغيرة الهامشـية» الأشد تطرفًا، وتيار ما يسمى «الإسلام الحضاري» أو «الإسلاميين المستقلين» وبعـض الأحـزاب القريبة من الرؤية الإسـلامية مثل حـزب العمل، علاوة على كيانات أسسـها خارجون على جماعة الإخوان مثل «الريادة» و«النهضة» و«التيـار المـصري»، ثم حزبي «مصر القوية» و«الوسـط». فهذه القوة يمكن أن تكـون خصـماً من «الإخـوان» و«السـلفيين» أو محلًا لمنافسـة بينهما حيث سـيحاول كل منهـما أن يجذبها إليه بقدر المسـتطاع، ولـو في تحالفات انتخابية مؤقتـة. ويمكن لهـذه الكتل النازعـة إلى الاعتدال والوسـطية أن تقترب من التيارين اليساري والليبرالي وتشكل تحديا كبيرًا للإخوان والسلفيين.

ويتوقف مسار العلاقة بين الإخوان والسلفيين أيضًا على السياقات الآتية؛ محليـة وإقليمية ودولية، لاسـيما في ظـل ارتباط الطرفـين بالتزامات خارجية. فالقضايـا المصرية الخالصة المرتبطة باحتياجات الشـعب، سـتلعب دورها في رسـم ملامح هذه العلاقة، فـإن نجح الإخوان في تحقيق إنجـازات اقتصادية واجتماعية فإن السـلفية الدعوية المسيسة ستحاول الاقتراب منهـم، للاستفادة من تنامي شـعبيتهم، والعكس صحيح إن أخفقوا فإن السـلفيين سـيبتعدون عنهم، وقد ينضمون إلى صفوف المعارضة، ويطرحون أنفسهم كبديل لهم.

الجيــش والإخــوان

لا يمكـن للإخـوان أن ينسـوا تجربتهـم التاريخيـة مع الجيـش، تلك التي رسـمت معالمها «ثورة يوليـو»، التي بدأت انقلابًا عسـكريًّا، باركه الإخوان وسـاندوه ثـم تحولت إلى ثورة بفعل قـرارات اجتماعية وسياسـية واقتصادية مشـهودة مـن قبـل الضبـاط لا علاقـة لهـا برؤيـة الإخـوان ولا مسـلكهم ولا رغبتهـم وقتها، حيث تمنوا أن يظل «الانقلابيون» بلا أي ظهير اجتماعي غير الإخـوان، فتتمكن الجماعة من فرض شروطهـا عليهم، وتوجههم نحو أهدافهـا هي ومشروعهـا الخاص، ظنًّا منها أن تلك هـي لحظة التمكين التي صنعتها الأقدار بعد اغتيال مؤسسها حسن البنا في فبراير عام 1949.

تقدم عبد الناصر خطوات واتخذ قرارات تاريخية وأطلق مشروعات وفق رؤيـة تنحاز إلى الفقراء والمطحونين والمهمشـين، بعيدًا عن مشروع الإخوان الرأسمالي، فأوجد لـ«حركة الضباط» قاعدة شعبية عريضة، مكنته من أن يحسم أمره حيال الجماعة، بعد أن تورطت في محاولة اغتياله في المنشية بالإسكندرية، لتبـدأ «المحنـة»، وَفْقَ المصطلح الإخواني المرير، وتحـل هيبة الجيش في قلوب رجـال الجماعـة، وتنغلق عليها أسراره بعد أن كانت قد وضعت فيه قدمًا لها، وتصـاب بمـرور الوقت بالتردد والخـوف، وتعتقد أنها لا قبل لها بالمؤسسـة العسكرية التي ظلت تمثل الجوهر الأصيل للحكم حتى قيام ثورة يناير.

وأتذكر جيدًا أنني كنت مشـاركًا في ندوة عقدها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسـان عام 2008 وكان يحضرها عدد من قيادات جماعة الإخوان، مـن بين الأعضـاء الثمانيـة والثمانـين الذين دخلـوا إلى البرلمـان في انتخابات 2005، ويومهـا قلـت: «مجلس الشـعب المقبـل سـيكون بلا إخـوان، لأنه البرلمـان الـذي يعدونه من أجل تمريـر التوريث»، وهو ما حـدث بالفعل في انتخابـات 2010 التي تـم تزويرها بالكامل وبطريقة فجة ومسـتفزة. وعلى الهامش سـألني اثنان منهم: مـا العمل؟ فقلت لهما مداعبًـا: اعملوا ثورة. فما كان منهـما إلا أن ضحـكا معًـا وقـال أحدهما باندهـاش: ثورة مـرة واحدة. فقلت: أعرف أن لفظ ثورة ليس واردًا في أفكاركم، لكن ما أعرفه أنه لو نزل مائة ألف مصري إلى شـارع قصر العيني وصمدوا سـت سـاعات لأسقطوا مبارك؟ فابتسم وهز رأسه متسائلا: وتريدنا نحن أن نفعل ذلك؟ فأجبته: أنا أتحدث عن كل المصريين لكنكم الآن الفصيل الوحيد في السـاحة السياسـية الذي يمتلك القدرة على الحشـد، وربما هذا يجعل مسئوليتكم مضاعفة. فكر برهة وقال: المشـكلة بالنسـبة لنا ليسـت في الشرطة، فهذه ألفنا التعامل معها واعتدنـا طبعهـا، لكن المشـكلة في الجيش، الـذي ينتمي إليه مبـارك، والذي سيدافع عنه باستماتة، ويسحقنا.

هكـذا كانت الصـورة التي توارثتها أجيال الإخـوان المتعاقبة عن الجيش وموقفـه وإمكانياته وصرامة دفاعـه عن الحكـم، وظلت تجربة الخمسـينيات والستينيات تُقرأ بإفراط داخل صفوف الجماعة، بعد أن تـم تضخيمها بشكل مروع في إطار الدعاية السياسـية المضادة لنظـام عبد الناصر، والرغبة الدفينة في الانتقـام منـه. ولـذا ظـل كل من يطالـع كتاب «أيـام من حيـاتي» لزينب

الغزالي، أو «الإخوان في سجون عبد الناصر» لجابر رزق وغيرها، لا يمكنه أن يتجنب تلك الأهوال التي تتسرب إلى صدره، وتستقر في اللاشعور، وتجعله موقنًا بصعوبة، بل استحالة، مواجهة هذا الكيان المسلح، لاسيما بعد أن حاز عناصر أخرى للقوة بعيدًا عن البنادق والرصاص، وراح يستعملها بمهارة مناسبة جعلت له في الوضع الداخلي موقعًا عريضًا، لا يمكن لمن في الحكم أو حتى في المعارضة أن يتجاهله.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح في هذا المقام: هل التجربة التاريخية القاسية فقط هي التي جعلت جماعة الإخوان تتهيب الجيش؟ أم أن هناك عناصر أخرى مستجدة ومستمرة، عززت هذه المهابة بمرور الأيام إلى أن وصلنا إلى ثورة يناير 2011؟

في الحقيقة فإن الإخوان في الفترة التي أعقبت أزمتهم مع عبد الناصر في منتصف الستينيات من القرن الماضي وحتى قيام ثورة يناير، كانت تحكم نظرتهم إلى الجيش عناصر محددة تشكل له في مخيلتهم صورة مركبة ومعقدة إلى حدٍ بعيد، يمكن رسم ملامحها على النحو التالي:

1 - الجيش المنظم: فالإخوان طالما تباهوا، جهارًا نهارًا، بقوة تنظيمهم، وراحوا يتيهون بقدرتهم على الحفاظ عليه رغم الضربات المتتالية التي لحقت به، وتمكنوا عبر السرية والتحايل والصفقات المستمرة مع السلطات المتعاقبة والتواطؤ أحيانًا باستمراء استعمالهم فزاعة من قبل النظام الحاكم من أن يجعلوا هذا التنظيم باقيًا على قيد الحياة، بعد أن تهالك في نهاية عهد عبد الناصر، وكاد أن يتلاشى. وجرى هذا في وقت ضعفت فيه التنظيمات والروابط والشبكات الاجتماعية للتيارين

اليســاري والليبرالي، وكان تنظيم السـلطة المعتمد عـلى الحزب الوطني وخلافه قد ترهل وفسـد ولم يحتفظ من التماسـك إلا بظاهره. والمؤسسة الوحيـدة التـي بقيت عـلى تنظيمها الصـارم هي الجيش، وهـذا ما كان الإخوان يضعونه في الحسبان دومًا.

2 - قـوة السـلاح: فما لدى الجيش من ترسـانة عسـكرية يعطيـه اليد الطولى عـلى مـا عـداه. ورغـم أن هـذه الإمكانية معـدة بالأسـاس للدفاع عن البلاد ومواجهة أي عدوان خارجي، فإن لها انعكاسًـا نفسيًّا في الساحة الداخلية، لاسـيما بعد وجود سلاح الحرس الجمهوري، ولجوء السلطة إلى الجيش لحفظ الأمن مثلما جرى خلال انتفاضة 18 و19 يناير 1977 وتمرد الأمن المركزي في فبراير 1986 وأخيرًا خلال ثورة يناير.

3 - الصندوق الأسود: فأسرار الجيش ظلت بعيدة عن آذان وعيون الإخوان إلى حد بعيد، بينما تمكنوا من اختراق مختلف المؤسسات المدنية، سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية. فمن المتعارف عليه وَفْقَ القوانين العسكرية أنه يتم استبعاد شباب الإخوان من أداء الخدمة العسكرية، شأنهم في ذلك شأن الشيوعيين وكل من تصنفهم قواعد الجيش على أنهم عناصر خطرة أمنيًّا. أما بالنسـبة للضباط فهناك تدقيق أمني أشد، قبل اختيار طلبة الكليات العسـكرية، ولا ينفك هـذا التدقيق أثناء سريان عمـل الضابط العامل خصوصًا، فإن بان على أحدهم أي ممارسة للسياسة من خلال الأحزاب أو التنظيمات، يتم اسـتبعاده. ولهذا ظلـت المعلومات الدقيقة عن وضع الجيـش ونظمـه ومجتمعـه الداخـلي مسـتغلقة عـلى الجماعـة، أو بمنزلة صندوق أسود أمامها.

4 - **الجيش ذو المكانة الإقليمية والدولية:** فالجيش ليس مؤسسة خارجة عن حسابات القوى الإقليمية والدولية، وهذا ما ظهر جليًّا عقب اندلاع ثورة يناير، إذ نُظر إليه باعتباره القوة الوحيدة في المجتمع المصري القادرة على إدارة الأزمة، بالضغط على مبارك حتى يتنحى لمنع توسع الانفجار وتطاير الشرر أبعد مما وصل إليه، ثم احتواء الثوار لعدم ذهاب البلاد بعيدًا عن الدور الذي ترتضيه القوى الدولية لمصر في هذه المرحلة. ومع أي انفلات أمني أو فوضى أو احتراب أهلي أو قيام النظام الحاكم حاليًّا بالخروج على قواعد اللعبة التي جاء على أساسها وارتضاها، فإن عيون الخارج ستتوجه إلى الجيش، لاسيما إن ظلت القوى المدنية المعارضة على حالها من الإنهاك والتشتت والإخفاق في طرح البديل.

5 - **صاحب الرصيد الاجتماعي:** ففي كل بيت مصري تقريبًا هناك من أدى الخدمة العسكرية، وله في رحاب الجيش ذكريات محفورة في الرأس لا يبددها الزمن. ومع الجيش الكثير من انتصارات الوطن وانكساراتِه، وأفراحه وأتراحه. ونظرًا لأن الجيش هو «جيش الشعب» بنص الدساتير المتعاقبة، وقوامه الرئيسي من المدنيين الذين يتاح لهم شرف أداء الخدمة العسكرية، فإن رصيده الاجتماعي قوي، وتمتد إليه أبصار القطاع العريض من الناس في أوقات الأزمات، والثقة فيه كبيرة، لأن كل واحد يشعر أن له فيه جزءًا، ربما لأنه أدى الخدمة العسكرية أو أداها أحد أبنائه أو إخوته أو أي من أقربائه، والكثيرين من أهل قريته. ورغم الأخطاء الفادحة التي ارتكبها المجلس العسكري السابق في إدارة المرحلة التي أعقبت الثورة، فإن ما جرى في بورسعيد من ترحيب

شـديد بالجيش وامتثال لإدارته للبـلاد مؤقتًا، قدَّم برهانًا ناصعًا على أن هذه الثقة لم تنفد، وذلك الرصيد لم يتبخر تمامًا.

ومـن دون شـك فإن تنظيـم الإخوان يراقـب هذا عن كثب، ويشـعر أن كل مـا ينزفـه من قبول اجتماعـي قد يذهب مباشرة إلى الجيش، وقد يشـجعه على العودة مرة أخرى إلى السـاحة السياسـية إن اقتضت الضرورة، لكن ربما بطريقة مغايرة لتلك التي فعلها عقب تنحي مبارك.

وفي الحقيقـة فـإن الجيش ليـس ضامنًـا للديمقراطية إنما ضامـن للوطنية وبقاء الدولة من دون انهيار تام ولا تفكك، وهذا أمر حيوي ولا تنازل عنه، لكن لا أحد بوسـعه أن يرحب بعودة العسـكر إلى الحكـم، وإن كان الطلب على تواجدهم على السـاحة السياسـية يتزايد، وعلى القوى المدنية أن تتماسك وتطرح نفسـها بديلًا مقنعًا للشـعب المصري الذي يتطلـع دومًا إلى من يملأ الفراغ.

فأغلب النخب السياسـية المدنية على الساحة المصرية تقول: نريدها دولة مدنية حقيقية، لا تتلاعب بالدين فتحوله إلى أيديولوجية بائسـة، ولا تسـتند إلى سـلاح العسـكر. وقطعًا فإن هذا ما أرادته الثورة التـي تنكر لها الإخوان وتعاملوا معها على أنها مجرد فرصة لاقتناص السلطة.

وفي ظل هذه الأجواء، يتهم الإخوان منافسـيهم بأنهم يسـتدعون الجيش إلى السـاحة السياسـية من جديد، وهذا الاتهام لا يقوم على ادعاء، فله أصل لا تخطئه بصيرة ولا يهمله عقل، لكن كان يجب على «الجماعة أن ترى الخشبة التـي في عينهـا قبل أن تـرى القذى في عـين خصومها، وأن تفهـم أن الناس

تـدرك طبيعـة العلاقـة المتدرجـة بين الجماعـة والمؤسسـة العسـكرية، والتي تلخصها العناصر الآتية:

1 - تقـوم جماعة الإخـوان أيضًا، عبر ذراعها الرئاسـية، باسـتدعاء القوات المسـلحة إلى الساحة السياسـية، حتى تكون يدًا أمنية باطشة ضد الثوار والمغبونين من الشعب. ولهذا أعطى مرسي الجيش «حق الضبطية» وأراد منه أن يطبق قراره المتسرع، كالعادة، بفرض حظر التجوال في مدن القناة الثلاث، علاوة على اسـتدعاء الجيش لتأمين الاسـتفتاء على الدسـتور. وتصرف مرسي على أن «القوات المسـلحة» سـتعمل وَفْقَ مشـيئته، لأنه «القائـد الأعـلى» لها، وسـتتورط مـن جديد، لكـن لصالـح جماعته، في اعتقال وتعذيب وتصفية شـباب الثورة، فيزداد الجدار ارتفاعًا وسمكًا بين قادتها والطليعة الثورية، ومن ثَمَّ القاعدة الشعبية. وهذا جزء أصيل مـن تكتيك الإخوان، لكن الجنـرالات يفهمون هذه اللعبة، ولذا تركوا الضباط والجنود يلعبون كرة القدم مع شباب مدن القناة في وقت الحظر. ومرسي، وبتنيسـق على ما يبدو مع مكتب الإرشـاد، يحرص على إظهار أن الجيـش يوافـق على كل خطواته، ولذا قرر تحديـد موعد الانتخابات البرلمانية عقب لقائه وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي.

2 - قبل ثورة 25 يناير لم تكن في مصر «مؤسسة عسكرية» بالمفهوم الوظيفي والتاريخي المتواجد في تجارب دول أخرى ومنها، تركيا وباكستان مثلا، بل كانت لدينا «قوات مسلحة» حرص مبارك على أن يبعدها عن لعب دور سـياسي مبـاشر، حتى يمهـد الطريق لنجله، وكان الدسـتور ينص على أن «الجيش ملك الشـعب»، وما له مـن خصوصية مالية أو وظيفية

كان مسـألة عرفية لا يسـندها تشريـع، فجاء الإخـوان ليمنحوا الجيش في دسـتورهم «المسـلوق» وضعًا خاصًّا جـدًّا، بعد أن أقامـوا الدنيا ولم يقعدوهـا على «وثيقة السـلمي» وقالوا إنها سـتجعل القوات المسـلحة دولة داخل الدولة، واتضح أنهم يريدون أن يبرموا هم هذه الصفقة مع الجيش وليس أحد آخر، وبمزايا للقوات المسـلحة أكبر بكثير مما ورد في الوثيقة المشـار إليها. وبالتالي فهم الذين خلقوا وضعًا خاصًّا، جعل من الجيش، دولة داخل الدولة، ولن ينسى أحد ما قاله مرسي أمام القادة في أحد المواقع العسكرية: «هناك من يريد أن يوقع بيني وبينكم، لكن هذا لـن يحدث. لن يمـس أحد أموالكم وعرقكم». وحسـب الصفقة أيضًا وفر الإخوان لطنطاوي وعنان خروجًا آمنًا ومريحًا ومثمرًا.

وفي حقيقـة الأمـر فإن قضيتي «أموال الجيش» و«الخـروج الآمن» كانتا تمثلان الترمومتر الذي يقيس علاقة الجيش بالعديد من القوى السياسية منـذ الإطاحة بمبارك، ولا تزال ترن في كل الآذان مقولة مسـاعد وزير الدفـاع للشـئون المالية في معرض حديثـه عن المشروعـات الاقتصادية للجيـش قبيـل انطلاق الجولـة الثانية مـن الانتخابات الرئاسـية: «هذا عرقنا وسندافع عنه بدمنا».

لقـد كانت هـذه القضيـة هي محـور الإجابة عن سـؤال مهـم ومؤرق: لمـاذا يكره المجلس العسـكري الثورة؟ وهي مسـألة لم تقف عند حدود التصـورات القديمـة التـي ترى أن الجيـوش بوصفها مؤسسـات أمنية بيروقراطيـة في المقام الأول تكره الاضطراب والارتباك الذي يصاحب الثـورات، بـل كان مـن الضروري أن نبحـث في اتجاه دفـاع الجنرالات المسـتميت عن الثروات الطائلة الهائلة التي يديرونها؛ جنبًا إلى جنب مع

المخاوف المشروعة والطبيعية من تنظيم الإخوان بمشروعه وحساباته المتناقضة مع مشروع الدولة الوطنية الذي يفهم الجيش أنه حارس له إلى جانب الشعب بالطبع.

وفي الواقع، فإن المصريين تهامسوا عقب رحيل مبارك مباشرة بكلام كثير عن المشروعات الاقتصادية الضخمة التي يديرها الجنرالات، لكن لم تلبث أن ارتفعت أصواتهم وصارت صراخًا يدوي في كل مكان، ولم يعد بوسع أحد أن يعيدهم مرة أخرى إلى الصمت. وبعض هذه الثرثرة يبين أنه من الصعب على العسكر أن يقبلوا بسهولة رئيسًا من «الإخوان» يطلع على ما يديرونه من ثروة ضخمة، ناهيك عن المعلومات الدقيقة التي تمس عصب الأمن القومي المصري. ويفهم مرسي هذا؛ لذا يبقي هذا الملف، حتى الآن، خارج النقاش، بل يستعمله وسيلة لاسترضاء العسكريين. وقد تردد أنه حاول برفق أن يفتحه حين طلب من وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي أن يمنح التلفزيون المصري الرسمي، المثقل بالديون والأعباء، بعض المال لتعويم أزمته، لكنه قوبل برفض قاطع. ورغم أن الجيش كان يقوم بهذا أيام مبارك، إن طلب الرئيس، ووقت أن أدار المرحلة الانتقالية عقب الثورة، لكنه يدرك الآن أن فتح نافذة، ولو صغيرة، حول هذا الموضوع قد يفتح بابًا أمام جماعة الإخوان للتفكير في وضع يدها على هذه الأموال، سواء بطريقة مباشرة ومباغتة، أو بطريقة غير مباشرة من خلال محاولة رجال أعمال الجماعة وتجارها أن يدخلوا في شراكة مع الجيش في مشروعاته العملاقة.

3- لا يملك مرسي وجماعته أي خبرة في إدارة الدولة، ويسدون الأفق السياسي بشكل عنيد وبليد، ولا يبدون إيمانًا قاطعًا بتداول السلطة، وينكلون

بالطليعـة الثوريـة بعد أن خانوها، أو «نصبوا عليهـا» في واقعة الليمون الشـهيرة، ويخسرون حلفاءهـم، وينزفون شـعبيتهم، ويقامـرون بأمن البـلاد ومصلحتهـا الوطنية، ويحولون الثورة إلى مجـرد فرصة لتمكينهم مـن رقبة مـصر، فيفتحون بذلك بابًا واسـعًا لفئات من الشباب، وربما قطاعات عريضة من الشـعب، لتنادي بتدخـل الجيش، تحت دعوى أن الوطن في خطر، لا سيما أن الأدبيات الفكرية للإخوان لا تحمل تصورًا عميقًـا وأصيلًا لفكرة «الدولة الوطنيـة» التي يتعارف المصريون عليها، ويعملون لها، على اختلافهم.

4 ـ هنـاك سـؤال مهم يفرض نفسـه في هـذا المقـام: هل الإخـوان فعلًا قوة مدنية؟ أم مزيج من تدبير ميليشـياوي وتلاعب بشـعارات دينية؟ وهل هم حريصون على أن يبقى الجيش مؤسسـة مِهْنية احترافية؟ أم يسـعون إلى التسـلل الناعـم إليه بغية التحكـم فيه وتحويله إلى جيـش إخواني أو متأخـون لخدمة مشروعهم الـذي ثبت أنه وهم في وهم، ولم نحصد منه سوى خسارة مزدوجة لصورة الإسلام ولمصلحة مصر؟

لهـذا يجب على الإخوان أن يلوموا أنفسـهم أولًا، ويعرفوا قدرهم جيدًا، فالكذب المنظم لن يدير دولة، والإنكار الدائم ليس وسيلة ناجعة للدفاع عن السياسات الفاشلة. فكثير من الناس يدرك في الوقت الراهن أن الإخوان هم أول من يستدعي الجيش إلى الساحة السياسية، مرة لأنهم يظنون أنه ذراعهم الأمنية، ومـرة لأنهم يقتلون «البديل المدني» بقصد طفح شره وبانت غلظته، وبذا يجبرون بعض منافسـيهم وأناسًـا من عامة الشعب،ضاقوا منهم على أن يطلبوا الجيش.

المتأخونون

في عام 2006 دخل إلى مكتبي المتواضع شاب لا أعرفه، تخرج حديثًا في كلية الإعلام، وطلب مني أن أساعده في الحصول على عمل بأي جريدة، وحاولت قدر استطاعتي، فعمل في مكتب لصحيفة عربية بالقاهرة، بعد ثلاثة شهور، زارني مرة أخرى، وقال لي: أنا الآن محرر في جريدة «الوطني اليوم» التي كان يصدرها، غير المأسوف على رحيله، الحزب الوطني، وجاءتني أخبار متقطعة عنه تبين كم هو مداهن وملاين ومنافق لرؤسائه، مشاء بنميم بين زملائه ورئيس التحرير.

وكنت أشتري الجريدة بين حين وآخر، حتى أقف على تطورات الحزب، الذي كنت من الذين يعملون على إسقاطه، فأجد اسم هذا الشاب مكتوبًا على حوارات وتحقيقات تهاجم الإخوان بضراوة، وتكيل إليهم اتهامات، وتختلق لهم ما ليس فيهم، وتزيد مما عندهم من عيوب وتنفخ فيه، وطلب مني بإلحاح أكثر من مرة أن يجري معي حوارًا حول «الإخوان» واعتبره مساعدة مني له، فوافقت على مضض، ودافعت يومها عن حق الإخوان في إنشاء حزب سياسي، ورفضت تحويلهم إلى محاكم عسكرية، وقلت: إن النظام مطالب بأن يدمجهم من خلال بوابات نظيفة، وليس بصفقات

أمنيـة، في الحيـاة السياسـية الطبيعية، وتوقعـت أن يرثوا نظـام مبارك إن ظل مصرًّا على سياسـات إضعاف الأحزاب وتفجيرها وتشـويه الرموز الوطنية، واشـترطت عليـه أن ينشر الحوار كامـلًا أو لا ينشره إطلاقًـا، فذهب، وفرغ شريط التسجيل، وقدم الحوار لرئيس تحريره لكنه رفض نشره.

ومـرت الأيـام وقابلتـه مصادفة بعـد الانتخابات التي جعلـت الإخوان والسلفيين أغلبية في البرلمان، فوجدته قد أطلق لحيته، نظرت إليه وابتسمت، فقال لي: شـعار المرحلة، وبعد أسـابيع وجدت اسـمه في مطبوعة للإخوان، وذات يوم كنت في النقابة فوجدته جالسًـا مع مجموعة من الشـباب يفرط في الدفـاع عن الإخوان ويمدحهم بغزارة، وينسـب إليهم أكثـر من حقيقتهم. كلام كان يخرج من لسانه، ولا يبدو في عينيه ما يدل على أنه مقتنع بما يقول.

أمثال هذا الشاب كثيرون، شباب ورجال، ذكور وإناث، أساتذة جامعات وصحفيـون وموظفـون وعـمال وفلاحون وتجـار ورجال أعمال وناشـطون سياسـيون وضباط شرطة ومخبرون، وفي كل المجـالات والاتجاهات، ولعل ما كتبه ممتاز القط، المدافع باسـتماتة عن مبارك ونظامه، في مدح محمد مرسـى خـير برهان على ما أقـول، وقد يفرح الإخوان بهم باعتبارهـم من مناصريهم، لكن أمثاله هـم «الفيروس» الذي ينخر في أي جسد بنعومة ودأب حتى يرديه قتيلا.

فالإخـوان جماعة تقوم على إيمان أغلبية أتباعها بمنهجها، وهذا ما يعطيها تماسـكًا ويقويهـا في مواجهة خصومها ومنافسـيها، والصغـير فيها ينظر إلى الكبـير باعتباره الأكثر تضحية أو اسـتعدادًا لدفع الثمـن، والآن تغير الأمر،

فالكبير ربما يكون الأكثر انتفاعًا أو حيازة للنفوذ والجاه والثروة، وعلى التوازي، لا ولاء لمن يداهنون الإخوان إلا لأنفسهم، وسيتركونهم في أقرب محطة إن وقعوا في أزمة كما تركوا الحزب الوطني، لكن يبدو أن الإخوان يحتفون بالمتأخونين، ومن يراجع أسماء وزارة هشام قنديل، وكذلك أغلب من تولوا مناصب تنفيذية أو تم اختيارهم في مجالس تشريعية أو نيابية، لن يجد صعوبة في إثبات هذا عيانًا بيانًا.

ولأن المتأخون إنسان انتهازي بالسليقة فسيقوم كل لحظة بمراجعة علاقته بالجماعة وزائدتها الدودية المسماة «حزب الحرية والعدالة» فإن وجد أن هناك ما يعود عليه بالنفع، فسيظل مستمرًا في موقعه ملتصقًا بقادة الجماعة، يتزلف إليهم، ويعطيهم من طرف اللسان حلاوة حتى يحصل على المزيد، فإن رآهم شمر عن ساعديه حتى يوهمهم أنه يبذل قصارى جهده في سبيل مصلحتهم ورفعتهم، وإن غابوا عن عينيه تكاسل وتراخى وزاغ وربما يخرج لهم لسانه.

والمتأخون قد يكون ثقبًا في الصندوق الأسود لأسرار الجماعة، وهو بالطبع لن يتمكن من الوصول إلى قعر الصندوق هذا، لكنه سيسترق السمع إلى ما يقوله بعض قادتها، لاسيما حين يتململون من الأوضاع التي آلوا إليها، وينظرون إلى ما في أيدي زملائهم ممن ركبوا فوق أعناقهم. وهذه الأسرار ستتسرب تباعًا إلى خارج التنظيم الحديدي، فيعرف الناس طرفًا مما حرص القادة على كتمانه طويلًا، فتنفضح عوراته، وتظهر مزالقه، وتنكشف نواياه، ويجد من يناوئونه سبيلًا إليه.

والمتأخون قد لا يكون بالضرورة عضوًا دخيلًا على الجماعة أو حزبها،

أو عنصرًا مدسوسًا أو مزروعًا من منافسيها في الساحة الاجتماعية والسياسية والمجال الديني أيضًا، بل قد يكون «إخوانيًا» صميمًا، عاملاً في الجماعة، راسخ الأقدام في تنظيمها، من أولئك الذين التحقوا بقطارها من محطته الأولى، لأنه وجد في كنفها رعاية مالية كان في أمس الحاجة إليها. فالجماعة تقوم بالإنفاق على أطفال فقراء ويتامى منذ صغرهم، ليس كعمل خيري كما تفعل الجمعية الشرعية للعاملين بالكتاب والسنة مثلًا، إنما كجزء من آليات التجنيد وجذب البراعم والأشبال الذين يعدون على مهل ليكونوا أعضاء فاعلين في الجماعة بعد تخرجهم من الجماعات.

بعض هؤلاء قد يقتنع بمرور الزمن بنهج الجماعة وأفكارها، فيخلص لهذا الشق المعنوي أو العقدى، حسب ما يصفه الإخوان، وبعضهم لا يقتنع، لكنه يجد نفسه مربوطًا بمصلحته أو شبكة علاقات اجتماعية تلتف حول عنقه؛ ولذا يظل موجودًا جسدًا في الجماعة، لكن روحه تهفهف بعيدًا عنها كلما وجدت إلى ذلك سبيلا. وهؤلاء ينفضون عن كاهلهم أحيانًا عبء السقوط الأخلاقي للجماعة ولا يبدون تحمسًا شديدًا للدفاع عنها، فإن وجدوا من يطمئنون إليه من خارج الجماعة أسروا إليه بالمشكلات التي يواجهونها، والانتقادات التي تنحبس في صدورهم حيال أداء قادة الإخوان. وبعضهم قد يواجهك بالعبارة الشهيرة «أنا مش إخوان»، ليس لأنه ملقن أن يقول ذلك حتى يتحايل عليك ويتمكن من امتلاك رأسك فيقنعك بوصفه محايدًا، لكن لأنه يشعر بالخزي حيال ما جرى لصورة الإخوان في المخيال الشعبي المصري الآن.

والمتأخون لن يكون في الصف الأول حين تحين اللحظة الفاصلة للجماعة،

سـواء إن أخـذت المجتمـع كلـه إلى مواجهـة عنيفـة، لا قدر الله ولا سـمح، أو كانـت متجسـدة في انتخابـات مقبلـة، خاصـة أن من بـين المتأخونين من يسـعون إلى تعزيـز مراكزهم داخل الجماعة عبر الترشـح للانتخابات والفوز فيها، فإن وجدوا صدًّا أو استبعادًا من قبل قادة الجماعة سيتميزون غيظًا وإن كتموا، ويشعرون بالغبن وإن بالغوا في اصطناع الرضا.

والثابـت تاريخيًّـا أنـه لا يوجـد تنظيم عاش عـلى ظهـر الأرض كان كل رجالـه على قلب رجل واحد، ومخلصين للفكرة مهما كانت قيمتها أو عمقها أو اتسـاقها وتماسـكها، وإلا ما كان قد صُنِّف هؤلاء في دوائر متلاحقة سواء مـن حيث النفـوذ أو الولاء. وحتـى المجموعات التي تحلَّقـت حول الأنبياء لم يكن أفرادها متسـاوين أبدًا في الإيمان بالرسـالة، وإلا ما وجدنا الحواريين والصحابة، وتبعتهم دوائر أخرى من الملتفين حولها.

وقد يكـون اقتراب «النفاق» مدخلًا لفهم موقف ووضع المتأخونين، مع الأخذ في الاعتبار أننا نتحدث في مجال الولاء السياسي والاجتماعي والفكري وليـس في موضع الإيمان والكفـر، لكن كما أن المنافقين يشـكلون خطرًا على رسـالات السـماء، أمضى أثرًا بكثير من الكافرين بها، حسـب ما ينبئنا القرآن الكريم، فإن المتأخون، أو أي شخص ينتمى اسمًا لتنظيم أو جماعة ما من دون إخلاص لها، يمثل خطرًا شديدًا عليها أيضًا.

- وقطعًـا سـيرفض قادة الإخوان هـذا، لكن دعك مـن حديثهم عن أن صفـوف الجماعة «بنيان مرصوص» فالمرض الـذي يصيب الجميع بمن فيهم التيار السلفي أصابها، لكن قادتها يبذلون قصارى جهدهم في سبيل أن تبقى

أعراضه بعيدة عن أعين الناس، وإن كان الوجع يسري في أعطافها كما يسري الماء ناعمًا تحت أكوام من القش.

وكما سبقت الإشارة، فقبل الثورة، بل على مدار تاريخ الجماعة، كان من يتقدم الصفوف ويعلو في المراتب، وينظر الأتباع إليه باعتباره الأكثر استعدادًا للتضحية، ومن ثم يحدبون عليه، ويطيعون أمره، ويحترمون وضعه. الآن طرأ تغير كبير، بعد وصول الجماعة إلى السلطة، فالأكبر يعلو جاهه، ويحوز مزيدا من النفوذ والثروة. وبالطبع سينكر الإخوان هذا، ويصورون للناس أنهم أولياء الله الصالحون الزاهدون في المناصب والأموال، وهو ادعاء لن يصدقه أحد بعد كل ما ظهر من أكاذيب وسعي محموم للسيطرة على كل المناصب، واستئثار بالسلطة، ومحاولة حيازة المال من خلال توسيع التجارة ومشاركة رجال أعمال نظام مبارك.

وقد أتيح لي أن أجلس إلى أعضاء في الإخوان، فشكوا لي مر الشكوى من عمليات التضييق التي تتم عليهم، وبان تذمرهم من حشر شباب الجماعة في مواجهات عنيفة مع المجتمع، وتحدثوا عن صراعات حول المواقع. ولما سألتهم عن شخص كنا نظن أنه من الإصلاحيين وكيف تبدل خطابه من الاعتدال إلى التشدد؟ أجابوا: يريد أن يرضي المجموعة القطبية المسيطرة على الجماعة فيتبنى خطابها، ويخلع جلده، لكنه غير مقتنع بما يقول، ولذا يعيش أزمة نفسية حادة، لاسيما في ظل حالة الخوف التي تنتابه، فهو يخشى نزول الشارع لأن الناس غاضبة من جماعته عامة، ومنه هو خاصة. وقالوا لي: إن صراعات قوية تدور الآن حول من سيتم ترشيحه في مجلس النواب، فهناك أكثر من شخص لديهم رغبة في الترشح على كل مقعد، لكن مكتب الإرشاد سيختار واحدًا ويترك الآخرين مغبونين.

واستمعت قبل أيام إلى قيادي من جيل الوسط في الجماعة يتذمر من أن مكتب الإرشاد ومن بعده، ذراعه الرئاسية، السيد الأستاذ الدكتور المهندس محمد مرسي لا يحسن اختيار الأكفأ داخل الجماعة نفسها، وقال: «في كل منصب تنفيذي، وزيرًا كان أو محافظًا أو أقل من هذا تركوا الأكفأ واختاروا من كان ولاؤه للمجموعة المسيطرة على الجماعة في الوقت الحالي .. إنهم لا يحرمون أصحاب الكفاءات في البلد كله ويبتعدون عنهم لكنهم أيضًا يحرمون أمثالهم داخل الإخوان».

وعرفت من كل هؤلاء أن شخصيات عديدة من الانتهازيين الذين دخلوا إلى حزب الحرية والعدالة بحثًا عن منافعَ خاصة لهم، ومبدؤهم في السياسة «عاش الملك .. مات الملك .. عاش الملك الجديد» يضغطون الآن في سبيل أن يدفعوا قادة الحزب إلى ترشيحهم، وإن لم يحدث فقد يخرجون عليه، أو يهاجمونه، ورغم أن الجماعة تحرص على أن يظل مركز الثقل داخل الحزب في يدها، فإن هؤلاء سيسببون إزعاجًا شديدًا، وقد يضطر رئيس الحزب، بما له من صلاحيات واسعة، إلى طردهم، والتخلص منهم، لكنهم لن يصمتوا إنما سيشاركون في تجريس الجماعة وفضح مخططاتها.

الأهم من هذا كله هو التصدع الأخلاقي الذي بدأ يصيب رجالًا في الجماعة أخلصوا لها، غبنًا من الطريق الذي يسير فيه القادة، حيث التنكر لكل القضايا التي ربوا أجيالًا عليها، وظهور هوة مخيفة بين القول والفعل، واستشراء آفتي الكذب والإنكار عند الممسكين بزمام الأمور، واتساع مساحة الكراهية في نفوس الناس للجماعة، على النقيض من جوهر مشروعها البسيط. والوضع الأخير يجعل مكتب الإرشاد حريصًا على أن يستحضر

دومًـا «عدوًّا مزعومًا» ليُكَتِّلَ الصفوف في مواجهته، أو يُبْقِي، رغم الوصول إلى السـلطة، على حديث المحنة والابتلاء، ناهيك بالطبع عن ادعاء المؤامرة، ليس فقط على الإخوان، إنما على الإسلام.

وهـذه الألاعيب تحقق نتائجها إلى حد كبير حتـى الآن، لكنها لن تصمد طويـلًا، فالكـذب لا أرجـل لـه، والجـرى وراء المنافـع إن كان هادئًـا الآن سيتسـارع، وكل هذا يتم بينما الجدار العازل بين الجماعة والشـعب يرتفع كل يوم ويزداد سـمكه وسـواد لونه، ولحظة الفصل، كما سـبق القول، سـيكون المتأخونون أول من يهرول بعيدًا.

المخيال الشعبي وقتل الإخوان ببطء

لا يدرك الإخوان وهم يلهثون وراء ما يظنونه «التمكين» الأخير أن العقل الجمعي المصري يقتلهم ببطء وعلى مهل وفي روية تامة، لكن بثقة ودهاء وإصرار لا يلين. ولأن الإخوان لا يعطون للعلوم الإنسانية ما تستحقه من اهتمام وانشغال فإنهم يتعاملون بغفلة واضحة مع عملية القتل هذه، أو يستخفون بها. ويستسلمون حيالها إلى أوهامهم التقليدية في نعت من يقومون بها بأنهم «أعداء الله» أو «كارهو المشروع الإسلامي» ويضاهون، بطريقة تثير الاستغراب والضحك معًا، بين حالتهم تلك وما جرى للمسلمين الأوائل في مطلع الدعوة أو أول الرسالة من استهزاء على أيدي المشركين، لكن الرسول الكريم ﷺ وأتباعه انتصروا في النهاية.

إن من ينصت إلى النكات التي بدأ المصريون يطلقونها على الإخوان يفهم كيف شرع بسطاء الناس في نزع رداء «القداسة» المزعومة عنهم؟ وكيف يهبطون بهم من عليائهم ويحطون من المنزلة الأسمى والأرقى التي وضعوا الإخوان فيها بعد أن انطلت عليهم الدعاية الإخوانية عقودًا من الزمن، وترجموا هذا الاحترام غير مرة في التصويت لصالحهم في الانتخابات المتتالية. والنكتة، بالقطع، هي طريقة للمقاومة بالحيلة سلكها المصريون مرات لا حصر لها، حين كرهوا السلطة وأرادوا الانتقام منها.

بعض هذه النكت يخلط الصور والإيحاءات الجنسـية بالمواقف السياسية، لـو كان لـدى الإخوان حصيلة علميـة في حقل «الانثربولوجيـا الاجتماعية» لفهم مغزاها ومعناها، ولاقشـعرت أبدانهم، وانهمـرت الدموع من عيونهم بـلا توقـف، وخـاب أملهـم في مجتمع ظنـوا أنـه كان يصـوت لمشروعهم في الانتخابات المتعاقبة، أو أنه الفضاء الأوسـع الذي يطلقون فيه دعوتهم التي اعتقد مؤسسـهم أن نجاحها رهن بتكوين الفرد المسـلم، فالأسرة المسـلمة، فالمجتمع المسـلم، فالحكم ثم أسـتاذية العالم. فهذا المجتمع كشـف بفطرته، وفي زمن قياسي، ما أخفاه الإخوان عقودًا طويلة، وأدرك أنهم مجرد «كائنات انتخابيـة» أو مجموعة تعيـش في «جيتو» حيث الانغلاق والجمود والشـعور بالاضطهاد والعيش في أعطاف نظرية المؤامرة وكراهية «الأغيار».

فهـا هي نكتة تبين أن «صندوق الانتخاب» أهـم عند الإخواني حتى من «الشرف»، وأخرى ترسم حدود العلاقة بين المرشد ومرسي بإيحاءات لم يكن ألـد أعداء الإخـوان ينتظرها في يوم مـن الأيام. وهاهي الإيحـاءات الرمزية القاسـية في «إلقاء حزم البرسـيم أمام منزل مرسي» أو رسم صور «الخراف» عـلى الأرض أمـام مقـر مكتب الإرشـاد. ومـن السـهل إدانة هـذه الأفعال ورميها بالخروج عن اللياقة والأدب والأخلاق وحتى بالعنصرية أو الفسـق والفجـور، لكـن الإدانـة لا تغير مـن الأثر الـذي تتركه هذه النـكات وتلك الرمـوز في نفـوس الناس أو تنهـي قدرتها على إعادة رسـم «صـورة نمطية» للإخوان مختلفة تمامًا عن تلك التي تمتعوا بها على مدار ثمانين سنة.

وأي محاولة من قبل السـلطة لاستعمال وسائل الإكراه المادي في مواجهة «المخيال الشعبي» محكوم عليها بالفشل الذريع، بل ستؤدي إلى نتائجَ معاكسةٍ

تمامًا لما قصده من بيده الحكم، لاسيما أن السلطة هنا ستحارب شبحًا يقتل عدوه بسكين بارد ويجلس ليستمتع بدمه وهو ينزف قطرة قطرة حتى يسقط مغشيًّا عليه.

يكفي الإخوان هنا أن أذكر لهم هذه الواقعة التي كنت شاهدًا عليها بين فتاة في المرحلة الإعدادية وأختها التي لا يزيد سنها على عشر سنوات، حين صرخت الكبرى في أختها:

- أنت بتكدبي.

فدمعت عينا الصغرى، وقالت في حرقة:

- أنا مش إخوانجية عشان أكدب.

بالقطع لو سمع عاقل من الإخوان هذا الحوار القصير الدال، لصرخ في جماعته:

- نقطة ومن أول السطر.

لكن من أسف فإن السلطة لا تدرك هذا، ولأنها غير قادرة على مطاردة الأشباح التي يطلقها الخيال الشعبي في كل مكان لتوسعها تنكيتًا واستهزاءً واستنكارًا، فقد وجدت أنها من الممكن أن تعاقب بعض تجسيد هذه الظاهرة ممثلًا في الإعلامي الكوميدي باسم يوسف الذي يقدم برنامجًا ساخرًا على إحدى الفضائيات، يذهب جزء كبير منه إلى السخرية من أقوال وأفعال الدكتور محمد مرسي.

وقد يصبح مفهومًا أن نضع الدكتورين محمد مرسي وباسم يوسف في

جملـة مفيدة، وبينهـا فقط «واو العطـف» حين يصير من حـق «المواطن» أن يجتمع مع «المسئول الكبير» في أي تعبير أو تصرف بعد ثورة أسقطت «الحاكم الإله» أو «نصـف الإله» إلى غير رجعة وأعادت للمغلوبين والمقهورين الثقة في أنفسهم، وأدركوا أن مصير الحاكم بأيدي المحكومين. لكن ما يثير الألم أن هذا العطف يأتي حين تتحول أقوال وأفعال الأول إلى مادة للسخرية والتهكم للثاني، يطلقها من خلف شاشـة زرقاء، فتسيح في الاتجاهات الأربعة، مخترقة الحدود والقيود والسدود.

وإذا كان البعض قد أراد أن يعلق الجرس في رقبة الثاني، ويتهمه بالإسفاف والابتذال وتخطي حدود الأدب واللياقة، فإن الحقيقة هي أن هذا الجرس يعلق في رقبـة الأول أو «إصبعه» لأنه يأتي بها يمد الثاني بزاد وفير ومخزون لا ينضب للضحـك طيلة الوقـت، مسـتعرضًا قدراته على إنتـاج «الكوميديا السـوداء» أمام جمهور غفير يتابعه ويتفاعل معه ويبني من خلال بعض صور سـلبية عن السـلطة الجديـدة التي لا تـزال - حتى الآن - تتصرف وكأنهـا في «المعارضة» أو غارقـة في «المظلوميـة التاريخيـة» أو البكائية و»الكربلائية» التي عاشـت في أعطافها سنين عددًا مستغلة إياها في جلب التعاطف واستجداء المناصرة.

ربما لا يفعل باسم يوسف أكثر من إعادة ترجمة ما يدور في أذهان الناس عن «الحاكم الجديد»، والقيام باسـتلهام ما يثار في مخيلة شـعب مادامت السخرية من حكامه صناعة مستمرة له، وإحدى وسائله التقليدية والعريقة في المقاومة بالحيلة، لاسـيما إن وجد أمامه من لا يفرض الهيبة بالأفعال إنما يطلبها ويلح عليهـا بالأقوال أو بالدمـوع أو حتى بالقهر والإكراه. لكن من يجهل التاريخ ولا يدرك حدود واقع يتقلب بين موجات هائلة من تدفق المعلومات والصور

والقيم والتصورات والنماذج المعرفية والحالات الإنسانية وطرائق العيش في ظل ثورة الاتصالات الرهيبة، يعتقد أن صمت الساخر ينزع السخرية أو يقبرها ويقضي عليها في نفوس الناس وعقولهم.

إن ما ينشره الشباب على شبكة المعلومات الدولية، لاسيما في مواقع التواصل الاجتماعي، من تعليقات كلامية وإنشائية وصور كاريكاتورية وتعبيرية عن الدكتور مرسي وغيره من الحاكمين معه أو الحكام من خلاله - يتعدى بكثير ما يعرضه باسم. وما ينطق به الناس على المقاهي وداخل عربات المترو وفي الأسواق والحقول وأمام الآلات المزمجرة في المصانع وعلى المكاتب داخل المؤسسات البيروقراطية العتيقة - يزيد ويفيض أيضًا على ما يأتي به باسم الذي لن يزيده «الضبط والإحضار» إلا ذيوعًا وشهرة، ويعطي خطابه السياسي المتوزع على اللفظ والحركة والصورة مصداقية ورسوخًا لدى جمهور عريض، رغم ما يحمله أحيانًا من إيحاءات جنسية تخدش الحياء أو ما يقوم به من مجافاة للعلم في بعض المواقف في عملية الاقتطاف والاقتباس التي تخدم المسار الفكاهي اللاذع. لكنه في النهاية لا يخترع شيئًا، إنما يتبع الحكمة السابغة التي تقول: «من أعمالكم سلط عليكم».

لو بلع باسم يوسف لسانه في عتمة السجن إلى الأبد، وتم إغلاق كل الصحف والقنوات الفضائية الخاصة وهاجر الكتاب أو صمتوا وتركوا أقلامهم لتجف في محابرهم أو كفوا عن النقر على مفتاح الحروف بالحواسيب، وحلت المعارضة نفسها وطلب قادتها اللجوء السياسي لأي دولة أوروبية فهل ستتبخر المشاكل المعقدة وتجد السلطة كفاءتها ووطنيتها ونزاهتها الضائعة، فيسبح الناس بحمدها ويكبرون من فرط إنجازاتها المخفية ..

إن السـلطة لا تـدرك في مطاردتهـا للسـاخرين أن الهيبـة يفرضهـا العدل والكفاءة وليس الجبروت والخيبة، ومن أراد أن يجعل صورته حسنة فعليه أن يعمل على تحسين الواقع، فهذا هو الطريق المستقيم ولا ينبغي تضييع الوقت لأن لا شيء سيرجع أبدًا إلى الوراء.

إن الجهـلاء وقليـلي الخـبرة وضيقـي الصـدور يعتقدون أن بوسـعهم أن يمنعوا سـخرية الشـعب من الحاكم إن كان ضعيفًا خائرًا، أو كذوبًا جهولًا، أو متجـبرًا أعمـى، أو فاسـدًا لصًّـا، أو مغلبًـا مصالحـه وذويه عـلى مصالح الشـعب. فتاريـخ هذا البلـد العظيم يقول إن شـعبه لم يصـده ولا يرده شيء عن التهكم على حكام لم يعجبوه. ولذا سـمي بطليموس الثامن «أبو كرش» وأطلـق عبدالملك بن مروان لقب «أبو الذباب»، وعلى طويل الجسـد مروان ابـن الحكم «خيط باطل»، وعلى معاوية الثاني «أبو ليلى» ، وعلى مروان الثاني «الحمار»، ولقبوا على عبد الله بن عبد الملك الذي ارتفعت في عهده الأسـعار وعـم الفقر بــ «المكبس» ولقبـوا محمد علي «ظالم باشـا» أو «تاجـر الدخان» وأسموا الخديو سعيد «مكرونة» والخديوي توفيق «الواد الأهبل» و«الحضرة الكثيبـة». وحـين فاض بهم الغضـب منه خرجـوا إلى الشـوارع هاتفين: «يا توفيـق يـا وش القملة .. مين قلك تعمل دي العملة». كما أطلقوا على رياض باشـا «الديك الرومي»، واللـورد كرومر «كرنبة»، وأتذكـر وأنا طفل صغير أن رجـلًا كان يـأتي لبيع حلوى موضوعة عليها صورة السـادات، فيمسـك الواحدة منها في يده ويصرخ «أبو قرعة بقرش»، ونعرف جميعًا أن مبارك كان اسمه «البقرة الضاحكة».

كل هـذا وأبعـد منـه في عمق التاريخ رصـده لنا المحامي القدير الأستاذ

حمدي الأسيوطي في كتابه «إهانة الرئيس» وبيَّن لنا بالبرهان أنه حين يضعف الحاكم أو لا يكون واثقًا من نفسه وتترهل مؤسسات الدولة وتخور تظهر هذه التهمة ويزداد الكلام عنها والعمل بها. فمنذ إعلان الملكية الدستورية في مصر عام 1923 حتى وزارة الوفد الأخيرة عام 1950، أي على مدى سبعة وعشرين عامًا، لم توجه هذه التهمة البائسة إلا لعدد محدود، لكنها لم تلبث أن ترعرعت قبيل ثورة يوليو 1952، وزاد شيوعها وأفرطت السلطة في استعمالها وكأنها مخالفة مرورية، مع وجود مواد في قانون العقوبات تجرم «العيب في الذات الملكية».

واستمر الأمر بعد ذلك في عهد عبد الناصر مع تخفيف العقوبة بعد تعديل القانون 112 لسنة 1957، واستعملها السادات تحت طائلة «قانون حماية القيم من العيب»، وبلغ الأمر أشده حين أصدر قرارًا باعتقال 1536 معارضًا مصريًّا لقيامه بتوقيع اتفاق كامب ديفيد. وعادت هذه «الجريمة الضاحكة» لتظهر أيام مبارك، لتصبحَ سيفًا مصلتًا، يستعمله إن أراد، وكيفما شاء، فتم بمقتضاه سجن المدون عبد الكريم عامر، ثم صدر حكم على الكاتب الصحفي الأستاذ إبراهيم عيسى بتهمة إهانة الرئيس ونشر أخبار كاذبة عن صحته، لكن مبارك عفا عنه. وظهرت بعدها قضية الشاعر منير حنا الذي أنشد قصيدة هجاء في الرئيس المخلوع حسني مبارك، وقضت محكمة بحبسه ثلاث سنوات بإجراءات تحقيق باطلة، لكن محكمة الاستئناف برأته.

الآن وبعد ثورة عظيمة نادت بحرية التفكير والتعبير والتدبير، تنظر المحاكم قضايا عدة بإهانة الرئيس، يعتقد المتعجلون ومن لم يقرءوا التاريخ، أنها يمكن أن تمنع الناس من السخرية والتهكم والنقد اللاذع إن وجدوا

ما يؤدي إلى هذا في هيئة الحاكم أو تصرفاته، فالقريحة الشعبية تستعصي على التعتيم والتحجيم والتكميم، وتعزز الأمر مع تواجد شبكات التواصل الاجتماعي المتدفقة بلا هوادة، ولن يستطيع أحد أن يفرض على الناس أن يتهيبوا أو يحبوا أو يحترموا الرئيس أو غيره إن لم يكن يستحق هذا.

فكل هذه الملاحقات القضائية والمطاردات التي تلبس لبوسًا قانونيًا لم تمنع «المخيال الشعبي» من أن يصنع صورة كريهة لمرسي، يربطه فيها بالشؤم والنحس. فهو المرشح رقم (13) الذي وصل إلى كرسي الرئاسة، وهو من يرمز إليه بعض الشباب على شبكات التواصل الاجتماعي بـ «البومة»، بينما ترى جماعته أنه :لقمان العصر» وأن له كرامات، وأنه واحد من قيادات جماعة دان لها كل شيء، وصار طوع بنان مكتب الإرشاد، وأعضاؤه هم الوارثون والممكنون، ورسل العناية الإلهية، الذين ليس بينهم وبين الله حجاب، وأن كل شيء سيجرى في يسر، لا تعب ولا أخذ بالأسباب، ولا ترتيب أو تدبير وتخطيط، لأن كراماتهم ستحل على الرءوس بالزاد والطمأنينة، وتسبيحاتهم ستحجب الشر الداهم المستطير، ودعواتهم ستغير ما تجرى به المقادير.

وقد بدأت هذه الصورة المشئومة ترسخ في الأذهان بعد واقعة دهس قطار لباص مدرسة في أسيوط مما أودى بحياة أكثر من خمسين طفلًا، وذلك بعد يوم واحد من زيارة مرسي للمحافظة ودعوته لأهلها من جوف المسجد.

سيقول العقلاء الذين يحسبون كل شيء على الآلات الرقمية: ما علاقة الرئيس بهذا؟ وأقول لهم: صحيح، لكن هذا ليس كلامنا إنما كلام تجار الدين الذين قالوا للناس: لو انتخبتمونا سيفتح الله عليكم بركات من السماء. وكنا

نحـن نردد أيامها قول الله تعـالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُمْ ۚ بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾، وكنا دومًا نذكرهم بقول الرسـول الكريم ﷺ: «لا تزكوا أنفسكم، إن الله أعلم بأهل البر منكم»، لكنهم أشاحوا لنا بأيديهم وقالـوا: «نحـن جماعـة الله المختارة»، أيدينا فـوق أياديكـم، وبناتنا أرقى من بناتكم، وصدّقهم البسطاء.

إنه الكلام الراقد في سطور يقرءونها ليل نهار في منهجهم التعليمي الداخلي وفي أناشـيدهم ومدائحهم التي يصدحون بها في معسـكراتهم وشُعَبهم. إنها اللغـة والطريقـة التي جعلـت المخالفين يقابلونها بالاستهجان والسـخرية وأحيانـا بالمزايـدة أوالمبالغة، ولكل فعل رد فعل مسـاوٍ لـه في المقدار ومضاد لـه في الاتجاه؛ ولـذا راح الناس يتداولون على شـبكات التواصل الاجتماعي ما يلي:

1 - انقطعـت الكهربـاء عـن المحكمة الدسـتورية العليا وهو يـؤدي اليمين الدستورية.

2 - تمـزق علـم مـصر الذي تم رفعه أثنـاء عرض تخرج أول دفعـة بحْرية في عهده.

3 - زار مرسي السعودية فسقطت لأول مرة طائرة من النقل الجوي الداخلي بالمملكة.

4 - صافـح بطريـرك الأقبـاط في إثيوبيـا فـمات بعد عشر سـاعات، وبعدها بأسابيع مات رئيس الوزراء ميليس زيناوي.

5 - قابل هيلاري كلينتون فتوفيت والدتها.

6 – زار الصين فسـقط جزء من سـور الصين العظيم إحـدى عجائب الدنيا بسبب الأمطار.

7 – زار باكستان فوقع زلزال بقوة 4 , 5 على مقياس ريختر.

8 – زار مرسي مطروح فاحترق بعد يوم سوق ليبيا.

9 – زار أسيوط فوقع حادث القطار، ومات 51 طفلًا.

10 – زار ألمانيا فوقع حادث مروري مروع لم تشهده البلاد منذ زمن بعيد.

11 – زار الهند فسقطت حافلة من فوق أحد الجسور حيث لقي 37 شخصًا مصرعهم وأصيب 14 آخرون بجراح متفاوتة.

هذه ردود غاضبة لشيطنة مرسي، وتصويره على نحو معين، وهي إن كانت تجافي العلم أو حتى الدين الذي يمنعنا من التطير، لكنها أقوال نابعة من فعل مضـاد لمـن أرادوا أن يصوروه وكأنه اختيار العنايـة الإلهية، وقد أخذت هذه الأقـوال دفعـة قوية بعد حادث أسـيوط المـؤلم، إلى درجـة أن أحدهم اختلق خبرًا على «فيس بوك» يقول: محافظ سـوهاج يناشـد مرسي ويرجوه ويتوسل إليه ألا يزور المحافظة أبدًا.

إن هذه وكذلك النكات وحكايات السـمر والشائعات، والسخرية التي تطفح من الشاشـات الزرقاء، كلها أدوات في قبضة «المخيال الشعبي» تقضي على «أسـطورة الإخوان» في هدوء ومن دون أي ضجيج، ونتائجها لا تخيب أبدًا.

الجمل في وجه الحاسوب

بعير في وجه حاسـوب. هكذا ظهر الفارق بين ثوار يطلقون غضبهم عبر أحدث ما جاد به العلم في مجال الاتصالات، وسـلطة أرسـلت إليهم الجمال والبغال لتدوسـهم في ميدان التحريـر، فعادت الدواب القهقرى وهي تحمل على ظهورها بقايا رجال مبارك لتلقيهم في الدرك الأسفل من التاريخ، لكنها لم تلبـث أن عادت من جديـد وعلى ظهورها رجال جدد يلبسـون الجلاليب ويهزون لحاهم ويرتدون في معاصمهم ساعات حجرية، وينفخون في الرمل متوهمـين أن بوسـعه أن يغطي على الطمي، ويأخذ البـلاد والعباد إلى القرون الغابرة.

هـو إذن «فرق توقيت» يجسـد ويمثل المعضلة الرئيسـة التي تعانيها مصر الآن بعـد مرور سـنتين عـلى ثورتها المجيـدة، فارق بين من آمـن منذ اللحظة الأولى بأنهـا ثـورة لا بـد أن تُحـدث تغييرًا جِذْريًـا، وتكنـس في طريقها ركام الفسـاد والاسـتبداد، وبين مـن اعتبرها فرصـة تاريخية ليجلـس على كراسي الحكـم ثم يدير ظهره لكل شيء، دماء الشـهداء وحاجات البسـطاء، ورؤى الأذكياء، وأحلام الشعراء.

وفــارق بــين من يـرى أن التقدم هو الارتفـاع إلى أعلى والسـير إلى الأمام ومزاحمـة الكبـار على عظائـم الأمور والأماكـن والمكانات، ومـن يتوهم أنه الهروب إلى دهاليز الماضي والعودة إلى الخيمة وريح السـموم وصليل سيوف يـراوح بين نعرة القبيلة وبين التوهم بأن العقيـدة تحتاج إلى حراس، يزهقون الأرواح في سبيلها.

وفـارق أيضًـا بين من يؤمن بأن الأمـر الطبيعي هو أن يدخـل التنظيم في عباءة الدولة وآخر يعتقد أن بوسـعه أن يحشر الدولة في عباءة التنظيم. الخيار الأول طبيعي وحقيقي ومبرر ومفهوم لاسـيما في بلد كبير وعريق مثل مصر، اسـتطاع عبر تاريخـه المديد أن يهضـم ثقافـات ويذيبها، ويطوق نوايا سيئة ويهزهـا حتى تتـآكل ويفرغها تباعًـا من مضمونها. وهو مـبرر أيضًا لأن كل الذيـن أنصتوا إلى الإخوان قبل الثورة ظنـوا أن ما يحول بينهم وبين الدخول تحـت طائلـة الدولة هو وجود نظام مسـتبد فاسـد يتربص بهـم، لكن هاهم يجلسون مكانه ويحوزون ما هو أوسع من سلطاته ومع هذا يصرون أولًا على أن تبقى جماعتهم فوق الدولة أو بعيدًا عنها أو دولة أخرى داخلها، ويصرون ثانيًا على أن تأتي الدولة نفسـها راكعة عن طيب خاطر وهي مغمضة العينين رافعـة يديها في استسـلام ثـم تهرع لتتدثر بعبـاءة الجماعة عـلى صغر حجمها واهترائها لو علم أصحابها.

أما الخيار الثاني فيثير السـخرية فضلًا عن الاشمئزاز، ففضلًا عن أنه ينم عـن جهل وروح متوثبة للطغيان والاسـتحواذ ونفس شرهة تواقة للخطف والابتلاع فإنه مسـتحيل تطبيقه، فلا الجماعة لديها مشروع لاستيعاب الدولة أو حتـى إدارتهـا، ولا لديها مـن الخبرات والكوادر من بوسـعهم أن يصنعوا

قرارًا رشيدًا، أو يرتبوا أحوال الناس ومعاشهم على سنن الكفاية والعدل والرفاه. بل بدا شعارها الأثير «نحمل الخير لمصر» موضع تهكم شديد وجارح، فيما اختفى شعارها التاريخي «الإسلام هو الحل» بعد أن أدى دوره في الاستعمال السياسي الواقعي والعملي المتنصل من أي حمولات للمبادئ والقيم والمصالح العامة.

لكنه العناد، الذي يورث الكفر، يدفع الجماعة، بعد أن صَدَّرت بعض رموزها في العقود الفائتة ليرسموا لها صورة معتدلة، كي تدخل هي تحت عباءة الزمن القديم، وتجري عليها معادلة «فرق التوقيت» بعد أن تحالفت مع التيار السلفي الذي يعيد كل شيء إلى مكان أو زاوية راكدة ينقسم فيها العالم إلى فسطاطين، ويعاد من جديد وضع الجمل في وجه الحاسوب.

والإخوان لن يقروا بهذا، كعادتهم، وينكروا أن يكون ما يميلون إليه قديمًا إلى هذه الدرجة، ويزحزحوا التوقيت، ولو على مستوى الشكل، إلى عهد أقرب لنجد فيه أن من يقف في وجه الحاسوب ليس بعيرًا بل «نورج» يجاهد في سبيل أن يؤدي دوره، متغافلًا عن أن الإنسانية قد عرفت أحدث ميكنات الزراعة والحصاد.

فإذا كان الراغبون في استعادة دور الجمال والجياد والبغال في الفتح والنصر وتشييد أركان الدول يثيرون الفزع والاشمئزاز، فإن من يصرون على إعادة استعمال النورج، يثيرون الغيظ والاستغراب، حين يتنكرون لشروط اللحظة الراهنة ومقتضياتها، ويتصرفون وفق منطق هجره العالم وأنكره، وكان الثوار يدركون جيدًا أنهم يدوسونه بأقدامهم الزاحفة في الشوارع، وهم يصرخون «عيش .. حرية .. عدالة اجتماعية .. كرامة إنسانية».

العـودة إلى الوراء ظاهرة في «الدعايـة الإخوانية» التي لم تدرك حتى الآن أن العـالم تحول إلى حجرة صغيرة، وأن أسـلوب جوبلـز في ترويج الأكاذيب وتشـويه الخصوم والمنافسـين وإرهابهـم لم يعد يصلح أن يعيد شـعبًا غضب وثار، إلى القمقم. وعلى الوجه الآخر فإن الدعاية الإيجابية لصالح السـلطة، والتـي تحاول أن تصور رئيس الدولة عـلى أنه ولي الأمر الذي تجب طاعته في المنشـط والمكره، لا تلقى قبولًا لدى شـعب يتابع قصـص وحكايات المهانة التـي يكابدها رئيسـه السـابق في سـجنه، وهو الـذي ظن أنـه في عصمة من المحاسبة والمساءلة وأن كل شيء يجري وَفْقَ مشيئته.

كما أن «النموذج المملوكي» الذي يرهن الدولة لصالح أمراء الجند، ليس لـه محل من الإعـراب ولا الوجود، ولا يمكن لمجتمع حلم ببناء مؤسسـات حديثة، تعزز المسار الذي بدأه محمد علي وراكم عليه من جاء بعده، أن يتواءم مـع طريقـة قروسـطية في الإدارة والتسـيير، أو يقبل أن يقوم رجال السـلطة بالحديـث عـن تسـليح شـباب تابعين لهم كـي يدافعـوا عن أنفسـهم أو عن مقرات جماعة الإخوان وحزبها.

وظهر فرق التوقيت أيضًا في نظرة الإخوان إلى مؤسسات الدولة، فالجماعة لا تسـتوعب مقتضيـات ومتطلبات الدولة الحديثة، التـي تفرض فصلًا تامًّا بين السلطات الثلاث، وتحاول أن تستعيد موقع الحاكم في القرون الوسطى، الـذي يهيمـن عـلى كل شيء. وقد ظهر هـذا في تصرف الدكتـور مرسي حين أراد أن يضع يده على القضاء بعد أن امتلك السـلطتين التنفيذية والتشريعية. وقد برر له أحد الدعاة هذا بالقول: «كان الرسول ﷺ يعين القضاة ويعزلهم وسـلك الخلفاء مسـلكه في هـذا»، وهي اللغـة ذاتها التي يتحـدث بها بعض

السلفيين سواء في تأييدهم للرئيس، أو في مواجهتهم للمختلفين معهم فكريًّا وسياسيًّا، بل إنهم يغلظون عليهم ويتوهمون أن العلاقة معهم هي ذاتها التي كانت تربط بين المسلمين الأوائل وكفار مكة أو يهود المدينة، وهذا ليس زعمًا ولا ادعاء إنما تصور مستخلص من تصريحات السلفيين وأحاديثهم وكذلك تصرفاتهم المتتالية.

ويتجلى فرق التوقيت أيضًا في أسلوب إدارة التنازع إذ ابتعدت جماعة الإخوان عن الطرق القانونية والمؤسسية في هذا الشأن ولجأت إلى أسلوب بُدَائي، تمثل في دفع ميليشيات لحصار المحكمة الدستورية العليا ومدينة الإنتاج الإعلامي وفض اعتصام الثوار أمام قصر الرئاسة، والتهديد باقتحام مقرات أحزاب المعارضة وحرق مقرات الصحف المستقلة والحزبية وإعداد قوائم اغتيالات لكتاب ومثقفين وإعلاميين وساسة.

وقد بدا جليًّا عقب نجاح الثورة في الإطاحة برءوس نظام مبارك أن جماعة الإخوان ليست راغبة في التقدم إلى الأمام من خلال شراكة وطنية كاملة مع القوى الثورية والمدنية بل رجعت خطوات إلى الخلف بتحالف مع السلفيين، ربما لأنها اعتقدت أنهم القوة الأكبر على الساحة، أو لأن قادة الجماعة الحاليين قد تسلفوا بالقدر الكافي الذي يجعلهم لا يجدون أي غضاضة في أن يضعوا إيديهم في أيدي أصحاب تصور يبتعد كثيرًا عن ثقافة المصريين وقيمهم الحضارية وطرائق عيشهم وطبيعتهم الدينية الوسطية المعتدلة. وفي تصرف الإخوان هذا غياب لإدراك فروق التوقيت بين ما يريده الشباب، وهم القوة الرئيسة في الثورة، وما تريده الجماعة التي لا هم لها ولا صناعة سوى السيطرة على الحكم بأي طريقة، ولو على حساب ما تبقى من مشروعها.

وتم تكريس فرق التوقيت هذا في مشروع الدستور الذي جاء ترجمة قانونية واضحة وفاضحة لخطة «التمكين» التي وضعتها الجماعة في تسعينيات القرن المنصرم، وهي حزمة من الإجراءات التي تقوم على التسلل إلى مؤسسات الدولة والاستيلاء عليها، ولو على مهل، ثم جاءت الثورة لتدفع الإخوان إلى التسريع في تحقيق هذا الهدف وتحصيله بأي وسيلة وأي ثمن. فالثوار انتظروا أن يعكس الدستور أهداف الثورة ومطالبها وغاياتها، ويهندس الأحلام التي راقت لهم للعيش في دولة وطنية حديثة، وتحت حكم مدني لا لبس فيه ولا التواء، ولا يريدون أن ينفكوا حتى يحققوا أحلامهم تلك.

وفي كل هذا يخون الوقت الإخوان دومًا، فهذا وقت الثوار الذي يضمون إلى صفوفهم كل يوم شبابًا جددًا، ومن أعمار مختلفة تبدأ من الصبية حتى مشارف الأربعين، في مجتمع يشكل الشباب النسبة الأكبر من تركيبته السكانية، بينما تصر الجماعة على أن تتعامل معهم بعقلية مكتب إرشادها الذي يعاني شيخوخة سواء على مستوى سن أعضائه أو طريقة تفكيرهم.

إنه حقًّا فرق توقيت، لا يدركه كل من يصل إلى السلطة، فلا المجلس العسكري استوعبه ولا الإخوان يدركون كنهه، وتغافل كلاهما عن أن هناك قوة ثورية حقيقية موجودة، وهي الرقم الصعب، العصي على الهضم والإقصاء، وكل من لا يفهم هذا أو يغفل عنه، مصيره الخسران المبين، وقد لا يكتشف هذا إلا بعد فوات الأوان، أو حين يدرك «فرق التوقيت».

صورة الإخوان وأتباعهم
في الغرب... حالة ألمانيا

آخر ما كنت أتوقع سماعه أو معرفته خلال زيارتي لألمانيا مؤخرًا هو قيام عدد من الألمان، أسلموا على أيدي سلفيين وصاروا منهم، بالهجرة إلى سيناء في سبيل الجهاد. إنهم ليسوا من العرب الذين هاجروا إلى هناك واستقروا واكتسبوا الجنسية الألمانية بمرور السنين وتوافر الشروط، لكنهم من الألمان الأصليين، غيروا أسماءهم وشدوا رحالهم إلى بلادنا ليجاهدوا فينا!!

نزل الخبر على رأسي كالصاعقة، وزاد من قلقي على مسار سيناء ومصيرها، والذي توازى مع قلق الألمان على بلادهم التي أصبحت مضطرة إلى مواجهة «الأصولية الإسلامية» بشتى ألوانها وأطيافها، ومع كل هذا قلق على الإسلام الذي تزداد صورته في الغرب تشوهًا بفعل تصورات وتصرفات بعض ممن يزعمون أنهم يرفعون رايته أو يجسدون حقيقته وأصالته وجوهره وينابيعه الصافية.

ذهبت إلى هناك بدعوة من جامعة إيرفورت العريقة التي تخرج فيها مارتن لوثر والمستشرقة الكبيرة ماري شميل، لحضور حلقة بحث دولية تحت عنوان

«الحـركات الإسـلامية في مصر وتونس كأطراف فاعلـة في عمليات التحول السـياسي» لكن جدول الأعمال لم يقتصر على حديثنا عن أنفسـنا بل امتد إلى حديث الألمان عن أنفسهم أيضًا، فعرفنا منهم الكثير عن الإسلام والمسلمين في بلادهم.

كان الحـاضرون منهم باحثين ينتمون إلى جامعـات ألمانية عدة فضلًا عن مراكـز أبحـاث، تحدثـوا في أمـور عامة من قبيـل «القرآن كمحرك سـياسي» و«مرجعيـات الشريعـة في عمليـات التحول السـياسي» و«مفهوم الإسـلام في الخطـاب الأكاديمي والمجتمعـي» و«التداعيات السياسـية العربية وتغيير موازيـن القـوى الإقليمية» و«التيـار العلماني في عمليات التحول السـياسي» وفي أمور أقل عمومية من قبيل «دور وسـائل الإعلام والتواصل الاجتماعي في الثـورات العربية» و«صورة الثورات العربية في وسـائل الإعلام الألمانية» و«العلاقـات العربيـة ـ الألمانيـة بعد الثـورات» ثم إلى أمـور أكثر خصوصية فتناولنـا الإسـلاميين في مـصر وتونـس ومضاهاتهم بتركيـا ودور الأزهر في الحفاظ على الاعتدال والوسطية الدينية.

وليـس هنا مجال للحديث عن أنفسـنا، فالقارئ يعـرف الكثير عن وضع الإخوان والسلفيين والجهاديين في مصر وتونس، لكن المهم هو ما قاله الألمان عن الإسلام والمسلمين والحركات الإسلامية، المعتدل منها والمتطرف. وهي أقـوال جعلت الحاضرين من العرب، وأنا بينهم، حريصين طيلة الوقت على إجـلاء الصورة مما ران عليها من أدران بفعل السـفهاء منـا، ففرقنا دومًا بين «الإسـلام» و«الحركات المتأسـلمة» ودافعنـا عـن الأول لأن «نصه» لا يجيز ولا يقـر التطبيقات المشـوهة والمتجاوزة والمغرضة التـي تفعلها الثانية، حين

تحـول الدين إلى أيديولوجيا فجـة أو تجارة رخيصة أو وسـيلة دعائية للتعبئة والتلاعب والحض على الكراهية. وبعض الألمان يفهم الأمر على هذا النحو، وبعضهـم يمزج بين الديـن والتدين في رؤيته، ويرى أن المسـلمين المتطرفين والإسلام سواء.

أمـا المجـال والمقام الأهـم هنا فهو وضـع الحركات الإسـلامية في ألمانيا، وهـو مـا أجلاه في محـاضرة عميقـة الدكتور أولاف فارشـيد، أسـتاذ العلوم السياسية، ومستشـار وزارة الداخلية بولاية برلين، والذي انطلق من تقسيم حركات الإسـلام السياسي في بلاده إلى «إسـلاميون براجماتيون» و«سلفيون راديكاليـون» و«إسـلاميون معتدلـون»، ووزعهم على البـلاد التي انحدروا منها إلى عرب وإيرانيين وأتراك وآسـيويين، فضلًا بالطبع عمن أسـلموا من الألمـان الأصليين، والأهم أنه فرق بين «الإسـلام» و«الإسـلاموية» ورفض التصـورات الغربية عن معاداة الإسـلام للديمقراطيـة وتحريضه على العنف وعـدم الاندماج في المجتمعات الغربية وتكفير أهلها، وقال: «يجب ألا نعمم هذا أبدًا»، وانتقد بشدة اعتبار بعض الألمان أن «الإسلام عدوان على المجتمع الألمـاني» وقيام هيئات حكومية ببث دعاية تحاول أن تصور الإسـلام على أنه «جماعات سلفية وأصولية متشددة» وليس «دين تسامح ورحمة وعدل».

وبنـاء عـلى هذه المحاضرة، وكذلك على ما دار حولها من مناقشـات، وما جـرى في محاضرات غيرهـا، وثرثر به كثيرون على هامش الحلقة البحثية التي اسـتمرت ثلاثة أيام من العمل المكثف والجاد، يمكن رسـم خريطة الحركات الإسلامية في ألمانيا على النحو التالي:

1 - يعيـش في ألمانيـا أكثـر مـن ثلاثة ملايين مسـلم، نحو 38 ألـف منهم بما يعادل 1 ٪، ينضوون تحت لواء الحركات الإسـلامية بمختلف ألوانها، وأكبرهـا حركـة «ميلي جيروش» التـي تتبنى أفكار نجـم الدين أربكان مؤسـس حزب «الرفاه» التركـي، ويبلغ عدد أعضائهـا 31 ألفًا، لكنها وإن كانـت تلقـى امتعاضًا بين الألمـان عمومًا فإن كثيريـن يرون أنها لا تشـكل تحديًا كبيرًا أو تمثل مشـكلة عويصة لأن هذه الحركة تنبذ العنف والتطـرف، وتندمج في المجتمع الألماني، وذلك على العكس من «جماعة دولة الخلافة» التركية أيضًا التي ترفع شـعار «القرآن دسـتورنا» وتدعو للعـودة إلى إقامـة «الخلافة» الإسـلامية من غانـا إلى فرغانـة، وترفض الديمقراطيـة، ولـذا تـم حظرهـا، لكـن أفرادهـا موجـودون في ألمانيا، يحاولون أن يمارسوا عملهم في سرية وتكتم.

2 - يبلغ عدد من ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين في ألمانيا نحو ثلاثة آلاف عضو تحت اسـم «رابطة المسـلمين في ألمانيا» IGD وينشغلون بتصحيح المفاهيـم الخاطئـة عـن دعوتهـم وجماعتهـم باعتبارهـا تجسـد «الطريق الإسـلامي الصائب» من وجهـة نظرهم، وينتقدون أفـكار وتصرفات السـلفيين الألمان ويبتعدون عنهـم بقدر الإمكان، وهـم يؤكدون دومًا أنهم غير تابعين مباشرة للجماعة الأم، لكنهم يستقبلون قيادات إخوانية عربية، ولاسـيما مصرية، ويجرون اجتماعات مستمرة معهم، ويحرصون على وصفها بأنها «اجتماعات تناقش قضايا عامة» لكن الحكومة الألمانية تضعهـم تحت المراقبة الدائمة الناعمة، وَفْقَ ما قاله د. فارشـيلد، ولديها معلومات يقينية أن هذه الاجتماعات لها علاقة بما يشغل «التنظيم الدولي للإخوان»، وأنها جزء لا يتجزأ منه.

وبالقطـع فـإن الإخـوان هناك يمارسـون عـادة الكذب على السـلطات الألمانيـة حـول نشـاطهم وأهدافهـم الحقيقيـة، لكـن مـا بدا مـن كلام فارشـيلد، أن الألمان يقظون جدًّا، ويعرفون كثيرًا عن الجماعة ليس فقط على الأراضي الألمانية إنما في موطن تأسيسها مصر، وفي غيرها من بلدان العالم الإسلامي.

وربـما الرؤية العامة التـي تحكم توجه الحكومة الألمانيـة حيال الإخوان هنـاك هي التي عبَّر عنها يواخيم هرمان وزير الداخلية في ولاية بافاريا ذات يـوم حين رفـض التقليل من تأثـير هذه الرابطـة، ورأى أنها تنأى بنفسـها لأسباب تكتيكية عن الاتجاهات الإسـلامية المتطرفة في البلاد، وقال « الوجه الحقيقي لمثل هذه التيارات يسـفر عن نفسه بالتدريج بعد النجاح الذي حققه الإخوان في مصر، حيث يريدون تغيير المجتمع عبر قانون أساسي يقوم على الشريعة الإسلامية».

ومن ضمن المؤسسـات القريبة من الإخوان في ألمانيا «المجلس المركزي للمسـلمين» الـذي يرأسـه سـوري درس في الأزهـر هو أيمـن مزبك، ويطالب بتغيير جِذْري للكثير من المفاهيم السـائدة حول الإسلام، ولا ينظر إلى الإسلام باعتباره «دين ودولة» إنما دين سماوي خاتم.

3 - انتشر السلفيون في ألمانيا بصورة واضحة بين المسلمين هناك، وتمكنوا من استقطاب أشـخاص ألمانيي الأصل فأسـلموا وصاروا معتنقين للآراء الفقهية السلفية، ويستخدمون شبكة الإنترنت في «الدعوة» بشكل بارز، وبعض مواقعهم حظرتها الحكومة، لكن بعضها مستمر في العمل. وقد

تمكن السلفيون من جذب لاعب الملاكمة الألماني الشهير بيير فوجل إلى الإسـلام، وتحول إلى داعية وخطيب يطالب العرب والمسـلمين بتطبيق الشريعـة في بلدانهم، لكنـه لا يطلب هذا من الألمـان، وقد أصبح ضيفًا على بعض الإذاعات الألمانية للحديث عن «التربية الإسلامية».

وقـد تفاعل السـلفيون في ألمانيـا مع الثـورات العربية، لكنهـم تعاملوا معها على أنها «انتفاضات إسـلامية» وأصبحـوا يتحدثون عن «صحوة إسـلامية» ويسـتعملون عبـارات من قبيل «الإسـلام عائـد» و«لا حل إلا بالإسـلام» و«العـودة إلى الأصول». وبعضهـم شـد رحاله إلى مصر وتونس واليمن، بعد سـقوط مبارك وبن عـلي وصالح، ومنهـم من أقام معسـكرات تدريب في اليمن، وهناك من ذهب إلى سـيناء للانضمام إلى الجماعـات الجهاديـة هنـاك، ومنهم من انخـرط في الحياة السياسـية بعد إقامة السلفيين لأحزاب تتنافس على السلطة.

ومشـكلة السلفيين بالنسبة للسـلطات الألمانية أنهم يعتنقون أفكارًا غير مقبولة بالنسبة للمجتمعات الغربية عمومًا منها العداء الصارخ لليهود، وإشـاعة ثقافة الاستشهاد، وتقسم العالم إلى فسطاطين: دار إسلام ودار حرب، والدعوة إلى تطبيق الشريعة بشكل كامل ومطلق، ورفض النظام الديمقراطـي، واعتبـاره «شرك»، واعتبـار البرلمـان «بدعـة» ورمي أي مسـلم ينضم إليه بأنه «مرتد» ووصف تعدد الأحزاب بأنه «طاغوت»، فيما يأخـذ معنى «الولاء والبراء» لديهم الولاء الكامل للسـلفية والبراء من المجتمع الألماني.

4 - من بين المسلمين هناك أتباع للطرق الصوفية، لاسيما القادمة من تركيا وإيران، وهم يتفاعلون بإيجابية كبيرة داخل المجتمع هناك ويجذبون كثيرين ممن يبحثون عن الامتلاء الروحي؛ خاصة من النساء. ونظرًا لأنهم يدعون إلى الاندماج في المجتمع وقبول الكثير من قيمه وأفكاره، ولا يرفضون الديمقراطية، فلا يشكلون أي تحد للسلطات هناك، ويبدو الأفق مفتوحًا أمامهم لجذب مزيد من المسلمين المقيمين في ألمانيا أو الألمان أنفسهم، لكنهم يفتقدون إلى التنظيم والإمكانات المادية.

5 - هناك خلايا وتجمعات أصغر لحركات إسلامية أخرى، مثل «حزب التحرير» الذي يجعل إعادة الخلافة مشروعه وهدفه، وينادي بمبدأ «الحاكمية»، ومجموعات تابعة لحزب الله وحماس، وهي مهتمة بجمع التبرعات، والدعاية السياسية، ويقيمون «يوم القدس» كل عام، ويتخذونه فرصة لحشد الرأي العام المسلم في ألمانيا حول قضية «الصراع العربي - الإسرائيلي»، وهناك «مجلس الشورى الإسلامي» المنهمك في إقامة المشاريع، وهناك خلايا تدعو إلى الجهاد المسلح في الشرق الأوسط، تتبنى أفكار القاعدة.

الفصل الثالث

بدائل فكرية وحركية

حاجتنـــا إلى التصـــوف

لم يكن العالم، ونحن أوله، في مسـيس الحاجة إلى التصوف، بشـتى صوره ودرويـه التـي عرفتهـا الأديان جميعًا، أكثر مـن أيامنا تلك، حيـث بلغ الظمأ الروحـي أشـده، ووصل الـتردي الأخلاقي مـداه، وانطمـر الوجدان تحت الاتـكاء المفرط على البرهـان المبني على العقل والنقل والتجربة، وزاد تشـيؤ الإنسـان إلى درجـة غـير مسـبوقة، مـع توحـش الرأسـمالية، وانتشـار ثقافة السـوق، واحتـدام الـصراع حول المنافـع والمكاسـب المادية والنفـوذ والجاه والمناصـب، وتحول التدين إلى مجرد طقوس وأفعال مادية بحتة تؤدى بطريقة آليـة لا ورع فيهـا ولا خشـوع ولا تبـصر أو تدبر، وانجذب مـن كان عليهم أن يرعـوا الأخـلاق الحميدة والفضائل إلى السـلطان، وراحوا يتخففون من الأحمـال العقدية والدعوية والتربوية، وتحول أغلبهم من دعاة للدين إلى فتنة في الدين، علاوة على هذا أخفقت كل جولات الحوار سواء على خلفية الدين أو الثقافة أو الحضارة، لأن الجميع يكتفي بالنظر تحت أقدامه.

لقـد انجرت الأديان إلى حلبة الصراعات السياسـية منذ زمن بعيد، لكن هـذا الانجـرار تعمـق في العقـود الأخـيرة بعـد أن كان كثيرون قـد ظنوا أن الفصل بين الدين والسلطة بات أمرًا لا يحتاج إلى جدل لكل من يروم المدنية

والتحديث، ويغار على عقيدته من أن تستعمل أداة في تصفية خصومات دنيوية وصراعات رخيصة على كراسي الحكم والتحكم. فدراسات عدة انتهت إلى القول بأن الدين بات عنصرًا أساسيًا في الصراع الدولي، لا سيما بعد أن غربت شمس الاتحاد السوفيتي، وهناك نظم سياسية لا تزال متمكسة بتحويل الدين إلى أيديولوجيا وجعل رجاله لهم سلطان على ما عداهم، ومؤسسات دينية راحت تمارس ضغوطًا على القرار السياسي حتى في أنصع الديمقراطيات، وبعض الساسة يستخدم إشارات وتعبيرات دينية كمساحيق تجميل تخفي قبحه، وتخدع من ينصتون إليه ويرونه.

على الجانب الآخر هناك من ظن أن بوسعه أن يحبس الدين بين جدران المساجد والكنائس والمعابد، ويرتب معيشة الدنيا على قيم وأفكار وتصورات ومعان مغايرة، أنتجتها الحكمة الإنسانية الخالصة، وفرضها التطور المادي الناجم عن التفاعل الخلاق بين البشر والطبيعة عبر التاريخ الطويل. ولم ينعم أصحاب هذا الاتجاه بما للدين من دور لا غنى عنه في بناء المجتمع.

فبين هذين النقيضين يسري التصوف كالنسيم العليل الذي يزيح أمامه غبار التكالب على مغانم الدنيا، أو النور الذي ينبثق فيبدد الظلام الحالك الذي يجثم على النفوس والأبدان. لكنه أي تصوف: هل هو الدروشة التي تجعل أصحابها يهيمون على وجوههم فوق الدروب والشوارع؟ أم الطرق الصوفية التي يخلط أغلبها الدين بالفلكلور والبذل بالنفع؟ أم هو الانقطاع عن الناس في صوامع أو زوايا بذهن منصرف إلى التأمل في الملكوت الأعلى، ولسان يلهج بالتسابيح؟

في الحقيقة فإن ما نقصده هنا باستدعاء التصـوف لإنقاذ البشرية مما آلت إليه، ليس سـوى اسـتدعاء للإيـمان العميق الرائق الذي يـروي ظمأ الروح، وينير ظلمات النفس، ويطلق طاقة الخير لدى الإنسان، فيلمسها من حوله في أفعالـه وأقواله. وهنا يبدو التصوف مرادفًا للإيمان الخالص الذي يذهب إلى اللباب ولا يقف عند القشور، وينفذ إلى الجوهر متخففًا من المظاهر الجوفاء، ويميل إلى صحبة الأولياء تاركًا الأدعياء.

ومثـل هـذا التصوف يقوم عـلى أركان محددة، نسـتقيها مما تركـه لنا كبار المتصوفـة والرهبان مـن أحوال ومقامـات وأذواق ومواجيـد. ويمكن ذكر هذه الأركان على النحو التالي:

1 - إن الله أقـرب إلينـا مـن حبل الوريد، وهـو قوة متسـامية وكونية في آن، يمكـن لنا أن نشـعر بها وندرك جلالهـا وجمالها، إن جاهدنا الشـهوات، وانتصرنـا على نقائصنا. والله يحبنا لأننا خلقه، ويجب علينا أن نحبه لأنه موجدنـا، ورحمتـه وغفرانه وسـعا كل شيء وكل أحـد، ولا يجوز لنا أن نصادر على مشيئته بفرض دينه على خلقه أو إعطاء أنفسنا حق محاسبتهم في الدنيا، وتقرير مصائرهم في الآخرة.

2 - إن الكون أوسـع بكثير مما نتصور، وعلى الإنسـان أن يتواضع على قدر اسـتطاعته، فهو لن يخرق الأرض ولن يبلغ الجبال طولًا، ولذا عليه أن يؤمن بأنه في حاجة دائمة إلى رعاية الله وتعاون البشر.

3 - إن الأخـوة الإنسـانية أصل، ويجـب ألا يتصارع البـشر أو يتنازعوا على زينة الحياة الدنيا، بل تربط بينهم المحبة والتراحم والتكافل والتسـامح،

وهي القيم النبيلة والعميقة التي تسعى الأديان إلى ترسيخها، وتنشغل برعايتها دومًا.

4 - يعزف التصوف على وتر إنساني مشترك، بل متوحد، وهو المشاعر، التي تتوزع بين الحب والكره، والخير والشر، ويتشابه الناس ويتطابقون في هذا، ويتواشجون في رباط متين. فعاطفة الحب مثلاً لا تختلف عند رجل أبيض عن الأسمر، وعند الأصفر عن الأحمر. ويشهد تراث الإنسانية على أن ما كان بين قيس وليلى لا يختلف أبدًا عما بين روميو وجولييت.

وانجذاب الإنسان إلى حب الله الذي هو جوهر التصوف، يعد طاقة أوسع وأعمق وأسمى من عاطفة بين رجل وامرأة، لكنها مثلها تتطابق من حال إنسان إلى إنسان، وتتوحد عند الأولياء والقديسين وغيرهم من المنشغلين بالوصول إلى الحقيقة السرمدية، بعد أن تنبو عن الاختلافات الفقهية واللاهوتية المشبعة بالتفاصيل والإجراءات والطقوس التي فرقت بين أديان سماوية أصلها واحد، ومنبعها وحيد.

5 - إن الإنسان في حاجة ماسة إلى الكثير من أركان التصوف، فالزهد ثروة؛ إذ يجعل الزاهد مترفعًا عن الدنايا ويقيم ظهره ويقويه في وجه كل من يسعى إلى استعباده بالمال أو المنصب والجاه، والمحبة واجبة حيال الله والبشر والأشياء، ليس حب التملك الغارق في أنانية مفرطة، بل الحب المفضي إلى الإيثار والمفعم بالغبطة والامتنان والسعادة. والحدس نعمة يمنحها الله إلى عباده على قدر محبته لهم، إذ بها يتجاوزون حدود المحسوس وينعمون بالإلهام الذي يدركون به على نحو أفضل ما يجري، ويمتلكون القدرة على تلمس التباشير وحيازة النبوءة.

وبوســع التصوف أيضًا أن يســاهم بصيغة عميقة وخلاقة في إنهاء الفشل المتكــرر للحوار الدائر بين الأديــان، أو بمعنى أدق بين أتباع الأديان، والذي كثـيرًا مـا اصطدم بتمـترس كل طـرف خلف معتقداتـه، ومحاولـة إثبات أن الآخريـن على باطل، أو الدخـول إلى دائرة الحوار بهـدف إقناع الآخر بتغيير معتقده أو إثارة الشكوك والظنون في رأسه وقلبه حول هذا المعتقد، أو انتهاز هـذه الدوائر الحوارية فرصة للدفاع عن الدين، ورد «الشـبهات والأباطيل» عنه، في ظل النظر إلى الآخرين على أنهم حاقدون متربصون.

فالتصـوف يمتلـك القـدرة على الخروج من هـذه الدائـرة المفرغة، ودفع الأمـور قدمًا؛ لأن جوهره وبنيته وأفكاره وتاريخه يحمل سـمات تسـاعد على هذا، ومنها:

(1) يمتلـك التصوف ميراثًا لغويًا عميقًا وجزلًا، ينبـو غالبًا عن التفاصيل، ويرتفع فوق السياق الاجتماعي الذي أُنتج فيه، متجاوزًا الزمان والمكان، بما يجعله قابلًا للقراءة والتذوق والتفاعل معه من المختلفين في الثقافات والأديان.

كـما يبدو التصـوف أكثر رحابة أمام الدراسـات الحديثة في فروع مختلفة مـن الإنسـانيات، سـواء بالنسـبة للجوانب المجـردة والنظريـة، أو من خـلال الممارسـات والتطبيقـات. فثراء التصوف على مسـتوى الشـكل والمضمون، والمحسـوس والحدسي، أو البرهـان والعرفان، يفتح الباب عـلى مصراعيه أمـام الدارسـين، في اللغـة والأدب والفنون والفلسـفة والاجتـماع والأنثربولوجي وعلم النفس والسياسـة والتاريخ وغيرها.

وهـذه مسـألة ماثلـة للأذهان وواضحـة للعيان نضـع أيدينـا عليها إن طالعنا «ببلوجرافيا» التصوف والصوفية والمتصوفة، في لغات عدة.

(ب) يقـوم التصـوف على تجربة روحيـة خالصة، لا تقف عنـد الاختلافات التـي تفرضها شرائـع الأديان، بـل تتجاوزها إلى البحث عـن الحقيقة، دون أن يعني ذلك التنصل من فروض وأحكام تلك الشرائع، لكنها لا تنظر إليها بوصفها نهاية المطاف من الدين والتدين بل هي مجرد وسـائل لاستلهام الينابيع البعيدة للإيمان.

(جـ) ينطلـق التصـوف من الإلهـي إلى الإنسـاني، ولا يلزم نفســه بالإغراق في التفاصيـل والإجـراءات التـي يحفل بهـا الفقه واللاهـوت والتقاليد والتدوينـات الظاهرية لسـير الأنبياء والصحابة والتابعين في الإسـلام، والحواريـين والقديسـين في المسـيحية، والأحبار والكهنـة في اليهودية. فمثـل هـذا هو ما فرق بـين أتباع الأديـان رغم وحدة أصلهـا ومنبعها، وفتـح بابًـا وسـيعًا لطغيان البشري عـلى الإلهي، والتقـول على الوحي، ونسب إليه ما ليس منه ولا فيه ولا عنه. ومن ثم لا يملك غير التصوف قدرة على تقريب المختلفين في العقائد والمذاهب.

(د) ينطـوي التصـوف على العديد من القيـم العليا النبيلة التـي يحتاج إليها النـاس في كل زمـان ومـكان، مثـل المحبة والتسـامح والرضـاء، وهي تصلـح أن تكـون أحجـارًا قويـة لبناء جـسر متين بـين أتبـاع الديانات والثقافات والحضارات.

جبــهـة دعــم الأزهــــر

نادينا جميعًا الأزهر، وعليه أن يلبي النداء كي يصد عن مصر ريح السموم التـي تريد أن تجـرف أمامها الكثير من المعاني والقيم والإنسـانية والتجليات الروحيـة والطبيعـة الاجتماعية للمصريـين، والتي يهندس الديـن ركنًا مكينًا من أركانها عبر القرون، لكن بطريقة تسـقط من الاعتدال إلى التطرف ومن التوسط إلى الغلو ولا تقبل إفراطًا ولا تفريطًا.

وهذا هو الدور الحقيقي للأزهر، المنتظر منه والمؤمل والمعول عليه، بعيدًا عن تلك المحاولة التي لا أعتقد أنها ستستـمر لإقحامه في صراعات السـلطة ودسـائس السياسـة وألاعيبها. فليـس لمثل هذا ينادي العقـلاء من المصريين أزهرهـم، إنـما يطالبونه بمـلء الأفواه ليتصـدى للأفكار والفتـاوى والآراء والتصـورات والمقـولات الدينيـة الغارقـة في التطـرف وفي الإسـفاف وفي الاستهتار وفي خدمة السلطان وفي تدمير صورة المسلمين، والتي زاد طغيانها عقب الثورة ومع تقدم الإخوان نحو السـلطة جارين المجتمع كله إلى صراع مزعـوم حول «الإسـلام» وهو منه بريء، إنما هـو صراع حول الجاه والنفوذ والثروة، ولا شيء غير ذلك.

ومع صراع الكثيرين على السلطة وقبلها على الفكرة، يرضى جميعهم أن يلتقوا تحت راية الأزهر، وعندها يلتزمون الهدوء، وكلما ضاقت واستحكمت حلقاتها كان في باحته العريقة بعض الفرج، ولو حسنت النوايا وصدقت العزائم لكان كل الفرج. وعبر شهور خرجت من الأزهر أربع وثائق مهمة عن المرأة والحريات العامة والحقوق الأساسية وحرية الإبداع ونبذ العنف. وكلها محاولات من هذه المؤسسة العريقة ذات المكانة العلمية والروحية في «تسهيل» التقدم نحو «التوافق» الاجتماعي والسياسي، ونزع فتيل الاحتقان لمنع انفجاره في وجوه الجميع نارًا تلظى لعنف ليس له من دون الله كاشف.

وليس هذا بغريب على الأزهر الذي يذكر الجميع دومًا أن أروقته شهدت على مدار تاريخ طويل تدريس المذاهب الإسلامية وآراء مختلف الفرق من دون تعصب ولا تزمت، حيث قدّمها على أنها إما جزء من «تاريخ العلم الديني» على الآخرين أن يعرفوا ما أتى به الأولون في متنه وحواشيه، وإما كجزء من شروط «الطقس الديني» الذي به يتم الالتزام عند الكثير من عموم الناس ونخبتهم. لكن الأزهر ظل طيلة الوقت في خط الدفاع الأول عن «المذهب السني» فهو مرجعيته الأولى في العالم أجمع، وهو بهذا يساهم في تأمين مصر من صراعات مذهبية قد تنشأ مستقبلًا لتزيد الطين بلة.

لقد تم تغييب الأزهر طويلاً عن الساحة الاجتماعية لثلاثة أسباب أساسية أولها: رهن إرادته في كثير من الأحيان بإرادة السلطة السياسية، وهذه آفة عمرها نحو نصف قرن، حين صدر قانون الأزهر، ووضع عليه، جامعًا وجامعة، يد جهاز الدولة التنفيذي. وثانيها: تراجع المستوى التعليمي للأزهر، وانصراف جزء لا يستهان به من طاقته إلى التعليم المدني، فتخرج فيه

مدرسـون ومحاسبون وأطباء ومهندسـون ناجحون، لكن بخل على المجتمع بعلـماء دين راسـخين، إلا فيما ندر، الأمر الذي أفسـح المجـال لحفظة الكتب القديمة من أن يتسـللوا إلى معتقدات الناس وتصوراتهم وطقوسـهم الدينية وفق مسار بعيد عما تآلف معه الأزهر. والثالث هو: ضيق ذات اليد؛ فميزانية الأزهر ضعيفة لا تكاد تكفي التزاماته، بينما تدفق على التيار السـلفي وجماعة الإخـوان مليارات الدولارات على مدار عقود من الزمن، اسـتخدموا جزءًا منهـا في خدمـة خطابهم الديني، ونجحوا في جذب كثيريـن إليه، علاوة على مـا وقع في حجورهـم من دون بـذل أي جهد جراء تأثر المصريين العاملين في السعودية، على وجه الخصوص، بالحالة الدينية هناك، تعبيرًا وتدبيرًا.

وبعـد الثـورة، وفي ظـل مـا نعيشـه الآن من فـوضى للفتـاوى وتوظيف للديـن في خدمة السـلطان بـلا رادع ولا وازع ولا حتى علـم ويقين، أصبح من الضروري أن نسـاعد جميعًا الأزهر على أن يسـتعيد دوره، ويعزز ما تبقى لـه مـن حضـور في رءوس النـاس وقلوبهم، ويتمـدد ليملأ الفراغـات التي تركهـا خلفه، واحتلها غـيره، ويريد أن يتأبد فيها، ويدافـع عنها ببالغ الجهد والمال؛ لأنه يدرك أنها الركيزة التي يقيم عليها وجوده ومصالحه ويستخدمها ليحافظ على السلطة.

مـن أجل ذلـك رأت مجموعة من المنشـغلين بالهم العـام، الراغبين في ألا ينحرف التدين عن الوسطية، وينحرف الخطاب الديني عن الاعتدال، وتنزلق النوايـا عن الاسـتقامة، أن يمدوا أيديهم لهذه المؤسسـة العريقـة، ولو بالنزر اليسـير، فكونـوا جبهة لدعم الأزهر، وسـعوا لتصبح «مؤسسـة أهلية» تمثل ظهيرًا شـعبيًا له، مستقلًا تمامًا عنه، لكنه يساعد على قدر المكنة والاستطاعة،

في أن يستفيد مجتمعنا من الطاقة الكامنة والمهملة، بفعل فاعلين، للأزهر، بحيث لا يقتصر اتصاله على الأحزاب السياسية التي تجتمع للتحاور في مقر المشيخة أحيانًا، فالأحزاب جميعًا لا تمثل إلا جزءًا بسيطًا من عموم الشعب، بل تنفتح علاقاته على الناس، ويكون هو صوت الدين إليهم الذي تاقوا طويلًا إلى سماعه.

ولي شرف أن أكون واحدًا من بين هؤلاء الذين ذهبوا وقابلوا فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، وناقشوا معه ما يمكن لتلك المؤسسة أن تقدمه لخدمة مسار الأزهر ومهمته الجليلة، لاسيما في السنين المقبلة. يومها أنصتنا إليه وهو يشرح أوجاع الأزهر ومشكلاته، فوضعنا أيدينا على ما يمكن أن نساهم به، وما يمكن أن يكون نواة صلبة أو نقطة جاذبة لكل من يريد لأزهرنا رفعة وعلوًّا، في وجه كل من تسول له نفسه أن يسيطر عليه فيوجهه نحو رؤية فقهية واحدة، يزعم أصحابها أنها الحق أو الطريق المستقيم، ويستعمله في أن يكون مجرد بوق لتجميل قبح السياسة وشططها وخطل السلطة وتجبرها.

الهدف الرئيس للمؤسسة هو مساندة الأزهر أو مساعدته على أن يؤدي رسالته بقوة واقتدار، أما الوسائل فهي عديدة، منها على سبيل المثال لا الحصر، تنظيم قوافل دعوية يختار الأزهر الواعظين والدعاة فيها وتجوب مصر، من أقصاها إلى أدناها، ليسمع الناس صوت الأزهر المعتدل بعد طول غياب أو تغييب، وهي قوافل تقوم بمهمتين في وقت واحد، تصحيح الخطاب الديني بعد ما ناله من تشويه، وتثبيت إيمان عوام الناس بعد أن اهتز إثر ما ارتكبه الإخوان وبعض السلفيين من أخطاء وخطايا، أنعشت

ـ للأسـف والحسرة الشـديدة ـ دعـاوى الإلحاد، وأوجـدت أرضية للتفلت أو التحلـل مـن الالتزامات الدينية عند بعض الشـباب، ممـن يربطون الدين بالأشخاص والإيمان بالشيوخ.

وهنـاك أيضًـا اعتزام عـلى إصدار مجلـة دورية تنشر دراسـات ومقالات معمقـة تنطوي على رؤيـة دينية معتدلة، تفتح بـاب الاجتهاد على مصراعيه، وتسـتجيب لأسـئلة الواقـع. وهناك نيـة لإصدار كتـب في طبعات شـعبية، بأسعار زهيدة، لنشر مثل هذا الفكر.

ويعد البعض حاليًا أفلامًا وثائقية عن الأزهر وبعض المسارات والرؤى من تاريخ الفكر والفقه الإسـلامي المسـتنير، وهناك مـن يعد فقرات قصيرة متلفزة يعلق فيها الأزهريون على ما يطلبه الناس من علماء الدين من فتوى في أمور حياتهم العامة، وهناك من يؤسس لموقع للمؤسسة على شبكة الإنترنت يسـتكتب علماء الأزهر وينشر آراءهـم وفتاواهم ويفتح الباب أمام الجمهور لحوار بناء حول المسـائل والقضايا الدينية. وربما يتاح المال والجهد مسـتقبلًا لمسـاعدة الأزهـر على إطـلاق قنـاة فضائية يشـاهدها ويتابعها المسـلمون في مشارق الأرض ومغاربها.

وهنـاك عشرات الأفـكار الأخرى التي يعتـزم مجلس إدارة المؤسسـة أن يتبناها بمرور الوقت ومواصلة الجهد وتوافر الإمكانات، لاسيما أن المؤسسة مفتوحـة أمـام كل من يريد أن يسـاند الأزهر لينضم إليها أو يسـاعدها بما في وسعه.

دعـــوة «الإحيــاء الإســـلامي»

كان الأسـتاذ جمـال البنا الـذي رحل عـن دنيانا مؤخرًا، إنسـانًا بسـيطًا، وهكـذا كانت جنازتـه. نفر قليلون جاءوا يجاهدون زحام الشـوارع والغربة والخوف من المجهول ليجدوه مسـجى في قلب صندوق، لا ينتظر شـيئًا من أحد. عاش غريبًا ومات غريبًا، فطوبى للغرباء ....

كان زاهـدًا مكتفيًـا بالقليـل، فجلابيـب قليلـة تسـتر جسـده، ولقيمات معـدودات يقمن صلبه موزعات بلا عناية في ثلاجة قديمة تسـكنها العتمة، ورأسـه كان مدفونًا طيلة الوقت بين أكداس من الورق والجرائد، بينما ترمي مكتبتـه العامرة بعـــض ظلهـا على نحافتـــه، وهو جالـــس إلى مكتبه يدون مـا جال بخاطـره أو اختمـر بذهنه في دأب وإصرار ونشـاط غريـب، وكأنه شـاب في مقتبل حياته يسـعى إلى أن يتحقق، ويجد لقدميه الغضتين مكانًا في الزحام.

خلفه نافذة صغيرة، تطل على مدرسة خليل أغا، تلك التي ذكرها نجيب محفـوظ في ثلاثيتـه الشـهيرة، وحل بهـا تلميـذًا بطلـه الذي لا يُنسـى «كمال عبدالجواد»، وأمامه بضع مقاعد متآكلة، انخفض حشوها، واهتزت أرجلها،

وبعـض مصابيح واهنة تتدلى من السـقف لتحارب العتمـة الراقدة بين رفين متوازيـين من الكتـب الموزعة على معارف شـتى، ينيخان عـلى مكتب آخر، وضـع فوقه جمال عبد الناصر يـده ليقرأ الفاتحة مع قادة الإخوان المسـلمين، قبل أن يتنازعا ويأتي الخصام التاريخي والهجر والنبذ والاحتراب.

يستيقظ عنـد الفجر، يصلي ويجلس على مقعده، يقـرأ ويكتب، ويواصل عصرًا بعد سـاعتين يخطفهما من الزمن في قيلولة منتظمة، يحل فيها على سرير قديم بسـيط، غارق هو الآخر وسط الكتب، ويطل هناك تلفاز كان يتابع فيه الحلقات التي سجلتها معه حول التجديد في الفكر والفقه الإسلامي، والتي وصلت إلى تسعين حلقة.

كان شجاعًا جسورًا، لا يهاب أحدًا، ولا يخشى في الحق لومة لائم. يتلقى التهديـد والوعيـد من خصومه مبتسـمًا، هازئـًا بأولئك الذين لا يسـتطيعون أن ينفعـوا حتـى أنفسـهم، فكيـف يضرونـه؟ ولم يكـن لديـه شيء يخسره. فـلا منصـب، ولا ثـروة، ولا ولـد. وحيد مر عـلى الدنيا، وذهـب عنها على حاله.

كثيرًا ما كان يقول إن بعض الذين يختلفون معه، ويقدحون فيه، ويهاجمونه حين يسألهم الناس عن آرائهم فيما يقول، يتصلون به سرًّا معتذرين، ويقولون لـه: لا تؤاخذنـا فلدينا ما نخسره؛ المناصب والأمـوال، وأصحاب الأنياب الطويلة لا يرحمون أحدًا، طاردوا محمد عبده وعبد المتعال الصعيدي، والحبل على الجرار.

وكثـيرًا ما كان يبتسـم ويقول: ما ينسـبونه إليَّ لم أخترعـه، فهو موجود في

بطـون كتـب صفراء يحفظونها عن ظهر قلب، ويتلونها على أسـماع الناس كما هـي، ثم يسـتعين بقول زكـي نجيب محمـود ليصفهم بـ«الحفظـة المتعالمين».
وكنـت أقـول لـه: لَم تنزلـق إلى فـخ ينصبونـه لك، وبعـد أن تقع فيـه يهيلون الـتراب عـلى كل مـا كتبـت؟ فكان يجيـب في ثقة: مـن يريـد أن يعرفني على حقيقتـي عليه أن يقـرأ أكثر من مائة كتاب ألفتها. ثم يرفع هامته وينظر بعيدًا ويقول: «سـيعرفونني بعد خمسين سـنة»، ويردف: «لست فقيهًا ولا مفتيًا أنا كاتب». ويقرأ عن القصور والنسـاء والسـيارات الفارهـة التي يملكها تجار الدين فيضحك ويتسـاءل: أين زهد العلماء والتقاة؟ وأين كتبهم التي تحوي رأيهـم هم وليس ترديـد آراء الغابرين كالببغاوات؟ ويقـرأ عن تخبط الحركة الإسلامية في عوالم السياسة والاقتصاد والاجتماع فيقول: نصحتهم وقدمت لهم دراسات وتصورات لكن عقولهم جامدة، ومصالحهم الشخصية تطمس عقولهـم وقلوبهـم. ثم يتـوه قليلا ويعود: «لـو امتد الأجل بحسـن البنا لغيَّر الكثير من الأفكار، لكنه رحل مبكرًا وتركهم يتخبطون».

في يـوم حضر ندوة بالإسـكندرية وكان بهـا باحثون كثيرون مـن ماليزيا وإندونيسـيا، وأمامنـا وجدناهـم يقبلـون عليه بحفـاوة شـديدة، ويذكرون عناوين كتبه التي طالعوها وراقت لهم، ورأيتهم فمصمصت شفتيَّ في مرارة وقلت: «زامر الحي لا يطرب».

قبـل أن يداهمـه المـرض الأخـير زرته في شـقته الفقـيرة ومكتبتـه الثرية، فوجدتـه ملهوفًا يبحث عن أحد يوفر لـه مكانًا يحوي كل هذه الكتب، حتى تنفع الناس. اتصل ببعض أهل المال، لكن أحدًا لم يغثه، وها هو قد ذهب إلى

ربه وتركها لنا، يريد منا أن نحميها من أن تنتحر على مشانق الجهل والإهمال واللامبالاة والتواطؤ.

ولـد جمـال البنـا في المحموديـة مـن أعـمال البحـيرة (دلتـا مـصر) في 15/ 12/ 1920، لأب كان مشـغولًا بعلوم الدين؛ إذ صنف مسـند الإمام أحمد بن حنبل في الحديث. وعكف البنا، والذي هو الشـقيق الأصغر للإمام حسـن البنا مؤسـس جماعة الإخوان المسـلمين منذ طفولتـه - على الاطلاع، وبعد أن أتم دراسـته الابتدائية، التحق بالمدرسة الخديوية الثانوية، لكنه ترك الدراسة إثر شجار بينه وبين مدرس اللغة الإنجليزية، وراح يستكمل تعليمه بوسائله الخاصة، رافضًا في الوقت نفسه أن يعيش في جلباب أخيه.

عنـي البنا بقضايا العمل النقابي، فأسـس عام 1981 الاتحاد الإسـلامي الـدولي للعمـل، بعـد أن اسـتعانت بـه منظمـة العمـل الدولية في عـدد من الترجمات، ومنظمة العمل العربية كخبير استشـاري. وفي سنة 1997 أسس مـع شـقيقته السـيدة فوزية مؤسسـة «فوزيـة وجمال البنـا للثقافـة والإعلام الإسـلامي»، وهـي دار نشر ومكتبة إسـلامية عامرة، تحـوى أكثر من عشرة آلاف كتاب بالعربية، وثلاثة آلاف بالإنجليزية.

وأطلـق البنـا دعـوة «الإحيـاء الإسـلامي» التـي ضمنها خلاصـة فكره الإسـلامي والسـياسي والثقافي. ورغـم أن الدعوة قوبلـت في البداية بتعتيم وتجاهـل كاملين؛ فإنهـا لم تلبث أن شـقت طريقها في مصر والبلـدان العربية والإسـلامية، ولاقت اهتمامًا من هيئات دولية. وهذه الدعوة تخالف إلى حد كبـير وبعيد ما تذهـب إليه جماعة الإخوان، سـواء في أفكارها وأدبياتها أو في

حركاتها وأهدافها. وهنا يكون جمال الأخ الأصغر لمؤسس الجماعة حسن البنا قد حاول أن يشق طريقًا بعيدًا عن أخيه، وإن كان قد حرص طيلة حياته، رغم ملاحظاته على ما قاله وفعله، ألا ينال منه، ليس اقتناعًا بمسلكه، إنما احترام لحق الأخ الأكبر ورابطة الدم.

وقد كتب البنا كتابًا وسمه بـ«ما بعد الإخوان» توقع فيه أن يأفل نجم جماعة الإخوان نتيجة عيوب بنيوية فيها، على المستويين الفكري والتنظيمي، ورأى أن مسار الجماعة ليس هو الطرح الأفضل أو المناسب، لاسيما بعد أن خفت الجانب الدعوي لحساب المشروع السياسي، النازع بقوة إلى حيازة السلطة. ولهذا يطرح مسارًا أسماه «دعوة الإحياء الإسلامي» بديلا لفكر الإخوان وتنظيمهم.

وهو يُعرف دعوة الإحياء في بيان يشبه المانفستو بأنها «ليست هيئة، أو تنظيماً أو جمعية لها كيان إداري ولائحة ونظام أساسي كما هو الشأن في الهيئات والأحزاب والجمعيات. إنها ببساطة دعوة، أو حركة، أو تيار فكرى وصل إلى درجة البلورة والتنظير التي تجعل له كينونة خاصة متميزة تبرئه من السطحية أو التلفيق أو الانتقائية أو الاتباعية» ثم ينتهي إلى القول: «لما كانت دعوة الإحياء الإسلامي تيارًا فكريًّا ونظرية في فهم الإسلام. فإنها تصبح ملكًا لكل من يؤمن بها، فالأفكار لا تكون موضوعًا لاحتكار، وما إن ينشرها صاحبها الأول حتى تصبح ملكًا للجميع. ومع أننا حرصنا قدر الطاقة على الكمال فإن هذا لا يمنع من ظهور من يقدم لهذه الدعوة إضافة تثريها أو يكشف مأخذًا فيها».

ويلخـص البنـا مسـاره بأنـه يرمـي إلى إعـادة تأسـيس منظومـة المعرفـة الإسـلامية على أساس «إسـلام الإنسان وليس إسلام السـلطان»، وألف في خدمـة هـذه الفكرة نحو ثلاثـين كتابًا تعالج قضايا السياسـة والمـرأة وحرية الفكـر والاعتقـاد، والفقه والتفسـير، والتنمية والحكم الرشـيد، والحركات والدعـوات الإسـلامية المعاصرة. وبشـكل عـام تقوم «دعـوة الإحياء» على المبادئ العامة الآتية:

1 – الإنسان المستخلف في الأرض هو الغاية والإسلام هو الوسيلة.

2 – المساواة في الحقوق والواجبات بين الناس جميعًا، وبلا استثناء هي أساس المجتمع الإنساني.

3 – العقـل ومـا ينشـأ عنـه مـن علـم ومعرفـة هو مـا يميـز الإنسـان، وهو مـا جعل الملائكة تسـجد له، ولذا فهو أسـاس النظـر الديني، ولا شيء يسـتعصي عليه سـوى ذات الله وطبيعتـه والعالم الآخر، ويسـتتبع ذلك ضرورة نشر العلم والمعرفة والاحتفاء بهما.

4 – العودة إلى القرآن الكريم واعتباره «كتاب هداية» واستبعاد كل التفاسير وكل مـا جاء به المفسرون، لاسـيما ما يتعلق بالنسـخ وأسـباب النزول، لأنهم بتفاسـيرهم تلك شـوهوا روعة النص القـرآني ومقصده بالتقول عليه وحرفه عن مساره، والقرآن يؤتي أثره بالانطباع، وهو روح الإسلام وأداة التحرير والثورية فيه، وإهماله كان من أسباب تأخر المسلمين.

5 – يجب ضبط السـنة النبوية بضوابط القرآن الكريم، وهي ليسـت لها تأييد

القرآن، وهي أحد الأبواب الذي دخل منه أعداء الإسـلام وتمكنوا من وضع آلاف الأحاديث ونسـبوها إلى الرسول الكريم ﷺ، والتي تطعن في القرآن، وتشـوه العقيدة، بل وتشوه صورة الرسول، وانطلى هذا كله عـلى المحدثين الذين اكتفوا باعتبار الإسـناد دليل صحـة. وقد تعصب بعـض المحدثين للأحاديث وأرهبوا الناس حتى لا يعملوا عقولهم فيها أو يضاهوهـا بالنـص القرآني، بـل إن بعضهم فرض السـنة على القرآن وفضَّلها عليه.

6 - اعتبار الحكمة أصلًا من أصول الإسلام، وهي كل ما انتهت إليه البشرية من أحكام ومبادئ وأصول ثبتت صلاحيتها على مر الأجيال.

7 - يجب تنظيم الزكاة بطريقة عصرية بما يؤدي إلى تحقيق «الضمان الاجتماعي والتأمـين»، ، ويتم هذا عبر وضع قوام شـعبي تطوعي منظم وممنهج أو تقوم الدولة به عن طريق جهاز مسـتقل عنها، وتكون ميزانيتها مستقلة عـن ميزانيـة الدولـة، ويـصرف منها على محـدودي الدخـل والعاطلين والمرضى وكل من يحتاج إلى العون.

8 - كل مـا جـاءت بـه الشريعة من أحكام عـن الدنيويات، سـواء كانت في القـرآن أو السـنة، إنما أنزلـت لعلة العدل والمصلحة، فـإن حدث تطور جعـل الحكـم الشرعي لا يحقق العلة، يجب أن نعـدل في الحكم بما يحقق الغاية. كما يحدث أن يقضي التطور على العلة نفسـها لتنفي الحكم كما في أحكام الرق والجزية والغنيمة، فالإسلام لم يخلق هذه النظم إنما وجدها وسعى إلى إصلاحها حتى يتمكن من القضاء عليها.

9 - مجاوزة السلفية وعدم الاعتداد بها، فالسلفية هي الماضوية، ولا نستطيع أن نعيش حاضرنا في ماضينا.

10 - حرية الفكر والاعتقاد مطلقة، والعلاقة بين الأديان السماوية الثلاثة هي علاقة تعايش.

11 - تحرير المرأة من الدونية التي جاءت بها بضعة أحاديث ضعيفة أو موضوعة، وتقرير مساواتها بالرجل.

12 - استبعاد فكرة أن الإسلام يسيطر على كل شيء، فهو رغم أهميته القصوى، ليس إلا بعدًا واحدًا من أبعاد متعددة للحقيقة كالعلوم والفنون والآداب والفلسفة التي تطلق كل منها من منطلقها الخاص، وتقدم عطاءها الذي وإن اختلف عن عطاء الدين، فإنه لا يزاحمه، ولا يستبعده.

وقد تفرغ البنا منذ شبابه للتأليف فأصدر أكثر من مائة كتاب، ترجمت عشرة منها إلى اللغات الأجنبية. وأول كتاب له ظهر عام 1945 عن «الإصلاح الاجتماعي»، ثم أتبعه في العام التالي بكتاب وسمه بـ«ديمقراطية جديدة». ومن أهم كتب البنا «نحو فقه جديد» و«الإسلام دين وأمة وليس دينًا ودولة» و«تجديد الإسلام» و«الإسلام والعقلانية» و«مسئولية فشل الدولة الإسلامية» و«كلا ثم كلا» و«الإسلام وحرية الفكر» و«الإسلام كما تقدمه دعوة الإحياء» و«روح الإسلام» و«تفسير القرآن الكريم بين القدامى والمحدثين» و «الإسلام والحركة النقابية» و« تفنيد دعوى النسخ في القرآن»

و«الجهاد» و«الحجاب» و«المرأة المسلمة بين تحرير القرآن وتقييد الفقهاء» و«إخواني الأقباط».

وما يميز الأستاذ جمال البنا هو نزعته العالية إلى التجديد، ورفضه الامتثال لكل ما أنتجه الأولون من فقه، وذهابه مباشرة إلى «النص المؤسس» وهو القرآن الكريم، والجزم بأن كل ما يقع خارج الثوابت الإيمانية يحتمل، بل يفترض، إعمال العقل نقدًا واجتهادًا، والبحث عن المصلحة العامة للأمة.

ولذا فمضمون دعوة الإحياء وَفْقَ بيانها المؤسس هو «تجاوز الأطر السلفية، والعودة إلى القرآن واعتباره صيحة إنقاذ، ودعوة هداية وإرادة تغيير ورسالة؛ أي باختصار تثوير القرآن وليس تفسير القرآن». وقد سعى البنا إلى أن تنزل هذه الدعوة من عالم التنظير إلى الواقع، فعالج بقوة وصراحة التحديات التي يثيرها المجتمع، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

ولم يكن جمال البنا تغريبيًّا كما يزعم خصومه، الأمر الذي نراه جليًّا في احتفائه بالخصوصية الحضارية، ونقده للعولمة. وقد احتلت قضية العولمة حيزًا واضحًا في فكره؛ إذ يرى فيها آخر صيحة أو مدى وصل إليه النظام الرأسمالي، كان فصلها الأول هو الغزو العسكري لنهب موارد المستعمرات، وفصلها الثاني هو الشراكة في إقامة المؤسسات الصناعية والتجارية بين الطرفين، أما الثالث فهو العولمة التي يقول عنها في كتابه «استراتيجية الدعوة الإسلامية في القرن 21»، إنها «جندت ثلاثة فيالق لا يمكن لأي دولة أن تقف أمامها وهي اختراق البورصات والانتقال المفتوح لرءوس الأموال، وغزو السلع والمنتجات أسواق العالم في ظل الجات وبنود منظمة

التجارة العالمية، والإعلام المعتمد على الأقمار الصناعية، والذي يقوم بالغزو الفكـري والنفسي لفلسـفة العولمـة، بحيث يمكـن في النهاية أن يـأكل العالم كلـه الهامبورجر، ويـشرب الكوكاكـولا، ويلبـس الجينز، ويشـاهد الأفلام الأمريكية».

لكن البنا لم يقع في فخ التشـاؤم حيال العولمة على غرار ما جرى لحسـان، ولم يخـف منهـا بالقـدر الذي يخيـف القرضاوي، إنـما يؤكـد أن «كل الأديان والنظـم عجـزت عـن توحيد العالم كلـه، وأن قـوى الدين واللغـة والتراث والخصائـص سـتقف أمام طوفـان العولمة، بحيث لا يمكن الاسـتحواذ على الإنسان الإفريقي أو الآسيوي، وبوجه خاص الإنسان المسلم الذي يقدم له الإسلام أكبر حصانة من الإذابة».

ويتفاعـل الخطـاب الفكري لدعوة الإحياء الإسـلامي التي أطلقها جمال البنا مع كثير من الأفكار التي أنتجها الغرب، فيؤكد أن الدور الذي قامت به الاشـتراكية في التاريخ الإنسـاني لا يمكن إغفاله، ويتوقع أن يكون لها جولة أخرى، لأن وجودها أمر جدلي بالنسـبة للرأسمالية. وينطبق المسار نفسه ـ في نظره ـ على القومية التي رزقت عوامل مواتية جعلتها تشغل الساحة، وتظفر في بعـض الحـالات بالصدارة. أمـا العلمانية فيدعـو البنـا إلى التصالح معها، ولا يـرى أي تعارض بين العلمانية والإسـلام في بعض الجوانب، ويؤكد أنها إن اختلفـت مع الإسـلام في أمور، لكن تظل لها أهميـة حتى لا يطغى التدين الأخروي على التدين الدنيوي.

لكن البنا لا يرى في أي من المذاهب الثلاثة بديلًا عن الإسلام، ففي نظره

أن «الأديـان أغنـى وأثرى من أي فكر إنسـاني»، ويرد القومية والاشـتراكية والعلمانيـة إلى أصلهـا الأوروبي، ويـرى فيهـا نبتًـا لأرض غير أرضنـا، لكنه يدعـو إلى أن «نسـتوعب بعضْ دروسـها التي تتـلاءم معنـا، ونعكف عليها لتعريبها».

ويتعمـق البنا في تفاعلـه مع العطاء الفكري والثقـافي للآخرين فيقول في كتابـه «كلا ثم كلا»: «نحن من دعـاة إحكام اللغات الأجنبية والاطلاع على الثقافة الأوروبية، ولكن هناك فرقًا بين أن نحكمها لحسـاب ثقافتنا الخاصة، وبـين أن نحكمهـا عـلى حسـاب ثقافتنـا الخاصـة. والمفـروض أن نلم بكل الثقافـات والمعارف؛ لأنها جزء مـن الحكمة التي هي هدفنا، والتي تدخل في مكونات الإسلام».

ويجعـل البنـا من «الحكمة» التي تقوم في جزء منهـا على اقتباس المفيد من ثقافـة الغـير، مصـدرًا من مصادر الفقـه، علاوة على أنها في نظـره «أصل من أصـول الإسـلام»، ويعيـب على الفقهـاء إهمالهم لهـا قائلا في كتابـه «أصول الشريعـة»: «أغلب الظن أنهم عزفوا عن الاعـتراف بأصل ومصدر مفتوح، غـير محدد أو منضبط، يسـمح بالانفتاح والتعددية، وهـي صفات يضيق بها الفقهاء عادة، لأنها تفتح عليهم بابًا لا يمكنهم التحكم فيه».

ويتبنى البنا تعريفًا للحكمة مفاده أنها «العقل والعلم والفهم وإدراك روح الإسـلام ومقاصده وقيمه»، ليدعونا إلى أن «ننهل من كل معين لحكمة، من علوم وفلسفة وآداب وفنون دون حرج ... فلا يكون هناك احتكار للمعارف ولا سـدود قائمة تحول دون الإفادة من ذخائر الحضارة الإنسـانية»، ويقول:

«ثـورة المعرفة في العـصر الحديث وتدفقها من أربعـة أركان العالم، ووصولها عـبر المطابع والقنوات الفضائية والإنترنت وخدمات التصنيف، وضع تحت أيـدي البُحَّـاثِ كل كنـوز العالم القديـم، وكل مسـتجدات العصر الحديث، بحيـث أصبح (الكتـاب) أي القـرآن يمثل دليـل العمل والإطـار العريض للخطـوط الرئيسـية، أما ما يملأ الحيـاة فهي هذه العلـوم والفنون والمعارف التي تتدفق فيما يشـبه الفيضان من كل الـدول المتقدمة، وأصبحت رمز ثروة وقوة العصر الحديث» الذي يدعو البنا إلى الانخراط فيه والتفاعل معه.

لقد رحل البنا وهو يتوقع أن ينفتح الباب عريضًا لفكره، وأن يعاد اكتشافه حتـى ولو بعد نصـف قرن، كما كان يتوقـع دومًا؛ ولـذا صرخ في آخر حياته قائلا: «إلى كل الذين يؤمنون أن الإسـلام رسـالة، والذين يؤرقهم التساؤل، نقول لا تيئسـوا. لقد رسـمنا الطريق، وبدأنا المسيرة، وندعوكم للمشاركة». والأيـام القادمـة كفيلـة بالبرهان عـلى أن ما نـادى به كان نبوءة سـتقف على قدميها ذات يوم، أو مجرد أضغاث أحلام، جعلها الزمن نسيًا منسيًّا.

رؤية لمواجهة التطرف الديني

يمكـن أن ينشـأ حوار ديني مسـتنير ومدني مُنْتَـمٍ، وفي الوقت ذاته يمكن مواجهة المتطرف والجامد والمتشـدد من التنظيـمات والجماعات والتجمعات السياسـية التي تتخذ من الإسـلام أيديولوجية لها أو ترفع منه شعارًا سياسيًّا تدغدغ به مشاعر البسطاء.

وهنـا سـبعة محـاور أساسـية تشـكل في مجموعهـا خطـة أو برنامج عمل متكامـل في هـذا الخصـوص. وهـذه المحاور ليسـت مجـرد أفـكار نظرية بل تنطوي على أمور تم تجريبها وَفْقَ دراسات ميدانية، وثبتت فائدتها ونجاعتها في تحقيق الهدف المرجو منها.

ولا يقصـد من طرح هذا التصور إقصاء أي فصيل إسـلامي، إنما الهدف هو ترشـيد أفـكار الجميع عـبر تعزيز الحوار بـين القوى الدينيـة والمدنية من جهـة، وحـث القـوى السياسـية المتخذة مـن الإسـلام أيديولوجيـة لها على الإيمان بالوطنية، فكرًا ومسـلكًا؛ إذ إنها ليسـت واضحـة في بعض تصوراتها وتصرفاتها، ونشـعر أحيانًا أن هناك من يقـدم مصلحة الفصيل على مصلحة الوطن، وصالح الجماعة على صالح المجتمع.

ويمكن ذكر هذه المحاور السبعة على النحو التالي:

أولًا: مؤسسات ثقافية بديلة:

ثبـت بالبرهـان القاطـع مـن التجربتـين المصريـة والتونسـية أن الأفكار لا تواجه إلا بأفكار، وأن سياسـة التضييـق والقمع والمعاملة الأمنية المباشرة لا تجـدي. فالأمـن لـه روافـد ومظاهر وأسـاليب عديـدة آخرهـا الاعتقال والإقصـاء. والأفـكار مهـما كانـت متهافتـة أو مزيفـة ومغلوطة لهـا أجنحة ولا يستطيع أحد أن يسيطر عليها، لاسيما في ظل «ثورة الاتصالات الحديثة» و«الإعـلام الجديد» الذي جعل كل مواطن يلعب دور الإعلامي الذي ينقل الخبر والصورة والفكرة من أي مكان وأي زمان وإلى أي مكان وفي اللحظة ذاتها.

وتحتـاج الأفـكار حتى ترسـخ وتمـشي عـلى الأرض ويعتنقهـا الناس إلى مؤسسات أو هيئات أو تنظيمات تحملها. وهذا هو سر بقاء « جماعة الإخوان المسلمين» واستمرارها وتمددها. فالقمع الذي مورس ضد الإخوان جعلهم يظهرون في نظر الناس في ثلاث صور إيجابية استفادوا منها، فهم إما «ضحايا» وإما «مناضلون» وإما «شـهداء» وكلها حالات إيجابية جلبت لهم التعاطف، للأسف الشديد.

وهنـــا أقــتــرح الآتـــــي:

1 – بناء مجمعات صغيرة للثقافة، أو تعزيز نشاط المتواجد منها، وتكون هذه المجمعات وسـط الأماكن السـكنية، حتى يجد الشـباب سـهولة ويسرًا

في الوصـول إليهـا والتعامل معهـا واعتياد الذهاب إليهـا، على أن تقوم المـدارس والجامعـات بلفـت انتبـاه التلاميـذ والطلاب إليهـا، ووضع برنامج للتعاون معها.

2 - يمكن تطبيق تجربة «مسرح الجرن» فقد تم تجريبها لمواجهة الفكر المتطرف، وهي عبارة عن مشروع يهدف إلى تنشـيط الفنون والآداب والفولكلور في المـدارس الابتدائية والإعداديـة، ويتم من خلال التعاون بين وزارتي الثقافـة والتعليم، فحين طبق المشروع عـلى مدارس قرى معروفة بتركز وجود الجماعات الإسـلامية المتطرفة فيها لاقـت نجاحًا مبهرًا، رغم أنه وجـد مقاومـة في البداية مـن قبل التلاميـذ والطلاب، بدعـوى أن كل الفنـون حـرام، ومـع الوقت بات هؤلاء يرسـمون ويعزفون موسـيقى ويكتبـون شـعرًا وقصصًـا ومقالات ويمثلـون مسرحيـات ويرقصون رقصًا شعبيًّا في إقبال شديد.

3 - يجـب أيضًا الاهتمام بالمنتـج الثقافي للأطفال، فبعـض أعضاء الجماعات الدينيـة المتطرفةِ اعتمدوا على هذا الأسـلوب في جذب الأطفال إليهم، وتمهيدهـم للدخول في الجماعة، أو قبول أفكارها والتعاطف معها، ولهم دور نـشرٍ معروفـة. ومواجهتهـم يجب أن تتم في هـذا الإطار وعند هذه السـن المبكـرة. ولا تكفي في هذا المضـمار المجلات الثقافيـة كـ«ماجد» بل يجب تشـجيع الأدباء الذين يكتبون للأطفال وإقامة دور النشر التي تنشر أعمالهم بأسعار مناسبة.

4 - يجب تشـجيع منتجي الفنون والآداب في المجتمع وتقديمهم باعتبارهم

أشـخاصًا جديرين بالاحتفاء وأن ما يكتبونه هو عمود أسـاسي ليس في مواجهة التطرف والغلو والتشـدد الديني بـل في تعزيز «القوة الناعمة» للدولة.

في كل الأحـوال يجـب عـدم التعامل مع الثقافـة كقلائد للزينـة، إنما هي وسـيلة لبناء الإنسـان وتشـكيل معارفه وقيمـه واتجاهاته، ومن ثـم النهضة بالمجتمع.

ثانيًا: مناهج التعليم:

1 – هناك دراسـات عديدة أجريت على أسـباب التطرف الديني في المجتمع المـصري أثبتـت أن خريجـي الكليـات العمليـة (التطبيقيـة) أكثـر ميلا للانخـراط في صفـوف الجماعات الإسـلامية التي تمارس السياسـة من خريجـي الكليـات التي تدرس العلـوم الإنسـانية (الاجتماعية) فالأول يدرس مواد جافة، لاسيما في كليات الطب والهندسة والعلوم والحاسب الآلي، وبالتـالي يقبـل أي دعـوة توجـه إليه مـن التيار الدينـي كي يملأ خُـواءه الروحـي أو يقتل هذا الجفاف. ومن ثم أقترح أن يتم إقرار مواد اجتماعية على الكليات العملية لاسـيما الفلسفة وعلم النفس والاجتماع والاقتصاد والعلوم السياسية، فهذا سيبني لديه عقلاً نقديًّا، وبالتالي لن يقبل الأفكار المتطرفة بسهولة، بل سيخضعها للمساءلة والنقد الدائم.

2 – يجـب تشـجيع عملية تكوين «الأسر الجامعيـة»، والتي تقوم على جذب الشباب في سن يحتاجون فيها إلى الانتماء إلى أي مؤسسة اجتماعية، وهذه مسـألة تثبتها الدراسـات النفسية لاسـيما في مرحلة المراهقة وما بعدها.

ويتم الحرص على أن تكون أفكار وتوجهات الأشخاص القائمين على هذه الأسر (رائد الأسرة) مدنية حديثة.

3 - يجب إعادة النظر في «مناهج النشء» فالطفل يولد كصفحة بيضاء ونحن ننقش عليها ما نريد. وتغريب التعليم لا يفيد في مواجهة التيار الديني المتطرف إنما يعطيه ذريعة لخلق مناهج تعليم موازية بطريقة غير رسمية وخارج مؤسسات الدولة التعليمية. وهنا يفضل أن توضع مناهج التربية الدينية واللغة العربية من قلب الرؤى الدينية المستنيرة. وتقرر في مختلف مراحل التعليم قصص تحض على التسامح وقبول الآخر وتقدير العلم والثقافة.

ثالثًا: دور خطبة الجمعة:

1 - هناك دراسات بينت أن خطبة الجمعة تلعب دورًا مهمًّا في تشكيل المعارف والاتجاهات الدينية. لكن تحقيق هذا مشروط بضرورة أن تكون هذه الخطبة تتمتع بمصداقية، وأن يكون من يلقيها كذلك. وخطبة الجمعة الموحدة تفتقد للمصداقية، وينظر إلى من يلقيها باعتباره موظفًا لدى الدولة، يأتمر بأمرها، وينفذ ما يطلب منه. وهذا جعل كثيرًا من الناس يبحثون عن الذي يعظ فيهم وهو في نظرهم مستقل، ويعتقدون ابتداء أن هذه الاستقلالية تعني أن خطابه أو خطبته ذات مصداقية وقيمة.

وهنا أقترح بدلًا من اختيار موضوع الخطبة أن يتم اختيار الخطباء، مع ترك الحرية لهم في تحديد موضوع الخطبة، ويكون هؤلاء علماء أو خطباء مستنيرين، وهم متواجدون، ويمكن التعاون في هذا مع الأزهر الشريف وغيره من المؤسسات الدينية الوسطية في إيجادهم وتوظيفهم.

2 – الاهتمام بمعاهد تخريج الدعاة من المواطنين، مع استقطاب أفضل أساتذة في العلوم الفقهية والشرعية شريطة أن يفحص إنتاجهم العلمي جيدًا قبل استقدامهم وتوظيفهم، بواسطة لجنة، بما يؤكد استنارتهم واعتدالهم.

رابعًا: الإعـــلام:

لم يعد الإعلام ناقل معرفة فقط بل أصبح منتج معرفة وأحداث أيضًا. وهو يلعب دورًا كبيرًا في تشكيل الرأي العام. ولمواجهة التيار الديني المتطرف لا بد من الآتي:

1 – برنامج تلفزيوني يستقطب جمهورًا محليًّا، ويكون ضيوفه من علماء الدين اللامعين المحسوبين على التيار الوسطى. ويقدمه أيضًا إعلامي له جمهوره داخل الدولة.

2 – يجب أن تصدر إحدى الهيئات الرسمية (وزارة الثقافة ـ الأوقاف) مجلة دينية جذابة أكثر عصرية وحداثة ومكتوبة بلغة سهلة، تستقطب الشباب.

3 – تفتح صفحات الصحف للكتاب المحسوبين على علماء الدين المستنيرين والتيار المدني الذين لا يذهبون في غلوهم إلى حد فصل الدين عن المجتمع؛ لأن هذا خرافة وخبل، ويتم التعامل مع أي انتقادات سياسية يوجهونها بصدر رحب، فهم خير عون في المعركة ضد التطرف والتشدد الديني.

خامسًا: التنمية الاجتماعية

اعتمدت بعض الحركات والجماعات السياسية ذات الإسناد الإسلامي كثيرًا على جمعيات النفع العام (العمل الخيري) في التمدد والاستمرار ومقاومة التضييق الأمني والحصار والإقصاء والتهميش وتعبئة الناس لصالح تصوراتهم. وعلى الدولة أن تجد البدائل، وإن كانت متواجدة، فعليها أن تقوم بتعزيزها وتنظيمها، وتشجيع «المجتمع الأهلي» على القيام بها.

سادسًا: مشروع وطني جامع

ويبنى هذا المشروع على أفكار محل اتفاق ورضًا وقبول على نطاق واسع داخل الدولة، ويشارك في إعداده علماء ومفكرون ومؤسسات دينية مستنيرة ومدنية وعلمية.

سابعًا: «منتدى للحوار»

ما يرد تحت هذه النقطة هو اقتراح متكامل من الدكتور إبراهيم عرفات أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، أرسله لي وطلب مني نشره وفتح باب للحوار حوله، وقد قمت فعلا بنشره في جريدتي «المصري اليوم» و«الاتحاد الإماراتية». وقد انطلق صاحب الاقتراح من تصور، مفاده أن نتائج الانتخابات في كثير من البلدان العربية تشير إلى أن المزاج النفسي والاجتماعي والسياسي الشعبي محافظ، إن لم تكن بعض شرائحه منغلقة. والواضح أيضًا أن ثقة المجتمع في القوى المدنية محدودة، بما يفرض التفكير في إجراءات لإعادة بناء الثقة بين النخب المدنية والمجتمع. لكن لكي ينجح

هـذا لابد للقوى المدنية، وتحديـدًا الليبرالية منها، أن تبدأ أولًا بوقفة مراجعة جـادة ونقد صادق للذات، فلا معنى لنقـد الآخرين إلا إذا كانت البداية مع نقد الذات، ونقد الذات يمنح من يقوم به فائدتين:

(أ) الحق في نقد الآخرين.

(ب) كسـب ثقـة أو عـلى الأقـل، تفهـم وتعاطـف قطاعـات اجتماعيـة من المتشككين أو الساكتين.

وهنـا لا بد مـن اقتراح، لمواجهة هـذا، يتمثل في إنشـاء «منتدى للحوار» بـين القـوى الليبراليـة والمدنيـة بشـكل عـام، مهمتـه ليسـت ترويجيـة بقدر مـا هي «مراجعة للحصـاد وتعزيزه». نراجع وننتقـد، ونصحح ونقترح كل مـا من شـأنه تقديم الصـورة الصحيحة للقـوى المدنية التـي نجحت القوى الدينية المسـترة وراء لافتات مدنية في التفوق عليهـا. وما نتائج الانتخابات واسـتطلاعات رأي الكثيرين في شتى أنحاء العالم العربي إلا دليل على ذلك. لابد من نقد الذات الليبرالية أولاً قبل رصد أي أسباب أخرى تفسر تواضع أدائها الانتخابي من قبيل الدعاية الانتخابية للمنافسين حتى اللحظة الأخيرة أو اسـتعمال الشعارات الدينية أو ترسـبات وتراكمات المرحلة الماضية. النقد الذاتي مطلوب من القوى الليبرالية حتى تعيد تقديم نفسـها بشـكل سـليم. وأتصـور أن هنـاك أربعـة مجالات للنقـد الذاتي يمكـن لهذا المنتـدى أن يبدأ بالتفكير فيها، علاوة على مسار إحيائي لا يقل عن النقد الذاتي أهمية.

مطلوب نقد ليبرالي ذاتي يراجع ما يلي:

1 - الخطاب الليبرالى، فلغة الخطاب جافة أحيانًا، وغير مفهومة لدى معظم

العامـة في كثير من الأحيـان. والقاموس الذى يعتمد عليه هذا الخطاب فيه كلـمات أجنبية ومصطلحات غامضة وصعبة. كلمة ليبرالية نفسـها لها ترجمات عربية مختلفة، لكن لم يُنحت لها إلى الآن مقابل باللغة العربية يتمتع بالسهولة اللفظية والقابلية الموسيقية في الأذن.

2 - الأداء الليـبرالي الـذي لا يـزال أشـبه بأداء عليـة القوم أو الأرستقراط. فمعظـم النخـب الليبراليـة لا تختلط بالناس البسـطاء الذين يشـكلون السـواد الأعظم، تظهر في الفضائيات أكثـر مما تقدم خدمات، تعتقد أن فضائياتهـا الأكثر متابعة، بينـما ينحصر متابعوها في بعض مناطق الحضر لتبقى الكتلة الشعبية الممارسة للسياسة أو الراغبة في ذلك تشاهد قنوات أخرى، ناهيك عن أن لغة الأداء الجسـدى لدى بعض النخب الليبرالية لا تجعلهـم قريبين مـن الحس النفسي للناس، فالانتفـاخ، ووضع القدم على القدم، والتشـدق اللفظي ليسـت إلا نماذج شكلية قليلة لأخطاء في لغة الجسد تؤثر على قابليتهم لدى العامة.

3 - العلاقـات الليبراليـة - الليبراليـة. فـلا يمكن لقوى متفرقة أن تكسـب معركة، والليبراليون متفرقون، وعليهم أن يسألوا أنفسهـم: هل يكونون ليبراليين متفتحين بينما يعاندون إن لم يكن يعادون بعضهـم أحياناً بشـأن أمـور إجرائية يفترض فيمن يرى نفسـه ليبراليًّا بحق أن يترفع عنها ولا يحيلها إلى ألد الخصام؟!

4 - علاقـة الليبراليـة بالإسـلام. فالليبراليـة لم تخـرج مـن الفخ الـذى دبره خصومهـا عندمـا قدموهـا للناس على أنهـا تتعارض مع الإسـلام، مع

أن الأصل في الإسـلام يتفـق وجوهر الليبرالية من حيـث حرية المعتقد والرأي والتفكير والاقتصاد وترتيب المعاش وتمكين الناس من المشاركة في القـرار... إلـخ. والليبراليـون ملومـون لأنهـم بـدلاً من أن يسـتقوا خطابهـم من الأصالة والمعـاصرة معًا اكتفوا بأن يستقوه من المعاصرة، فبدوا في عيون الناس وكأنهم أوروبيون وغربيون مع أنهم - وأنت تعلم - كثير منهم مسـلمون أصدق وأكثـر حرصًا على العبادات والمعاملات مـن أدعياء للديـن والالتـزام، كما أنهم لو عـادوا إلى الأصالـة لوجدوا تراثًـا عظيمًا يعينهم على تصحيح صورة أنفسـهم كما يعينهم على تعديل سـلوكياتهم هم أنفسـهم. ولذا مطلوب أن نسـتعيد فقه ابن رشـد وابن حزم ومحمد عبده لنواجه به، وَفْقَ خطاب ديني مستنير، يحرم التنظيمات والجماعات والتجمعات السياسـية التي تتخذ من الإسلام أيديولوجية لهـا من قدرتها على جذب الأتباع والأنصـار، توطئة لحصارهـم اجتماعيًّا ونفسيًّا، ونزع القداسة المزعومة عنهم.

وهنا يأتي بجانب تلك الأبعاد الأربعة الواجب مراجعتها المسار الإحيائي المفـترض أن يلتفت إليه هذا المنتدى، فالمفكـرون والدعاة والعلماء والكتاب المسـلمون، في شـتى أرجاء العـالم العربي الذيـن انفتحوا على العـالم وفهموه ووازنوا بينه وبين التراث ليسـوا بقلة، وإنما هم مجهولون أو نصف معلومين. وعلى الدولة أن تساعد في ظهور فكرهم وتقديمه للعامة بلغة عصرية سلسة وسهلة وبسيطة ومفهومة.

هـذا المنتدى مهم ومفيـد، وكلما تأخر تأخرت معه فـرص القوى المدنية في التعبير عن نفسـها بالشـكل الصحيح. فـلا الليبراليون كافـرون، والعياذ

بالله، ولا هم عشاق خمر أو مايوهات كما يصورون، لكنهم مقصرون لأنهم لا يراجعون أخطاءهم ولا ينتقدون أنفسهم ذاتيًا ولا يصححون صورهم منا ترك الحبل على الغارب لمن لا يفهمهم كي يعاديهم ولمن ينافسهم لكي يشوههم.. وعلينا بدلا من «صياح الديكة» و«ترويض الندم والخوف» الذي يجري الآن، أن نبدأ العمل بأسرع وقت ممكن، وَفْقَ خطة مرسومة بعناية يتوافر لتنفيذها على أرض الواقع تمويل مناسب، ويحدد لها من يقوم بها.

الطريق المدني

لم يولد التيار المدني المصري، النازع إلى الحرية والحداثة والاستنارة، في ركاب ثورة 25 يناير ولا حتى قبلها بعقود قليلة، إنما يضرب جذورًا عميقة في التربة الاجتماعية لأقدم دولة في تاريخ الإنسانية، ويسير طيلة حياته في تعاريج تأخذه صعودًا وهبوطًا، وبروزًا وخفوتًا، وهو يدخل في دهاليز الدولة، ويلامس أروقة الحكم أو يجلس فيها قليلًا قبل أن يغادرها إلى الظل، سواء في شكل «استراحة محارب» أو على هيئة «بيات شتوي».

ففي وقت مبكر جدًّا، تحديدًا في نهاية القرن التاسع عشر جاد الزمان على الأزهر برجل دين مؤمن بالتجديد والاجتهاد هو الشيخ حسن العطار الذي أخذت صرخته تجد طريقها إلى التحقق النسبي في ظل دولة محمد علي التي أعقبت انهيار السلطة التقليدية المتكلسة ممثلة في المماليك بعد أن أضعفتها الحملة الفرنسية التي احتلت مصر ثلاث سنوات أطلقت فيها أسئلة تحدٍّ كانت تحتاج إلى استجابة بانت في جهد رفاعة رافع الطهطاوي وعلي مبارك ومحمد عبده الذي كان أستاذًا لسعد زغلول وقاسم أمين، جنبًا إلى جنب مع ما تلقوه وحصلوه من علوم حديثة في أروقة الجامعة.

وفي الوقت الذي تجسد فيه هذا التيار تنظيميًّا في حزب «الوفد» وبعض

الأحـزاب الأخـرى التي تمسـكت بالليبرالية في مجـالي الفكر والسياسـة فإن تواجـده ورسـوخه تراجع في المؤسسـة الدينية. فمحمد عبـده لم يترك خلفه تنظيـماً يحمل ويحمي أفكاره، إنما تلاميذ متعاقبون في تقطع وتفكك كالشـيخ المراغي والدكتور مصطفي عبد الرازق.

لكن هذه التجربة تم وأدها كاملة حين صدر قرار حل الأحزاب السياسية عقـب حركة الضباط في يوليـو 1952، فلما أعاد السـادات التعددية الحزبية بسياسـة المنابـر الثلاثة (اليمين واليسـار والوسـط) ولدت مقيدة ومشـوهة وعلى أيدي السلطة وأمام عينها، فاستمرت، حتى بعد أن تحولت إلى أحزاب في عهـد حسـني مبارك، مجـرد «ديكور» لنظـام جوهره ينطوي على اسـتبداد صارم.

وكل حـزب أراد أن يطـرح نفسـه بديـلاً للنظـام الحاكـم تـم تفجـيره مـن الداخـل، عـبر إذكاء الصراعـات والانقسـامات، وصولًا إلى التشـويه والتهميـش. والمثـل الصارخ في هـذا المقام هو أن حزب «الوفـد الجديد» بدأ عـام 1984 بنحـو مليـون عضـو وتآكلـت قاعدتـه لتقل عن خمسـين ألف شخص قبيل ثورة 25 يناير.

لكـن الثورة جـاءت لتخلق فرصة طيبـة، وتفتح مجالًا واسـعًا أمام التيار المدني كي يستعيد زمام المبادرة، وينتقل من سطور الكتب وضوء الكاميرات والقاعـات البـاردة التـي تشـهد النـدوات والمؤتمـرات وورش العمل - إلى الشـارع، يخالط الناس، ويبحث بينهم عن اسـتعادة مجده الضائع، أو امتلاك المسار الأسرع للأخذ بيد المجتمع نحو التحرر والتقدم.

■■■

أولًا: خريطة مركبة ومسارات بسيطة:

تتـوزع خريطة التيار المدني المصري على ثلاث سـبل: الأولى منظمة ذات بنيـة ولهـا هيـكل وصـورة اجتماعية مجسـمة محـددة القـوام. والثانيـة مبعثرة لا يمكن حصرها وتحيطها دومًا ظنون، وتفتقر باستمرار إلى البرهان الناصع الذي يعينها ويرسم ملامحها بدقة أو يحصيها. والثالثة هي الذائبة في الرءوس والأفئـدة والقلوب، تسـكن الأذهان والنفوس والضمائـر، من أفكار ورؤى ومعـانٍ وقيم يؤمن أصحابها بالطريق المدني في السياسـة والاجتماع والثقافة، ويرومـون طيلـة الوقت دولة عصريـة تعيش زمانهـا الآني، وليس في الماضي القريب أو السحيق.

ويسـير التيـار المدني المنظـم في اتجاهات ثلاثـة: الأول توجـده الأحزاب السياسـية، والثاني يرتبـط بالحركات الاجتماعية الجديـدة، والثالث يتمثل في جماعات الضغط.

ويبقـى معيـار المفاضلة الأبرز بـين الأحزاب في الوقـت الراهن هو زمن النشـأة والانطـلاق، الأول تقليـدي، يتمثـل في الأحـزاب المدنيـة (يسـارية ويمينية) التي عاشـت عقـودًا من الزمن تكافح من أجـل ديمقراطية قوامها التعـدد الحـزبي وتبـادل السـلطة واتسـاع قيمة الحريـة وترسـخها في المجال العام.

وهنا يطل برأسه كل من حزب الوفد الجديد، وحزب التجمع، والحزب العـربي النـاصري، وإلى جانبهـا العديد مـن الأحزاب الصغـيرة التي لم يكن لهـا تأثـير ملمـوس قبل الثـورة، وظلـت في مجملهـا العام جـزءًا مـن المظهر

الديمقراطـي الخـادع الـذي حـاول النظـام اسـترضاء الناس بـه في الداخل وتضليلهم في الخارج.

ثم جاءت الثورة لتفتح الباب واسعًا أمـام قيام أحزاب ضخت أفكارها وحجـم عضويتهـا في شرايين «التيـار المدني» في مقدمتها أحـزاب «المصريين الأحرار» و«المصري الديمقراطي الاجتماعـي» و«العدل»، وإلى جانبها نحو عشريـن حزبًا جديـدًا رأت النور عقب ثـورة يناير، بعضها خـرج من عباءة الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم) الذي أسقطه الثوار وحله القضاء.

أما الحركات الاجتماعية فتتوزع على هذه التي قامت قبل الثورة واستمرت بعدهـا مثل «كفاية» و«الجمعيـة الوطنية للتغيير»، وتلك التي نشـأت بعدها مبـاشرة وفي طليعتهـا الائتلافات والاتحادات الثورية التي شـكلها الشـباب وأصبحت بالعشرات، بعضها ينتمي إلى روح الثورة قلبًا وقالبًا، وبعضها تم دسُّـه عليها في سياق الخطة المنظمة التي رامت التفريـغ التدريجي للثورة من مضمونها، وبناء جدار عازل بين الطليعة الثورية والقاعدة الشعبية.

وبالنسـبة لجماعات الضغط المتمثلة في النقابـات المِهْنية والعمالية ومختلف الاتحـادات والروابـط، فهـي تسـتعيد عافيتهـا في الوقت الراهـن، بعد طول إلحاق بالسـلطة التنفيذيـة بفعل قوانين وقـرارات جائرة. وهـذه التكوينات الاجتماعيـة تشـكل البنـى الوسـيطة التي تعـد شرطًـا أساسـيًا للديمقراطية الناجحـة والناجعـة؛ لأنهـا تؤكد وتعزز اسـتقلال المجتمـع، وتجمع مصالح وتنظـم جهـود ملايـين الأفراد بغيـة الضغط على أهـل الحكـم، ودفعهم إلى الاستجابة لمطالب هؤلاء.

وبالطبـع فـإن هـذه الكيانـات يوحد فيهـا التيـاران السياسـيان «المدني» و«الدينـي» لكنها، من حيث التصنيف، هي جـزء أصيل من المجتمع المدني، ونظـرًا لارتباطها بالمصالح المباشرة للأفراد فـإن نزوعها إلى «التمدين» أعلى من نزوعها إلى «التديين». وهي بحكم وظيفتها تنشـغل بمسـائل دنيوية حتى لو كان القائمون عليها أو المتصدرون لها ينتمون إلى التيارات السياسـية ذات الإسناد أو المرجعية الإسلامية.

وإلى جانـب هـذه التنظيـمات الموزعـة بين مجتمـع «أهلي» يعمـل في مجال «النفـع العـام» هناك التشـكيلات والتجمعـات الحديثة التـي تعمل في مجال حقـوق الإنسـان وتعزيـز الديمقراطيـة وتمكـين المـرأة والدفاع عـن حقوق المهمشين ... إلخ.

ورغـم هـذه الخريطة المركبة أو المعقدة؛ فإن التيـار المدني ليس عاجزًا، إن توافرت الإرادة القوية والإدارة الرشـيدة، في إيجاد المسـار السـهل والواضح الذي يسلكه في طريقه إلى التمكين، أو تسيد المشهد السياسي والاجتماعي.

وهـذا ليـس أضغـاث أحلام، فالتيـار المدني أثبـت غير مرة أنـه قادر على تجميع الأنصار واسـتعراض القوة. ففي كثير من «الجمع» التي قاطعها التيار الإسـلامي تمكن المدنيون، وفي سياق مشبع بالتحدي والمنافسة الشرسة، من أن ينظمـوا مظاهـرات في أغلـب المدن المصريـة، وملئوا العديد مـن الميادين بمئـات الآلاف من المتظاهرين. وراح عدد أنصـار التيار المدني يتزايد بمرور الوقت وتوالي موجات الثورة، وبرهن المدنيون على أنهم ضلع قوي ومستقيم في المعادلة السياسية لا يمكن تجنيبه أو القضاء عليه.

■■■

ثانيا: مشكلات مزمنة تبحث عن حلول ناجعة:

رغم أن الطليعة التي أطلقت ثورة يناير المصرية تنتمي إلى «التيار المدني» فإن نصيبه من «الشرعية الدستورية» لا يتناسب مع ما له من «الشرعية الثورية» وذلك وَفْقَ النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات التي شهدتها مصر عقب الثورة، وكذلك الاستفتاء على التعديلات التي تم إدخالها على الدستور.

وقد خرج التيار المدني من الموجة الأولى للثورة دون أن يتخلص من أمراضه التي عاناها في العقود التي خلت، مثل غياب التنظيم القوي، سواء عبر الأحزاب أو الحركات الجديدة، وعدم وجود شبكة اجتماعية راسية على الأرض من لحم ودم ومصالح مادية ومعانٍ ورموز وقيم، وضعف التمويل وتهالكه.

كما أن الأحزاب المدنية التي رأت النور في ركاب الثورة، لا تزال هشة وبلا قواعد جماهيرية عريضة، وفشلت، حتى الآن، في استغلال النزوع الشديد إلى المشاركة السياسية الإيجابية عقب الثورة.

فملايين المصريين انشغلت بالسياسة وقضاياها بعد أن تم تغييبها عن هذه الدائرة، وسعى كثيرون إلى تحصيل معرفة بكل ما يخص المجال العام على اختلاف المسائل والقضايا التي تشكله، وكانوا ينتظرون على باب الرغبة في الانخراط داخل الأحزاب السياسية، لاسيما الجديد منها، لكن الأخيرة لم تكن تمتلك خطة للتعبئة والحشد، لذا بقيت على حالها من التكلس والضعف.

وهـذا العيـب لا يقتـصر عـلى الأحـزاب المدنيـة فحسـب، بـل يمتد إلى الأحـزاب الدينيـة أيضًـا، فرغم أنها حـازت أغلبيـة في البرلـمان؛ فإن حجم عضويتهـا لا يزال أقل بكثير من تمثيلها السـياسي، وهي اعتمدت في تحصيل الأغلبية على المتعاطفين معها والقدرة على إقناع المترددين للتصويت لها، أكثر من اتكائها على الأعضاء العاملين بها.

ويعـاني التيار المدني أيضًا تدني خبرته في التعامل المباشر مع الشـارع. فقد حـوصر المدنيون في مراكـز انطلاقهم، ووضعت السـلطة بينهم وبين الناس جدارًا سميكًا، ليتحولوا إلى تجمعات ضيقة تتآكل تدريجيًا.

واستسـلم التيار المدني لهذا الحصار الـذي حماه ووضع إجراءاته الصارمة قانـون الطـوارئ البغيـض، وبذلـك افتقد بمـرور الوقت أسـاليب وآليات الالتحـام بالناس، وربطهم برموز هذا التيار من خلال علاقة الوجه للوجه، وليس من خلف الكاميرات أو بين سطور الكتب والصحف والمجلات.

كـما يعـاني التيـار المـدني من التـشرذم؛ إذ إنـه يبـدو عاجـزًا أو متراخيًا، حتـى الآن، في توحيـد صفـه، وتجميع قـواه. وقد ظهـرت هـذه النقيصة في انتخابات مجلسي الشـعب والشـورى، فبينما كان الإسـلاميون ينافسون عبر كتلتين محددتين على «القوائم» ولهم مرشـحان اثنان فقط في الدوائر الفردية، أحدهمـا عن «الحريـة والعدالة» والثاني عن «النور»، فـإن التيار المدني خاض غمار الانتخابات مبعثرًا في أكثر من قائمة، وكان العشرات من بين المنتمين له يتنافسون على كل مقعد بالنسبة للفردي. وأدى هذا العيب إلى جانب عوامل وأسباب أخرى، إلى تدني حصاد المدنيين من مقاعد البرلمان بغرفتيه.

ويصاب التيار المدني بغياب فضيلة «إنكار الذات» لدى قادته، فكل منهم يرى نفسه الأحق بحيازة الصدارة، ولا يقبل، بل يتذمر، من العمل تحت آخر. وقد كان لهذا العيب دوره في تفكيك وإضعاف «الحركة المصرية من أجل التغيير» (كفاية) وكذلك «الجمعية الوطنية من أجل التغيير»، جنبًا إلى جنب مع الأهواء الشخصية والمصالح الذاتية الضيقة التي غلَّبها البعض على الصالح العام.

وقد استغلت السلطة ممثلة في المجلس العسكري، واستغل المنافسون السياسيون ممثلين في التيار الإسلامي، هذه الآفة في استقطاب رموز وحركات مدنية وتوظيفها في وجه قوًى مدنية رديفة.

وللتغلب على هذه المشكلات يحتاج التيار المدني إلى تقارب أو حدوث اندماج بين وحداته وتنظيماته، سواء بتوحيد القوى والتجمعات الثورية أو بدخول الأحزاب الصغيرة تحت لواء الأحزاب الأكبر المنسجمة معها في البرامج، ذائبة فيها تمامًا. كما يحتاج رموز التيار المدني إلى امتلاك فضيلة «إنكار الذات»، والانخراط أكثر بين الناس ومشاطرتهم الأفراح والأتراح.

■■■

ثالثًا: مستقبل واعد لكن بشروط:

يبدو المستقبل في صالح التيار المدني شريطة أن يعي هو ذلك ويعمل من أجله بأسلوب علمي يتسم بالجرأة ويمتلك المغامرة ويراهن على تعزيز الثقافة المدنية بين الناس، ويدرك بشكل جلي مدى «نزيف المصداقية» الذي بدأ يعانيه التيار الإسلامي.

ولا يعني هـذا أن المستقبل هـو للتيـار الغـارق أو الصـارخ في العلمانية الشـاملة والكليـة، أو ذلك الذي ينـادي بإبعاد الدين عن الحيـاة. فمثل هذا التيـار غـير موجود إلا في أفراد قلائـل من بين المدنيين، والأغلبية الكاسـحة تؤمن بدور الدين في الحياة لكنها تريد إبعاده عن السلطة، وخلافها مع التيار الإسلامي ليس خلافًا في «التنزيل» لكنه خلاف في «التأويل».

فالمدنيون يمتلكون بمرور الوقت قدرة على التعبئة والحشد، ويستفيدون من اهتزاز صورة التيار السـياسي المتخذ من الإسـلام أيديولوجية له، وتآكل مصداقيته لدى الشارع، ويحوزون أدوات للتغلغل في أروقة المجتمع.

فضلا عن ذلك لم يعدم المدنيون القدرة على التأثير في «التيار الإسـلامي» ذاتـه. فكثير ممن ينتمـون إلى جماعة الإخوان أخذوا في الخروج عنها منجذبين إلى التيـار المـدني في أغلـب أفـكاره، بعضهـم كـون أحزابًـا مثـل «النهضـة» و»الريـادة» و»التيـار المـصري» وبعضهـم يتحلق حـول رموز مثل الشـباب المحيطين بالدكتور عبد المنعم أبو الفتوح عضو مكتب الإرشاد سابقًا.

والأهم من هذا أن التيار الإسلامي، بما فيه السلفيون، يمارسون السياسة وخاضـوا الانتخابـات على خلفيـة «المشروع المـدني» حتى ولو أنكـروا هذا أو تنصلوا منه.

فبعـد تحريم العمـل الحزبي وتفسـيق الديمقراطيين ونبـذ البرلمان ها هم يكونون الأحزاب السياسية وليست «الفرق» ويتحدثون عن «الديموقراطية» وليست «الشورى» ويسـعون إلى الدخول للبرلمان وليس تكوين «أهل الحل والعقد» وذلك عبر «الانتخابات» وليست «البيعة».

وفي هذا توسل بالمشروع المدني، فكرًا وآليات، من أجل التمكين. ورغم حديثهم عن الاضطرار في إقدامهم على هذه الخطوة فإن الواقع سيغيرهم شاءوا أم أبوا، ولا مجال للقفز على المكتسبات التي حازها المصريون عبر قرون من الكفاح، وليس بوسع أحد أن يفرض الآن مشروعًا سياسيًّا قديمًا على دولة حديثة.

لكن تقدم المدنيين مشروط أكثر بترسيخ الآليات التي تضمن تداول السلطة، وتقوم على نزاهة الانتخابات وحريتها وشفافيتها واستقلالية الجهة التي تشرف عليها.

المؤلف في سطور

■ ولد بقرية الإسماعيلية محافظة المنيا من أعمال جمهورية مصر العربية في 21 ديسمبر من عام 1967.

■ تخرج في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة عام 1989 وحصل على الدكتوراه في العلوم السياسية عام 2001 بمرتبة الشرف الأولى، في موضوع «القيم السياسية في الرواية العربية».

■ عضو اتحاد الكتاب في مصر، وعضو نقابة الصحفيين.

■■■

صدرت له الأعمال الإبداعية الآتية:

1 ـ عرب العطيات، مجموعة قصصية.

2 ـ حكاية شمردل، رواية.

3 ـ الأبطال والجائزة، قصة للأطفال.

4 ـ أحلام منسية، مجموعة قصصية.

5 ـ جدران المدى، رواية.

6 ـ زهر الخريف، رواية.

7 ـ شجرة العابد، رواية

8 ـ التي هي أحزن، مجموعة قصصية.

9 ـ سقوط الصمت، رواية.

■■■

له تحت الطبع:

1 ـ حكايات الحب الأول، أقاصيص.

2 ـ السلفي، رواية.

■■■

صدرت له الكتب الآتية:

1 ـ بهجة الحكايا: على خطى نجيب محفوظ.

2 ـ النص والسلطة والمجتمع: القيم السياسية في الرواية العربية.

3 ـ وزارة العدل المصرية: سيرة مؤسسية.

4 ـ ممرات غير آمنة: تهديد الراديكاليين الإسلاميين لوسائط نقل الطاقة.

5 ـ التحديث ومسار البنى الاجتماعية التقليدية: حالة اليمن.

6 ـ الفريضة الواجبة: الإصلاح السياسي في محراب الأزهر والإخوان المسلمين.

7 ـ العلاقات الخليجية ـ المصرية: جذور الماضي ومعطيات الحاضر وآفاق المستقبل.

8 ـ أمة في أزمة: من أمراض العرب السياسية في الفكر والحركة.

9 ـ «التنشئة السياسية للطرق الصوفية في مصر: ثقافة الديمقراطية ومسار التحديث لدى تيار ديني تقليدي.

10 ـ الأيديولوجيا: المعنى والمبنى.

11 ـ حناجر وخناجر: دراسات حول الدين والسياسة والتعليم في مصر.

12 ـ العودة إلى المجهول: راهن الإصلاح في مصر ومستقبله.

13 ـ التغيير الآمن: المقاومة السلمية من التذمر إلى الثورة.

14 ـ الطريق إلى الثورة: التباشير والنبوءة، الانطلاق والتعثر.

15 ـ القرية والقارة: دراسات في النظم السياسية والعلاقات الدولية.

16 ـ فرسان العشق الإلهي.

17 ـ أصناف أهل الفكر.

18 ـ عشت ما جرى: شهادة على ثورة يناير

19 ـ انتحار الإخوان: انطفاء الفكرة وسقوط الأخلاق وتصدع التنظيم

■■■

الجوائـــــز:

1 ـ جائزة الطيب صالح العالمية للإبداع الكتابي في القصة القصيرة 2011.

2ـ جائـزة في مسـابقة «القصة القصـيرة» التي نظمتهـا جريدة أخبـار الأدب المصرية عام 1994، وسلمها الأستاذ نجيب محفوظ.

3ـ جائـزة «القصـة والحرب» التـي نظمتها أخبـار الأدب بالتعـاون مع الشـئون المعنوية بالقوات المسلحة المصرية عام 1995.

4ـ الجائـزة التشـجيعية في القصـة القصـيرة عـن رابطـة الأدب الإسـلامي العالميـة عـام 1992.

5 ـ جائزة غانم غباش للقصة القصيرة عام 2002.

6ـ جائزة هزاع بن زايد لأدب الأطفال عن قصة «الأبطال والجائزة» عام 2003.

7 ـ جائزة جامعة القاهرة في القصة القصيرة سنة 1988.

8 ـ جائـزة «الفقـه والدعوة الإسـلامية» التي تـشرف عليها هيئة قضايـا الدولة في مصر، ويشـارك في تحكيمها مفتي مصر، ورئيس المجلس الأعلى للشـئون الإسلامية وبعض مشـايخ الأزهـر ومستشـارون مـن الهيئـة، وبعـض الشـخصيات الفكريـة والفقهية المرموقة، وذلك عن عامي 1991 و1992 على التوالي.

9ـ جائزة الشيخ زايد للكتاب، فرع التنمية وبناء الدولة، 2010

10 ـ جائزة الدولة للتفوق في العلوم الاجتماعية، 2012

11 ـ نـوط الواجب العسـكري مـن الطبقة الثانية عـن حصوله على المركـز الثاني في نهاية تخرج الدفعة 89 من كلية الضباط الاحتياط، أثناء فترة تجنيده.

الفهـــرس

أحـــدث إصـــدارات

الدكتـــور

عمـــار علـــي حســـن

- الأيديولوجيا «الموسوعة السياسية للشباب»
- انتحار الإخوان.


دار نهضة مصر
للنشر

انتحار الإخوان

انطفاء الفكرة وسقوط الأخلاق وتصدع التنظيم

انطفأت فكرتهم في غضون أقل من عام تقلدوا فيه السلطة في مصر رغم سنوات تواجدهم التي تجاوزت الثمانين عامًا، فقدوا التعاطف مع أفعالهم التي تناقضت مع أقوالهم بعد أن باتوا على سدة الحكم ورأى الناس منهم كل بعد عن الدين. كشفتهم رغبتهم المحمومة في التمكين من مفاصل الدولة ومؤسساتها بلا كفاءة ولا رؤية. لم يستطيعوا تبرير علاقاتهم الغامضة بدول وجماعات لم تفتأ تتربص بمصر وشعبها على مدى سنوات طويلة. سيطر عليهم فكر الإقصاء و التعالي على كل من لا ينتمي لهم ولفكرهم، فلم يصدقوا أنهم يصنعون نهايتهم في مصر إلا بعد خروج المصريين عليهم في الثلاثين من يونيو من العام ٢٠١٣ رافضين أكاذيبهم و تصريحاتهم المكفرة لهذا الفصيل أو المخونة لذاك الآخر. وهكذا يرصد دكتور عمار علي حسن في كتابه الذي بـ
الإخوان بأيديهم لا بيد معارضيهم، بعد أن حوى منهجهم







